

لوألفه

وما كان في بسط المعارف شيمتي ولا ولدتني كوفّة وعراق
نقد تنطق البهفاء من غير فطرة وقد تسجّم الورقاء في اطواق

أترك ما علمت لرأي غيره وليس السراي كالعلم اليقين
إن الحق ليس به خفاء أغر كفسرة الفلق المبين
شربت العلم كأساً بعد كأس فلا نقد الشراب ولا رويست

كتاب حق المعرفة

وحسن الإدراك بما يلزم في وجوب الفطر والامساك

طبع من جيب برهان الدين بن عبد الرفيغ الشبكاوي سلمه الله لسبع



١٢٩٧

بقين من صفر الخير سنه ***

بمطبع الخزانة في مدينة قران ***

هو كتاب باصمه سنه رخصت بيراي ٢٢ نجى نوبابر ١٨٧٩ نجى يلده ***

هو كتاب قران اونيويرسيتي ننگ طبع خانه سنك باصمه اولنمشر ***

١٨٨٥ نجى يلده ***

لمؤلفه

وما كان في بسط المعارف شيئتي ولا ولدتني كعوفة وعراق
فقد تنطق البهفاء من غير فطرة وقد تسجّم الورقاء في أطواق

أترك ما علمت لراي غيري وليس الرأي كالعلم اليقين
إن الحق ليس به خفاء أغر كفسرة الفلق المبين
شربت العلم كأساً بعد كأس فلا نفذ الشراب ولا رويست

كتاب حق المعرفة

وحسن الإدراك بما يلزم في وجوب الفطر والامساك

طبع من جيب برهان الدين بن عبد الرفيق الشبكاي سلمه الله لسبع



١٢٩٧
بقين من صفر الحير سنه ***

بمطبع الخزانة في مدينة قران ***

هو كتاب باصمه سنه رخصت بيرلدي ٢٢ نجى نويابر ١٨٧٩ نجى يلده ***

هو كتاب قران اونيويرسيتي ننگ طبع خانه سنك باصمه اولنم شدر ***

١٨٨٥ نجى يلده ***



الحمد لله اهل الحمد وربّه والشكر ولبّه والصلوة والسلام على رسوله محمد
 وحبه وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه أما بعد فان عبد الله الفقير الى
 مزيد فضله ومنه ومد يد حوله وعونه شهاب الدين بن بهاء الدين بن
 سبحان القراني المرجاني رزقه الله سبحانه وصول الحق في مطالبه ووفقه للاتيان
 اليه من بابه والنيل من حقيقته ولبابه واتاه من كل بر وعدل اصابته ومن
 حسن الامل وغير العمل اثابته يقول ان طائفة من ائمة المساجد بقزان
 وما بصافيتها من الغرى والبلدان لما طغوا في الدين وبفروا على الحق
 المبين في دخول شهر رمضان والخروج عنه والصوم والا فطار يريدون
 قواعد الشرع ان ينقصوها جزواً جزواً وشواهد الاصل والفرع يتخذونها لعبا
 وهزواً انهم ليقولون منكراً من القول وزوراً يوهى بعضهم الى بعض زخرف
 القول غروراً نبا للجهلهم ونعسا لفعلمهم وضعت في هذا الشان رسالة لطيفة

ناعية عليهم ساجدة هالهم وفجاجة محالهم في ضمن فصول منبع الاصول صحيح
 النقول بديم الوصول ورتبتها على مقاصد سبعة يفصل فيها احكامها في
 شواهد يحصل بها اتقانها واحكامها بين مقدمة يكون منها فتاها وخافة
 يحسن عندها ختامها وسميتها بحق المعرفة وحسن الادراك بما يلزم في
 وموب الفطر والامساك (مقدمة) اعلم ان القضاء بين الناس خلافة الله تعالى
 في خليفته ونياية رسوله عليه السلام في اجراء شريعته وهو منصب فصل
 الخصومات وحسم الدعاى وقطع النزاع ورفعته من بين الناس بالاحكام
 الشرعية المتلفة من الكتاب والسنة والاجماع وقد قال الله تعالى وانزل
 معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وقال انا انزلنا
 اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اريك الله وقال فاحكم بينهم
 بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم عما جاءك من الحق وقال يادادونا جعلناك
 خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله
 وبعث النبي صلى الله عليه وسلم على بن ابي طالب ومعاذ بن جبل وغيرهما قاضيا
 الى اليمن وغيرها وذلك لان في الطبيعة الانسانية من النبأين والتشاجر ما يقتضى
 احتياج الادميين في كل اجتماع ومجتمع الى حاكم ووازع يحكم بينهم بالحق
 ويزعمهم هن الشقاق ويقوم بالعدل واصلاح ذات البين ودفع الفتن
 وانواع المفساد ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع
 وصاوات ومساجد وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه بها شرونة
 بانفسهم واول من دفعه الى غيره هو عمر رضى الله عنه لتضاعف اشغال
 الخلافة واعبأ الجهاد والفتوح وسد الثغور ونأسيس الامور ونصب الولاة
 عليها فاستخفى امر القضاء واستخلف من يقوم به تخفيفا لنفسه في الاهتمام
 بغيره وكتب في ذلك الى ابي موسى الاشعري رضى الله عنه حين ولاه
 قضاء الكوفة ما هو المشهور من كتابه حيث قال فيه اما بعد فان القضاء

فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا ادى اليك فانه لا ينفع تكلم بحق
 لا نفاذ له وآس بين الناس في وجهك ومجلسك وعراكك حتى لا يطعم
 شريف في حيفك ولا يياس ضعيف من عدلك البينة على من ادعى
 واليمين على من انكر والصلح جائز بين المسلمين الا صلحا احل حراما
 او حرم مالا ولا بمنعك قضاء قضيتك امس فراجعت اليوم في عقلك وهديت
 فيه لرشدك ان ترجع الى الحق فان الحق قديم ومراجعة الحق غير من
 التماذى في الباطل الفهم الفهم فيما تلجأ في صدرك مما ليس في كتاب
 ولا سنة ثم اعرف الامثال والاشباه وقس الأمور بنظائرها واجعل لمن
 ادعى حقاً غايها اوبىة امداً ينتهي اليه فان حضر بينته اخذت له بحقه
 والا استعملت القضية عليه فان ذلك انفى للشك واجلى للعامة المسلمون
 عدول بعضهم على بعض الا مجاوردا في حد او حجر باعليه شهادة زور او
 ظنيها في نسب او ولاء فان الله سبحانه عفا عن الايمان ودرأ بالبينات واياك
 والقلق والضجر والتافى بالمخصوم فان استقرار الحق في موطن الحق
 يعظم الله به الاجر ويحسن به الذكر والسلام رواه ابو داود وغيره وكان هذا
 المنصب في صدر الاسلام وبدوء الحال عبارة عن الفصل بين المخصوم فقط
 ثم ضم اليه بعد ذلك امور اخرى على التدرج من استيفاء بعض الحقوق
 العامة للمسلمين كالنظر الى اموال المحجور عليهم من المجانين واليتامى
 والمفلسين ووصايا المسلمين واوقافهم وتزويج اليتامى عند فقد الاولياء
 والنار في مصالح الطرقة والا بنية ونصح الشهود والامناء والنواب واستيفاء
 العلم والخبرة فيهم بالعدالة والجرح ليحصل الوثوق بهم واقامة الحدود في الجرائم
 الثابتة شرعا فصار كل ذلك للمفاس من متعلقة وظيفته ونوابغ ولا يمتنع وامتنع
 ذلك المنصب اخر الامر على ذلك وقد كان يجعل له النظر في المظالم وهي
 وظيفة اوسع من نظر القاضى ممتزجة من سطوة السلطانية ونصفة القضاء

بعلمه وعظيم رهبة تقمع الظالم من الخصمين وتزهر المتهدي منهما ويكون
 نظره في البيئات والتقرير واعتماد الفرائين والامارات وتأخير الحكم الى
 استجلاء الحق وحمل الخصمين على الصالح واستتلاف الشهود كما فعل ذلك عمر
 رضى الله عنه لابي ادريس الخولاني والرشيد لابي يوسف القاضي والمأمون
 ليعى بن اكنم والمعتصم لاحمد بن ابي دؤاد وربما جعلوا له قيادة العساكر
 في الجهاد وكان يعى بن اكنم يخرج ايام المأمون بالطائفة الى ارض الروم
 واسد بن الفرات قاضى افریقیة لبنى الاغلب ومنذر بن سعيد قاضى
 اندلس لبنى امية ثم لما تسلمت الروس على مدينة قزان وغيرها من
 بلاد بلغار وبطلت المناصب الملكية وتعطلت الخطط الاسلامية من القضاء
 والمظالم والحسبة وغيرها من الوظائف الدينية فيها انفراد اهل كل قرية
 ومحلة بها بامام منهم يقع عليه اختيارهم ويحصل فيه اتفاقهم يقيم لهم
 الصلوات والجمع والاعیاد ويقوم مقام القضاة في فصل الخصومات وقطع
 المنازعات الى ان طالت المدة ونسى عهد الملوك الاسلامية بها وبعد زمانه
 فضعف هذا الامر فيهم واختل شيئاً فشيئاً حتى انتهى الحال الى ان لا يكون
 ذلك الا بعد اخلة الحكم المسكوبى على شروط وضعوها ومقدمات عينوها وان
 لا يسلم الى الاثمة الا مباشرة الانكحة وتسمية الاطفال ودفن الاموات وقبول
 البيئات في دخول شهر رمضان والافطار والاضحى واقامة الجمع والاعیاد
 وامامة الصلوات وغير ذلك من امور العبادات فحسب الا بامر جديد على
 حدة لا غير وحال هذا الامام على هذا العهد انه يختاره قومه وينتخبونه
 ويبايعون له ثم بعد ذلك لابت من التفتيش من جهة العمال في الدولة
 للعلم بصحة اختيارهم ومبايعتهم له وعدم المانع من جهة المنولى او اهل
 محله بتعلق حق العامة به او توجه خدمة الدولة اليه وغير ذلك من الامور
 المانعة لولايته ثم من امتحان الجمعية الشرعية في استحقاقه لذلك بعلمه

وإبائته وخلقه وصلاحه وأمانته (المقصد الأول) في أحكام القضاء والشهادة
 وشروطهما وأهلها القضاء له شروط وأداب تشتمل عليها فصول وأبواب وهي
 مستوفات البيان والتفصيل في كتب الفقه والفروع وقد عرفت أنه لا بد منه
 في العمران وهو فرض كفاية شرعا فلو امتنع الجميع منه اثموا وقالوا
 للسلطان إن يكره من يعلم قدرته عليه وأهليته اتصالا للمحقق إلى أربابها
 والزاما للممانعين لها وقد ثبت ذلك بالكتاب والسنة وإجماع الأمة وهو
 كالمجبىء معذور في حكمه لا يلزمه فعله غراما ولا يوجب عليه ملاما والقضاء
 قد تولاه قوم خيار صالحون ورغب عنه قوم خيار صاؤون ولكل وجهة هو موليها
 فاستبقوا الخيرات وقال النبي صلى الله عليه وسلم إنى أحب لك ما أحب
 لنفسى لا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يتيم أخرجه مسلم وعنه عليه السلام
 القضاة ثلاثة اثنان فى النار وواحد فى الجنة رجل عرف الحق فقتضى به فهو
 فى الجنة ورجل عرف الحق ولم يقض به وجار فى الحكم فهو فى النار ورجل
 لم يعرف الحق فقتضى للناس على جهل فهو فى النار أخرجه أبو داود وعنه
 صلى الله عليه وسلم سبعة يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل
 وفى رواية ان افضل عباد الله عند الله منزلة يوم القيمة امام عادل وعنه
 عليه السلام من طاب قضاء المسلمين حتى يغاله ثم غلب عداه جورا فله
 الجنة ومن غلب جورا عدله فله النار أخرجه أبو داود والذى له ولاية
 تقلب القاضى الخليفة ثم السلطان الذى نصبه الخليفة واطلق له التصرف
 وكذا الامير الذى ولاه السلطان ناحية وجعل له خراجها واطلق له التصرف
 فيها ويجوز التقلد من السلطان الجائر لان الصحابة والتابعين تقلدوه من
 معاوية وابنه يزيد والحجاج بن يوسف فان معاوية بن أبى سفيان
 استقضى ابا الدرداء بالشام وفضالة بن عبيد بعمى واستقضى يزيد ابا محمد
 طلحة بن عبيد الله بن عوف الزهرى المعروف بطلحة الذى على المدينة

مطلب المقصد الأول

مطلب للسلطان ان
يكره من له قدرة

مطلب الذى له
ولاية التقليد

يجوز التقلد من
السلطان الجائر كما
يجوز من العادل
وذكر فى الملتقط
والاسلام ليس بشرط
فيه اى فى السلطان
الذى يغلب نهائيه
شرح الهداية للعلامة
الصغنى فى رحمه الله
من نفسها

واستقضى الحجاج ابا بردة بن ابى موسى الاشعري على البصرة واجلس معه
 سعيد بن جبير وغير اولئك واذا لم يكن سلطان ولا من يجوز النقل منه
 بعض بلاد الاسلام الذى طلب عليه الكفار واقروا المسلمين على مال
 يومئذ منهم وامور شرطوها عليهم يجب عليهم ان يتفقوا على واحد
 منهم يجعلونه واليا عليهم فيولى قاضيا او يكون هو الذى يقضى بينهم وكذا ان
 ينصبوا اماما يقيم لهم الجمع والا عباد بل يجوز لمن وثق بنفسه ان يطلبه
 ويتقلد من حاكم الكفار وان يستمد في تحقيق الحق وايصاله الى المستحق
 بالقوانين الموضوعة لهم في تدبير الملك وسياسة الناس والاستظهار بها
 لما عم فوائده وجم عوائده في اقامة الحق وصيانة الخلق استدلالا بحال
 يوسف عليه السلام حيث قال اجعلنى على خرابين الارض انى حفيظ عليم
 وقوله تعالى كذلك كدنا ليوسف ما كان لياخذ اخاه في دين الملك الا ان
 يشاء الله مع توفر شرايط صحة الاستدلال من نقل الشارع وعدم التعقيب
 له بالانكار قالوا والذي قلب بوا سطة الشفاعة كالذى قلب امتسابا في انه
 ينفذ قضاؤه وان كان لا ينفذ الولاية بذلك وان الرشوة التى هى حرام
 على الاخذ والمعطى هى الرشوة على تقليد القضاء والامارة ثم لا يكون
 قاضيا والى اخذه الفاضل ليحكم له واختلنى في نفوذه اذا قضى بحق فيما
 ارتشى وفيما سواه فقيل لا ينفذ فيهما وقيل ينفذ في غير ما ارتشى فيه
 وهو اختيار شمس الاثمة السر خسى رحمه الله وقيل ينفذ فيهما وهو اختيار
 فخر الاسلام واستحسنه ابن الهمام رحمه الله لان غاية امره الفسق وقد
 فرض انه لا يوجب العزل فولايته قائمة وقضاؤه بحق فما الذى يمنع النفوذ
 واما التى هى حرام على الاخذ دون الدافع فما يأخذه ليسرى امره
 عند الحاكم دفعا للمضرر او جلبا للنفع وحيلة حلها للاخذ ان يستأجره مدة
 يتم فيها امره ثم يستعمله فيما يريد ثم الولاية تقبل التقييد والنهاية

مطلب الذى يتقلد
 من حاكم الكفار

مطلب اقسام
 الرشوة

الولاية
 تقبل
 التقييد

بالشرط كما اذا قال اذا وصلت الى بلدة كذا فانت قاضيا واذا بلغت الى مكة
فانت امير الموم فيها والاضافة كما اذا قال جعلتك قاضيا في رأس الشهر
والاستثناء كان بقول جعلتك قاضيا الا في قضية فلان اولا تنظر في قضية
كذا وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم البعث الى موتة وأمر عليهم
مولاه زيد بن حارثة وقال ان قتل جعفر اميركم وان قتل جعفر فعبد الله
بن رواحة اميركم على ما عرف في كتب المفازي والسير وكذا ذكره
ابن الهمام وغيره وقال قاضيان ويصح تعليق القضاء والامارة بالشرط
والاضافة الى وقت معلوم واذا قل القضاء يوما او مجلسا جاز ويتوقف بالمكان
والزمان وقال ابن العزهمه الله ولا يضره كون ولايته قاصرة كالقاضي الموالي
في بلدة صغيرة او طائفة قليلة او واقعة خاصة واذا عرفت هذا فاعلم ان
ائمة المساجد في هذه البلاد قضاة على قومهم في الامور المعهودة وان
لم يطلق عليهم اسم القاضي ولم يجز عليهم هذا العنوان لشبوت ولايتهم
فيها وتكفيهم من اقامتها وعدم مداخلتها غيرهم فيها ثم القضاء بماذا يتحقق
قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله في شرح ادب القضاء للمخاض رحمه
الله ان قول القاضي ثبت عندي حكم منه وقضاء فيه وفي الفتاوى الصغرى
لو قال القاضي ثبت عندي او اشهد عليه او صح عندي او ظهر او علمت
فهو حكم وفي كتاب الرجوع عن الشهادة اذا شهدا على رجل بمال والزمه
القاضي ثم رجع الشاهد ضمن وعن ظهير الدين المرغيناني رحمه الله
لو قال القاضي بعد الشهادة وطلب الحكم سلم هذا المجعود الى المدعى
لا يكون حكما وفي واقعات الناطق رحمه الله ما ارى لك مقاي في هذه
الدار لا يكون قضاء ما لم يقل انفذت عليك القضاء وفي فتاوى قاضيان
رحمه الله رجل ادعى ديننا على رجل فاقام البينة عليه بعد المجعود فقال
القاضي ثبت عندي ان لهذا الرجل كذا اختلف فيه المشايخ رهمهم الله

مطلب ائمة المساجد
في بلادنا قضاة

وأما الآن على القا
نون الموضوع في
هذه البلاد بحكم
الفقرة الاولى لالف
وثلاثمائة وثمان
وثلاثين من القسم
الثاني من المجلد
العاشر فهم في محال
ولايتهم قضاة لا محالة
لنفويض قطع المنا
زعات الواقعة بين
المسلمين وقسمة
التركات اليهم
بدون امر جديد
منه سلمه الله

مطلب اذابت
للقاضى الرجوع

مطلب شروط القضاء

قال بعضهم لا يكون هذا حكما من القاضى وقال شمس الاثمة والقاضى
ابو حاتم يكون حكما وعليه الفتوى ثم اذا بدل القاضى ان يرجع عن القضاء
ان كان الذى قضى خطأ لا خلاف فيه انه يردده وان كان مختلفا فيه قال
ابو يوسف رحمه الله امضاه خلافا لمحمد رحمه الله وفي المستقبل يقضى
بالذى يرى انه افضل في هذا الان وذلك اذا ظهر الخطأ بالبينة او باقرار
المقضى له أما اذا اقر القاضى بذلك لا يصدق ولا يبطل القضاء لعلق
حق المقضى له وصار كالشهود اذا رجعوا ومن شروط القضاء الاسلام
والبلوغ والعقل والحرية وكونه بصيرا غير اعمى ولا محودا في ذنوب والكمال
فيه ان يكون عدلا عفيفا عالما بالكتاب والسنة واحكام القضاء وبطريق من
كان قبله من القضاة وذهب مالك والشافعي واحمد وجمهور اصحابهم وجماعة
غيرهم الى انه لا ينفذ قضاء الفاسق وظاهر المذهب عندنا نفوذه وقبول
شهادته واختاره حجة الاسلام الغزالي وشهاب الدين السهروردي وجماعة من
اصحاب الشافعي وغيرهم وقال الغزالي اجتماع هذه الشرايط متعذر في
عصرنا فالوجه تنفيذ قضاء كل من ولاه سلطان ذو شوكة وان كان جاهلا
فاسقا وقال ايضا والذي نرى ان الخلافة منعقدة للمتكفل بها من بنى
العباس وان السلاطين والقضاة في الاقطار نافذوا الاحكام اذا كانوا مبايعين
للخليفة لانراعى الصفات والشروط في السلاطين والقضاة تشوقا الى مراعاة
المصالح ولو قضينا ببطلان الولاية الان لبطالت المصالح رأسا فكيف نفوت
رأس المال في طلب الربح انتهى واحسن ما وقع في حد العبدالة ما ذكره
القاضى ابو حازم رحمه الله حين ساله عبيد الله بن سليمان وزير المعتضد
بالله امير المؤمنين عنها حيث قال احسن ما نقل في هذا الباب ما روى
عن ابي يوسف يعقوب بن ابراهيم الانصارى القاضى وهو ان لا يأتى
بكبيرة ولا يصر على صغيرة ويكون ستره اكثر من هتكه وصوابه اغلب

مطلب حد العبدالة

على خطائه ومروته ظاهرة ويستعمل الصدق ويجتنب الكذب ديانة ومروة
وفي الخلاصة المختار ما ذكره في ادب القاضى ان العدل من يغلب حسناته
على سيئاته ولا يكون صاحب كبيرة يعنى ان لا يكون مصرا على الكبائر
وان كان مصرا عليها فهو صاحب كبيرة اما في ارتكاب كبيرة فيكون مرتكب
الكبيرة ثم العدالة عندنا انما هي شرط الاولوية او وجوب القبول والقبولية
ومعنى ذلك ان لا يولى غير العدل ولا يقبل شهادته فلو ولى جاز احكامه
ونفذ قضاياه ولو قبلت شهادته صح ونفذ القضاء بها فان الفاسق اهل
للسهادة والقضاء عندنا واليه ذهب الغزالي والسهروردي وغيرهما من محققى
الشافعية ولكن الذى يولى ويقبل شهادته يكون قد ترك الاولى وارتكب
خلافه وهل يأتى فيه ام لا ففيه تردد واختلاف الروايات قال الشيخ الامام
ابو الحسين احمد بن محمد البغدادي المعروف بالقنوري رحمه الله في
مختصره لا يصح ولاية القاضى حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة وقال في
الهداية الفاسق اهل للقضاء حتى لو قلنا يصح الا انه ينبغى ان لا يقبل كما
في حكم الشهادة فانه ينبغى ان لا يقبل شهادته ولو قبل جاز عندنا وقال
في مجمع البحرين ينبغى ان لا يولى الجاهل ولا الفاسق وقبل لا يصح قضاؤهما
وقال في الوقاية الفاسق اهل له يصح تقليده ولا يقبل كما يصح قبول
شهادته ولا تقبل وقال ولا يسأل قاض عن شاهد بلا طعن الخصم وقال صدر
الشرعية رحمه الله العدالة شرط عندنا لوجوب القبول فغير العدل يجب
على القاضى ان لا يقبل شهادته اما ان قبل وحكم بها صح لكن يأتى ثم وقال
قاضيخان رحمه الله في فتاواه الفسق لا يمنع اهلية الشهادة عندنا وقال
والفاسق من اهل الشهادة ينفذ قضاؤه وقال في الخلاصة العلم والعدالة شرط
الاولوية والفاسق عندنا يصلح شاهداً والاولى ان لا يقبل شهادة الفاسق
ومع هذا الرقيب وقضى بها نفذ القضاء وكذا القضاء وقال ابن الهمام رحمه

مطالب العدالة شرط
الاولوية

مطلب الفاسق اهل
للسهادة

الله في فتح القدير فلو قلنا الفاسق الجاهل صَحَّ ويحكم بفتوى غيره ولكن ينبغي ان لا يقلد والحاصل انه ان كان في الرعية عدل عالم لا يحل تولية من ليس كذلك ولو ولي صَحَّ على مثال شهادة الفاسق لا يحل قبولها وان قبل نفذ الحكم بها وفي غير موضع ذكر الاولوية بمعنى ان الاولى ان لا تقبل شهادته وان قبل جاز ومقتضى الدليل ان لا يحل ان يقضى بها فان قضى جاز ونفذ وقال في موضع اخر ان كلامنا من القضاء والشهادة يستمد من امر واحد هو شروط الشهادة من الاسلام والبلوغ والعقل والحرية وكونه غير اعمى ولا محدودا في قذف والكمال فيه ان يكون عدلا صفيقا عالما بالسنة وبطريق من كان قبله من القضاة والدليل الذي يقتضى عدم الحل ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من استعمل رجلا على عصابة وفي تلك العصابة من هو ارضى لله منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين صححه الحاكم وفي معجم الطبراني بالفظ من تولى من امر المسلمين شيئا فاستعمل رجلا وهو يعلم ان فيهم من هو اولى بذلك واعلم منه بكتاب الله وسنة رسوله فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين واخرج ابو يعلى الموصلي في مسنده عن حذيفة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انما رجل استعمل رجلا على عشرة وعلم ان في العشرة من هو افضل منه فقد غش الله ورسوله وجماعة المسلمين ثم المستور الذي لم يعرف حاله فهو في حكم الفاسق في ظاهر الرواية وكالعدل في رواية الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله واختره ابو جعفر الطحاوي والحاكم الشهيد وشمس الائمة الحلواني وفخر الاسلام وغيرهم وقال في المحيط والتجنييس والمهراج والمضمرات والبرزازية هو الصحيح (المقصد الثاني في الرجوع عن الشهادة) قال الشيخ الامام ابو الحسين احمد بن محمد البغدادي القنوري رحمه الله اذا رجع الشهود عن شهادتهم

* كان الشيخ رحمه الله بقوله من القسم الرابع اختار منه الطحاوي رحمه الله لان في هذا القسم لا يشترط العدالة كما مر بيانه وانما جعله من هذا القسم باعتبار ان خبره ليس بمأزوم للصوم بل الموجب هو النص الكشفي الكبير شرح اصول فخر الاسلام من نفسه

قبل الحكم بها سقطت وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم ووجب
 عليهم ضمان ما ائلفوه بشهادتهم وفصله في الهداية حيث قال لان الحق انما
 يثبت بالقضاء والقاض لا يقضى بكلام متناقض ولا ضمان عليهما لانهما ما
 ائلفا شيئا لا على المدعى ولا على المشهود عليه وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم
 يفسخ الحكم لان اخر كلامهم يناقض اوله فلا ينقض الحكم بالتناقض ولانه في
 الدلالة على الصدق مثل الاول وقد ترجح الاول باتصال القضاء وعليهم ضمان
 ما ائلفوه بشهادتهم لاقرارهم على انفسهم بسبب الضمان والتناقض لا يمنع
 صحة الاقرار ثم قال ولا يصح الرجوع الا بحضرة الحاكم لانه فسخ الشهادة فيختص
 بما يختص به الشهادة من المجلس فهو مجلس القاضى اى قاض كان ثم قال
 واذا لم يصح الرجوع في غير مجلس القاضى فلو ادعى الشهود عليه رجوعهما
 واراد يمينهما لا يختلفان وكذا لا تقبل بينته عليه لانه ادعى رجوعا باطلا انتهى
 ثم قال القدورى رحمه الله في مختصره قال ابو حنيفة رحمه الله شاهد
 الزور اشهره في السوق وقالوا نوجهه ضربا ونحبسه وضم في البداية على
 ذلك قوله وفي الجامع الصغير شاهدان اقرا انهما شهدا بزور لم يضربا وقالوا
 بهزان ثم قال في الهداية وفائدته ان شاهد الزور في حق ما ذكرنا من
 الحكم هو المقر على نفسه بذلك فانه لا طريق الى اثبات ذلك باليمين لانه
 نفى الشهادة والبيانات للاثبات لا للنفى يعنى ان عبارة القدورى رحمه
 الله ساكنة عن بيان ان شاهد الزور من هو وعبرة مهمب رحمه الله
 في الجامع الصغير ناطقة بانه المقر على نفسه بذلك لا غير ولهذه الفائدة
 زادها على ما في الكتاب لان وضع البداية على ما التزمه المصنف
 رحمه الله ان يورد المختصر فيما ثم يضم اليه ما في الجامع الصغير اذا
 كان فيه زيادة فائدة او نوع مخالفة وقال في المبسوط شاهد الزور عندنا
 هو المقر على نفسه بذلك لانه لا طريق الى اثبات ذلك باليمين لانه

مطلب شاهد الزور

نفى الشهادة والبيّنات شرحت للثبوت وهكذا في النافع وغيره وفي المستصفي
 عن المستوفي للشيخ حافظ الدين ابن البركات النسفي رحمه الله الرجوع
 عن الشهادة بزور ركنه قول الشاهد شهدت بزور وشرطه ان يكون عند
 القاضى وحكمه ايجاب التعزير على كل حال سواء رجع قبل اتصال القضاء
 بالشهادة او بعد اتصال القضاء والضمان مع التعزير ان رجع بعد القضاء
 هذا واعتراض عليه صدر الشريعة رحمه الله في شرح الوقاية وغيره بان ذلك
 قد يعلم بدون الاقرار كما اذا شهد بموت زيد وبان فلانا قتله ثم ظهر حيا
 وكذا اذا شهد برؤية الهلال فمضى ثلاثون يوما وليس بالسماه حلة ولم
 ير الهلال ومثل هذا كثير انتهى وتبعه جمع كثير من المتأخرين فيه من
 غير تأمل وتبصر وزاد بعضهم ما اذا شهدوا بالولادة وهي بكر وبقطع
 الشجرة وهي قائمة واجاب عنه الشيخ اكمل الدين رحمه الله في العناية
 بانه لم يذكر الذى شهد بقتل شخص وظهر حيا اما لغيره واما لانه لا
 محيص له ان يقول كذبت او ظننت ذلك او سمعت ذلك فشهدت وهما
 بمعنى لاقراره بالشهادة بغير علم فجعل كانه قال ذلك انتهى ولا يخفى
 عليك ان كلا من الاعتراض والجواب ظاهر الفساد وان صدرا عن معتقد
 عليه الخصامر بالاعتقاد اما الاول فلان صاحب الهداية انما يقول ان شاهد
 الزور في حق ما ذكرنا من الحكم اى وجوب التعزير هو المقر على
 نفسه بذلك وكتب الفقه مشحونة بانه لو قال غلطت او اخطأت لو نسيت
 اوردت شهادته لتهمة او مخالفة بين الدعوى والشهادة او بين الشاهد بين
 او انكر الشهادة انه لا يعرر ولا يشهر ولا يكون شاهد زور وان وجب
 عليه الضمان في رجوعه بعد الحكم بقوله غلطت ونحوه ولا شك ان الشاهد
 في الصور المذكورة اذا ظهر الامر على خلاف ما شهد به على سعة من
 ان يقول اخطأت او غلطت ونحو ذلك وروى عن الشعبي رحمه الله ان

اعتراض صدر
 الشريعة

اى على ما ذكره
 صاحب الهداية
 والمبسوط والنافع
 وغيرهما منه سلمه الله

جواب الاكمل

مطلب قطع على
رضي الله عنه

رجلين شهدا عند علي رضي الله عنه على رجل بالسرقه فقطع يده ثم
اتيا بعد ذلك باخر فقالا اوهمنا انما السارق هذا فقال لهما لا اصدقكما
على هذا الاخر واضمنتكما دية الاول ولو اني اعلمكما فليتما ذلك عندا
قطعت ايديكما وفي المستقصى وهذا اللفظ منه رضي الله عنه على سبيل
التهديد دون التحقيق لان الايدي لا تقطع بيد واحدة ولا يلزم كذبه
لانه حلفه بما لا طريق اليه وهو صبق العلم بانهما فعلا ذلك عندا وهو
نظير قول عمر رضي الله عنه في المتعة ولو تقدمت فيها لرجمت فانها لا
توجب الرجم بل ليس بتعبر وانما هو انشاء التهديد زجرا عن هذا الفعل
وفي المقرب وهم في الحساب واوهم غلط ثم في الشهادة بالموت لعلمه شهد
بالتسامع والشهادة بالتسامع جائزة فيه فيكون الشاهد معذورا ولا يكون
شهادته زورا وان ظهر الامر على خلاف ما شهد به لانه اني بما هو مباح
له وفي الشهادة برؤية الهلال كذلك والقول بعدم الرؤية شهادة على
نفس محض لا يدخل تحت الحكم وانفقوا على انها غير مسموعة اصلا فلا يرتفع
به البيعة الشرعية الثابتة بالرؤية وقت استشكل صدر الشريعة رحمه الله نفسه
في كتاب الحج صورة المسئلة فيما شهدا بالوقوف قبل وقته بان هذه
الشهادة لا تكون الا بان الهلال لم ير ليلة كذا وهي ليلة الثلاثين بل رؤى
بعدها بليلة وكان ذوالقعدة تاما ومثل هذه الشهادة لا يقبل لاحتمال كون
ذى القعدة تسعة وعشرين يوما انتهى وحاصله ما قال ابن الهمام لا شك ان
وقوفهم يوم التروية على انه التاسع لا يعارضه شهادة من يشهد انه الثامن
لان اعتقاده الثامن انما يكون بناء على ان اول ذي الحجة باكمال عدة
ذى القعدة واعتقاده التاسع بناء على انه رؤى قبل الثلاثين من ذي القعدة
فهذه شهادة على الاثبات والقائلون انه الثامن حاصل ما عندهم نفى
محض وهو انهم لم يروا ليلة الثلاثين من ذي القعدة وراه الذين شهدوا

بمعنى لو اخطأ في
شهادته يكون
معذورا ولا يكون
قوله زورا منه سلمه
الله

مطلب الشهادة على
النفس

فهي شهادة لا معارض لها وما روى عن محمد رحمه الله من قبول الشهادة بالنفس فيما يحيط به علم الشاهد كما اذا لزمazيدا بالكوفة في ايام الحج ثم تعلق حكم ما على حجة او عدمه فشهدا على انه نحر بالكوفة انما هو فيما شهدا بالنحر قال الشيخ نجم الدين ابو حفص عمر بن محمد النفسى رحمه الله في شرح الجامع الصغير لهما ان هذه الشهادة قامت على النفس فبطالت كما اذا شهدوا انه لم يحج وانما قلنا هذا لان الشهادة بالتضحية باطل بحقيقتها لانه لا طالب لها ولا يدخل تحت الحكم فبقى النفس مفصودا انتهى وليس عدم رؤية الهلال مما يحيط به علم الشاهد لفحش التفاوت في الابصار ضعفا وحدة وفي الهواء صحوا وعلة بحسب تفاوتة الا بخرة والادخنة وغيرها قلته وكثرة في وقت دون وقت ومنظر دون منظر وقد صرحوا بحلقة الفطر بعد صوم ثلاثين يوما بقول عدلين وان لم ير الهلال مع صحو الهواء وفي المحيط والخلاصة والدراية والبرازية وغيرها هو الصبح وعند محمد رحمه الله فيما صاموا بقول عدل ايضا وفي غاية البيان وغيرها هو الاصح بل في المحيط والذخيرة والمدايع وغيرها انه قول الائمة الثلاثة وسيجيء واذا كان الحال على هذا المنوال فكيف يصح ايراد هذا الاعتراض الواهي على الغاية على ما ذكره في الهداية وغيرها وهو قول اتفق عليه الائمة الثلاثة رحمهم الله واورده محمد رحمه الله في الجامع الصغير والمبسوط وغيرها وبينه صاحب الهداية وغيره بهذا الوجه الوجه وقد تولد من هذا الاعتراض مفسدة هي ان الاحداث اتخذوا ذلك رواية وبنوا عليها رفض الحجة الشرعية ورد البينة الثابتة شرعا وتمسكوا بها في صوم يوم العيد المحرم في الشريعة وترك صوم يوم او يومين من اول شهر رمضان حتى ان بعضهم شهد عنده جماعة برؤية هلال رمضان وقبل شهادتهم وصلوا التراويح وصام في غده ثم انه لم ير الهلال في الليلة الثانية فافطر في اليوم الثاني وترك التراويح والصوم وشنع على

حال بعض المعاصر
ين في بلادنا

الشهود واذيهم بانهم كذبوا في شهادتهم فانظر الى المعاصرين في بلادنا
 قد انتهى بهم الى هذا الحد من السفه والجهالة واما الثاني وهو جواب
 الشيخ اكمل الدين رحمه الله فلان هذه النمرة لا تسقط عن الاعتبار لو
 فرض انه زور وان سلمت قدرته من الاقرار ثم لا سبيل الى الجائز الى
 الاقرار بالكذب فهل يكره على ذلك بالقتل او الحبس او الضرب واسلمه يسكت
 ولا يتكلم بشيء او ينكر الشهادة واي شيء يوجب الاكراه وما المصلحة
 فيه ولا نسلم ان قوله ظننت او فطنت او وهمت ونحوه بمعنى كذبت
 والانسان غير مأمون من الخطاء والغلط والسهو والنسيان مع التحفظ والتثبت
 على قدر الامكان وحكمه مرفوع عن الامة وكم من العلماء الاعيان نسبوا الى
 الغلط والوهم والخطاء دون الكذب والافتراء بل تمكن الشهود من القول
 بذلك يؤيد القول ان شاهد الزور لا يعرف الا باقراره ويؤكد كما
 عرفت سابقا وان شاهد الزور انما هو العادم في كذبه والفاصل له في
 الشهادة به بل الحف ان ذلك لا يعرف اصلا لا باقراره ولا بغيره على ما
 اشار اليه في الهداية اما الثاني فلما مر واما الاول فلانه يحتمل ان يكون
 صادقا في شهادته كاذبا في اقراره على نفسه نعم يؤخذ باقراره على نفسه
 ويضمن ما ائلفه بفعله عمدا او خطأ او غير ذلك وتسقط شهادته قبل
 الحكم بها لامتناع الحكم بكلام متناقض ولكن التناقض لا يمنع صحة الاقرار
 ويشهر ويعزر ان اقر على نفسه بالكذب متعمدا بان يقول كذبت فيما
 شهدت عمدا ثم المقر على نفسه بشهادة الزور انما يعزر اذا كان اقراره
 من غير توبة وندامة على اقدامه على ذلك حيث ما عرر قال الحاكم
 ابو احمد رحمه الله هذه المسئلة على ثلاثة اوجه ان رجع على سبيل
 التوبة والندامة فلا يعزر من غير خلاف وان رجع على سبيل الاجترار
 يعزر بالضرب من غير خلاف وان كان لا يعلم احدهما فعلى الخلاف وهذا

مطلب الرجوع على
 ثلاثة اوجه

كمال التوفيق بين استغناء شريح بالتشهير وتعزير عمر رضى الله عنه بالضرب فاما اذا قال اخطأت او غلطت او وهمت او نحو ذلك فلا تعزير فيه اصلا ولا تشهير قط وعن هذا تبين فساد ما قيل في هذا الباب بان اقر على نفسه انه شهد زورا او شهد بقتل رجل او موته نجاء حيا او شهد برؤية الهلال فمر ثلاثون وليس بالسماح عليه ولم ير الهلال ونحو ذلك وما قيل اقر اقرارا حقيقيا او حكيميا لا دخال هذه الصور فانه قول لا يساعده الفقه والمداينة ولا يعاضده الحجة والرواية وانما صد رعن الاعتراض بالاعتراض المذكور وفق التأمل والاعتبار وعدم التفرقة بين وقوع الشهادة على خلاف الواقع وبين كونها شهادة زور والاول مرجو الاطلاع ممكن الوقوف عليه بخلاف الثانى الا فى حق ما ذكرناه من المؤاخذه والتعزير

(المقصد الثالث فى موارد الشهادة واحكام الرؤية) وهى على مراتب ففى الزنى لابد من اربعة رجال وفى بقية الحدود والقصاص من رجلين ولا يقبل شهادة النساء البتة فى هذين النوعين واما فى سائر حقوق الناس فما فيه الزام محض على الغير كالشهادة بالبيع والشراء والنكاح والطلاق يشترط فيه رجلان او رجل وامرأتان الا فيما لا يطالع عليه الرجال كالولادة والبراءة وعيوب النساء فتقبل فيه شهادة امرأة وفيما لا يكون فيه الزام اصلا كالوكالة والوديعة والهدية يقبل فيه خبر الصبي والفاسق والكافر بشرط التميز وفيما فيه الزام من وجه دون وجه كعزل الوكيل وحجر الماذون وفسخ الشركة فكذا ان كان المخبر وكبلا او رسولا ويشترط احد الامرين من العدد والعدالة ان كان فضوليا واما العبادات وما كان من الديانات كالحل والحرم والطهارة والنجاسة فيقبل فيها خبر الواحد بشرائطه وثبت باخباره ثم فى رؤية الهلال ففى الاختيار شرح المختار وغيره ويجب ان ياتمس الناس الهلال فى التاسع والعشرين من شعبان وقت الغروب

وهو المأثور عنه صلى الله عليه وسلم فان رآوه صاموا وان ضم عليهم
 اكملوه ثلاثين يوما ويفترض على من رأى الهلال ان يؤدي الشهادة اذالم
 يثبت دونه حتى يجب على المخدرة وان لم ياذن لها زوجها وفي حديث
 عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان
 ما لم يتحفظ من غيره فان ضم عليه هـ ثلاثين يوما ثم صام اخرجه ابو داود
 وقال في الهبة واذا كان بالسما علة قبل الامام شهادة العدل الواحد
 في رؤية الهلال رجلا كان او امرأة حرا كان او عبدا لانه امر ديني فاشبهه
 رواية الاخبار ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة ثم قال اذا قبل الامام شهادة
 الواحد وصاموا ثلاثين يوما لا يفطرون فيما روى الحسن عن ابي حنيفة
 رحمه الله للاحتياط ولان الفطر لا يثبت بشهادة الواحد وعن محمد رحمه الله
 انهم يفطرون ويثبت الفطر بناء على ثبوت الرضاينة بشهادة الواحد
 وان كان لا يثبت بها ابتداء كاستحقاق الارث بناء على النسب الثابت
 بشهادة القابلة واذا لم يكن بالسما علة لم تقبل الشهادة حتى يراه جمع
 كثير يقع العلم بخبرهم قال واذا كان بالسما علة لم تقبل في هلال
 الفطر الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين لانه تعلق به نفع العباد وهو
 الفطر فاشبهه سائر حقوقهم والآصحي كالنظر في هذا في ظاهر الرواية
 والآصحي خلاف ما يروى عن ابي حنيفة رحمه الله انه كهلل رمضان لانه تعلق
 به نفع العباد وهو التوسع بالمعوم الاضاحى انتهى كلامه ولكن صاحب التحفة
 رحمه الله اختار رواية النوادر من انه كالصوم وقال هو الصحيح وانما
 اشترط الجمع الكثير فيما اذالم يكن بالسما علة لان التفرد بالرؤية في
 مثل هذه الحالة يوهم الغلط وقال الطحاوي رحمه الله يقبل شهادة من
 دونهم اذا جاء الشاهد من خارج المصر لقلة الموانع واليه اشار محمد
 رحمه الله في كتاب الاستحسان حيث قال فان كان الذي شهد بذلك في

مطلب اختيار
 صاحب التحفة

المصر ولا حلة في السماء لم تقبل شهادته وفي المبسوط انما يرد الامام
 شهادته اذا كانت السماء مصحبة وهو من اهل المصر فاما اذا كانت متفيمه
 او جاء من خارج المصر او كان في موضع مرتفع فانه تقبل عندنا وفي
 الكافي للمحاكم الشهيد ويقبل شهادة المسلم والمسلمة عدلا كان الشاهد
 او غير عدل بعد ان يشهد انه راه خارج المصر او انه راه في المصر وفي
 المصر حلة تمنع العامة من المساوي في رؤيته وان كان ذلك في مصر ولا
 حلة في السماء لم تقبل في ذلك الا الجماعة وفي المحيط البرهاني ذكر
 شيخ الاسلام رحمه الله في شرح الشهادات ان شهادة المثني في الفطر
 والاضحى انما تقبل اذا كان بالسماء حلة او كانت مصحبة وجاءا من مكان
 اخر اما اذا كانت مصحبة وما جاءا من مكان اخر لا يكتفى بشهادة اثنين بل
 يشترط شهادة جمع وعن ابي يوسف رحمه الله في المنتقى ما هو قريب من
 هذا فقال انما اقبل شهادة الرجلين على هلال شوال اذا كانا قادمين
 او اخبرا انهما رأياه في غير البلد اما اذا اخبرا انهما رأياه في البلد
 وكان البلد كثير الاهل فلا بد ان يكون جماعة كثيرة وفي فتاوى قاض خان قال
 ابو يوسف رحمه الله انما تقبل شهادة رجلين على هلال شوال اذا اخبرا
 انهما رأياه في غير البلد فان كان شهادتهما انهما رأياه في البلد والبلد
 كثير الاهل لا يقبل قول الواحد والاثنين وانما يقبل قول جماعة لا يتصور
 تواطؤهم على الكذب اقول ومن قول ابي يوسف رحمه الله يستفاد ما قاله
 بعض المتأخرين ان في اهله سائر الاشهر لا فرق بين الفيم والصحر في
 قبول شهادة الرجلين لانتفاء كثرة الناظرين ووفرة توجه الطالبين وذلك
 فيما تعلق بها حكم شرعي ويثبت رمضان بعد ثلاثين مضت من شعبان
 بناء على ثبوت اول شعبان ولو مع صحو الهواء فيهما وفي الخلاصة وهكذا
 في شرح الطحاوي والفتاوى الصغرى وصاحب الاقضية الشيخ الامام

ظاهر الدين المرغيناني رحمه الله اعتمد عليه قلت وقد جعل في المحيط
 وغيره هذا القول ظاهر الرواية وهو به جدير فانه مذكور في كتاب
 الاستحسان والمبسوط والكافي للحاكم الشهيد وهو مجموع كلام محمد في ظاهر
 الرواية فيما في الخلاصة من قوله لكن في ظاهر المذهب لا تفاوت في
 المصر وخارج المصر غير ظاهر ثم قال فيها ومن رأى هلال رمضان في
 الرستاق وليس هناك وال ولا قاض فان كان الرجل ثقة يصوم الناس
 بقوله وفي الفطر ان اخبر عدلان برؤية الهلال لا بأس في ان يفطروا
 وقال ابن الهمام في فتح القدير يكون الثبوت فيها بلا دعوى وحكم
 للضرورة اريت انه لو لم ينصب في الدنيا وال ولا قاض حتى يصورا
 بذلك اما كان يصام بالرؤية فهذا الحكم في محال وجوده وقال ايضا اذا
 قبل الامام شهادته وهو فاسق وامر الناس بالصوم فافطر هو او واحد من اهل
 بلده لزمته الكفارة وبه قال عامة المشايخ رحمهم الله ولو كان عدلا ينبغي
 ان لا يكون في وجوب الكفارة خلاف لان وجه النفي كونه ممن لا يجوز
 القضاء بشهادته وهو متفق ههنا وفي الخلاصة الفاسق اذا ابصر ينبغي ان
 يشهد عند القاضي لكن يرد القاضي شهادته ولو افطر قبل ان يشهد يجب
 القضاء وفي الكفارة اختلاف المشايخ رحمهم الله ولو شهد ورد القاضي
 شهادته وامره بالافطار لا يجب عليه الكفارة واذا قبل الامام شهادته وامر
 الناس بالصوم فافطر هو او واحد من اهل بلده هل يلزمه الكفارة قال
 عامة مشايخنا رحمهم الله يلزمه الكفارة وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا
 يلزمه وفي المحيط الواحد اذا رأى هلال رمضان وحده هل يلزمه ان يشهد
 عند الحاكم ام لا ذكر هذا في المبسوط قال شمس الاثنية الحلواني رحمه الله
 اذا كان عدلا يلزمه ان يشهد عند الحاكم حرا كان او عبدا او امة حتى
 الجارية المتخدة تلزمها ان تشهد وهو من فروض العين ويجب ان يشهد

ومثله في المحيط
 والخلاصة وغيرهما
 منه سلمه الله

مطلب اذا قبل
 الامام شهادة
 الفاسق

مطلب من رأى
 الهلال يجب ان
 يشهد

في ليلته ذلك كيلا يصبغ الناس مفطرين وللمجارية المخدرة ان
تشهد بغير اذن وليها فاما اذا كان الراى فاستما يكون فيه شبهة
قول الطحاوى رحمه الله ان علم ان القاضى يميل الى قول الطحاوى
رحمه الله ويقبل شهادته يلزمه ان يشهد واما اذا كان مستورا دخل فيه شبهة
الروايتين عن اصحابنا رحمه الله وهذا في المصر واما في السواد اذ رأى
احدهم هلال رمضان يشهد في مسجد قريته وعلى الناس ان يصوموا بقوله
ثم قال واذا ابصر هلال رمضان وحده وشهد عند القاضى فرد القاضى
شهادته فعليه ان يصوم خلافا للحسن البصرى وعثمان البقى رحمهما الله
فان افطر بعدما رد الامام شهادته فلا كفارة عليه عندنا وان افطر قبل ان
يرد الامام شهادته او قبل ان يشهد عند القاضى هل يلزمه الكفارة فيه
اختلف المشايخ رحمه الله ذكر شمس الاثمة الحلوانى رحمه الله في شرح
كتاب الصوم واما اذا قبل الامام شهادته وامر الناس بالصوم فافطر هو
او واحد من اهل بلده هل يلزمه الكفارة قال عامة مشايخنا رحمه الله تلزمه
وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا تلزمه وقال في المستصفى من المستوفى
وغيره ان المراد بالشهادة هو الاخبار لانه لا الزام في هذا الباب لا يقال في
هذه الروايات ما يدل على ان ائمة المساجد ليس لهم حكم القاضى وهو
خلاف ما ذكرته سابقا لانا نقول ائمة المساجد في بلادنا منصوبون بحكم
الحاكم ومعتنون بالمشور ومستقلون في اجراء ما ذكر من الامور بحيث لا
يمكن لاحد مزاحمتهم فيها او ممانعتهم عنها ولهذا يؤخذون بالتقصير في
امر الرؤية دون غيرهم ولا يقع عزلهم ولا يمكن صرفهم الا بجريمة ثابتة في
ذمتهم وحق قائم عليهم ولا تركها الا باذن واستعفاء وقد اكد ولايتهم
فيها كتاب المفتى عبد الواحد بن سليمان سنة سبع وستين ومائتين والى
في ذلك بما مرهم بعدم التعدي والتجاوز الى ما ينول غيرهم بخلاف ائمة
القرى في بلاد الاسلام فانهم لا يكون لهم منشور ولو كان لبعضهم فلا يفرض

ويفرض على من
راى الهلال ان
يؤدى الشهادة اذا
لم يثبت دونه حتى
يجب على المخدرة
وان لم يأذن لها
زوجها فان اكملوا
ثلثين ولم يروا
الهلال قال محمد
رحمه الله يفطرون
بناء على ثبوت
الرمضانية بشهادة
الواحد وان كان لا
يشهد به ابتداء
كالارث بناء على
ثبوت النسب بقول
القابلة وروى
الحسن عن ابى
حنيفة رحمهما الله
انهم لا يفطرون
اخذوا بالاحتياط
وقال محمد لا اثم
مسلم بجمعيل صوم
يوم اختيار من نفسه

مطلب كتاب المفتى

مطلب حال ائمة
القرى

اليهم ولاية شين من هذه الامور بل الاحكام يقيمها القاضي والجمع والاعيان يقيمها الخطيب وانما يؤتم الناس فيها رجل من غير ولاية ولا منشور مدة مضروبة باجرة معلومة يعطيها له بعض من له ثروة من اهل القرية او جماعة لهم معة ويكون هو دائما على ترقب الدفع عنها ومراعاة غيره فيها مع الاختيار في تركها التزمه باجرة هذا وما كان ذا ذنب ولكن زمانه قد فوض الاحكام للحساد *

المقصد الرابع في دخول شهر رمضان ووجوب الصوم والفطر خلاصة التفصيل وغاية التخصيل وجوب صوم شهر رمضان علينا بشهود الشهر وحضور الوقت، ويثبت بخبر عدل واحد ولو امرأة او عبدا او محمدا في قنف برؤية هلاله والافطار بشهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول واهرار اذا كان في الهواء عملة من غيم او غبار او بخار او دخان او غير ذلك من الاكدار او جاء الشهود من خارج المصر او راياه من مكان مرتفع او كان البلد قليل الاهل وان كان في الصحو واما اذا كان الهواء صحوا وما جاؤا من خارج وام يروه من مكان مرتفع والبلد كثير الاهل فلا بد من جمع يقع العلم بخبرهم بمعنى الظن الغالب في الباين والاكتماء فيهما باثنين رواية عن الائمة الثلاثة اخنارها بعضهم وبو احد في الصوم رواية اختارها الفقيه ابو جعفر الهندواني وصاحب الولاوية والظهيرية وغيرهم وتقويضه الى راي الامام رواية صححها بعضهم ثم المستور في هذا الحكم كالمعدل يجب قبول خبره وشهادته والعمل به في رواية الحسن عن ابي حنيفة بل في ظاهر الرواية واختارها الطحاوي والحاكم وشمس الائمة الحلاوي واخرون وصححها في المحيط والتجنيس ومعراج الدراية والمضمرات والبرازية وغيرها واما الفاسق فالاولى ان لا يقبل شهادته على قول ووجوب رده وكون القبول انما وتركه للواجب على قول اخر ولكن يلزمه الشهادة اذا ابصر وازمه وسائر الناس الصوم والفطر اذا صدر قبول شهادته ممن له ولاية لذلك واهلية فيه في محله وبحصل القبول

مطلب موصول
القبول

بقوله ثبت عندى اوضح اظهر لى. او اشهد عليه ونحو ذلك فلا يكون به
 هذا احد مساع في رده ولا في البحث عن حاله ولا ينتقض برجوعه والعمل
 بخلافه بل يجب العمل على كل من بلغ اليه بطريقه فلو افطر هو او واحد غيره
 يلزمه الكفارة وكذا اذا شهد في مسجد الرستاق واخذوا بقوله عليهم ان
 يصوموا به ثم بعد صوم ثلاثين بقول عدلين حل الفطر وان لم ير الهلال
 ولومع صحو الهوا وعبارة فتاوى قاضي نعمان والمخالصة وغيرها بقول رجلين
 افطروا واختاره القدورى والحاكم الشهيد وشيخ الاسلام ابو الحسن وفي
 المحيط بلفظ شاهد ين قال وان كانت السماء مصحبة اليه اشرفى القدورى
 والمنتهى وهو الصحيح وعليه فتوى شيخ الاسلام ابى الحسن وصححه ايضا في
 الدراية والخالصة والبرازية وغيرها وقال في الفيض وعليه الفتوى ونقل
 في البدائع والسراج والجوهرة الاتفاق على ذلك وقيد بعضهم باتفاق
 الاثمة الثلاثة هذا كله فيما لم يرمع الصوم واما مع الغيم فلا خلاف فيه لاحد
 وبعد صوم ثلاثين بقول واحد لا فيما روى عن ابى حنيفة وابى يوسف
 رحمهما الله وعند محمد رحمه الله يحل الافطار فيه ايضا لانه حينئذ لا يثبت
 بشهادة الواحد بل بحكم الحاكم بثبوت الرضائية كما يثبت شوال مع صحو
 الهوا فيما ثبت رمضان بشهادة رجلين وكم من حكم يثبت تبعها وان لم
 يثبت ابتداء كاستحقاق الارث بناء على النسب الثابت بشهادة القابلة
 ويلوح من كلام صاحب الهداية الجنوح الى هذا وفي غاية البيان وغيرها
 هو الاصح وقال في المحيط في شرح القدورى الواحد اذا شهد على حلال
 رمضان عند القاضي والسماع متفهمة وقبل القاضي شهادته وامر الناس بالصوم
 فلما اتوا ثلاثين يوما غم عليهم هلال شوال قال ابو حنيفة وابو يوسف
 رحمهما الله يصومون من الغد وان كان اليوم الحادى والثلاثين ولا يفطرون
 وقال محمد رحمه الله يفطرون قال شمس الاثمة الحلاوى رحمه الله هذا الاختلاف

*مطلب اذا شهد
 في مسجد الرستاق

فيما اذالم يروا هلال شوال والسماء مصحبة فاما اذا كانت السماء متفهمة فانهم يفترون بلاخلاف انتهى وهكذا في النخيرة والمجتنى والمعراج وغيرها ايضا وكذلك تبين في فتاوى قاضى خان والخالصة هذا بكون السماء مصحبة وما وقع في الدرر من انه يهز ذلك الشاهد وما عالج به هو من ظهور الكذب باطل نشأ من التقليد الباطل للاعتراض الباطل على ما سبق ثم اذا لم يثبت الهلال بالرؤية يجب اكمال شعبان في دخول شهر رمضان واكماله في الخروج عنه لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم الهلال فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما على ما في الصحيحين عن ابي هريرة رضى الله عنه وعن عائشة رضى الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان ما لم يتحفظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان فان غم عليه عد ثلاثين يوما ثم عام اخرجه ابو داود واكمال شعبان يمتن على رؤية هلاله او على تمام السنة القمرية اربعة وخمسين يوما وثلاثمائة يوم اعتبارا من اول شعبان الماضى الى شعبان هذا العام او بدليل اخر يقوم عليه فان رؤى هلال رمضان في مظانه والافيكمل عدة شعبان ثلاثين يوما ويجب اكمال شعبان وان اتفق مع كمال رجب للحديث السابق وغيره والمراد من رؤية الهلال لرؤيته في ميعاده وحلول ميعاقته ولا عبرة لرؤيته بعد ميعاده بيوم او يومين واما رؤية اهلة سائر الاشهر او اكمال ما قبلها لدخول صوم رمضان فلم يرد به الشريعة المحمدية ولم تكلف به قط وما قيل ان ذلك من ضرورة اكمال شعبان ممنوع وانما يلزم ان لو لم يعرف وروده وحلول مواعده بوضوح من ضرورة او بدليل اخر في موضعه من بيان او تجربة او حساب وقد عرف بالضرورة لان تقدم السنة القمرية في كل عام على السنة الشمسية بنحو عشرة ايام ومقدار التفاوت بينهما منذ خلق الله الارض والسموات مما يقطع به العامة ويجرى مجرى المشاهدات ومحال ان يرد الشرايع الحقبة

*مطلب اكمال شعبان

ليس في الشرع ما هو على منافاة الدليل العقلى الصحيح وانما يرد على وفاقه وكل ما جأت به الرسل فهو على موافقة المعقول الصحيح كتاب التنبية على الهداية لابن العزم نفسه *مطلب لا يرد الشرايع بابطال حكم العقل

بإبطال القضايا العقلية والأحكام الضرورية ومن يرعم ذلك فلم يفارق
عن الدين قالوا افترى على الله كذباً أم به جنة لا يحسب العبارة
وفي الجملة وكيف ولو ثبت نوهم المخالفة بينهما لوجب تأويل السمعيات
بحسب الحاجة على قدر الضرورة وإنما يتطرق الخفاء إلى يوم واحد فامر
الشارع برؤية هلال شهر رمضان أو اكتمال شعبان فحسب قال الفقيه أبو
الليث رحمه الله في كتاب البستان كلما مضى شهر من الشهور الفارسية
عشرة أيام دخل شهر من الشهور الرومية وكل سنة يتأخر النيروز بيوم
واحد من أيام الجمعة فإن كان النيروز في هذه السنة يوم الخميس يكون
في السنة القابلة يوم الجمعة وفي السنة الثالثة يوم السبت وما كان من الشهور
العربية ينقص في كل سنة عشرة أيام وربما ينقص أحد عشر يوماً فسنة
منها بنقصان الشهور الأربعة هي الأيام المسترقة وفي المحيط البرهاني أن الشهور
لا تكون كاملة كلها ولا ناقصة كلها بل يكون نصفها كاملة ونصفها ناقصة
وبنحوه ورد الأثر عن عمر رضي الله عنه وهذا هو المعنى من قوله صلى الله عليه
وسلم الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا
حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين يعني عدة شعبان على ما هو المصريح في
الحديث السابق وعدة رمضان بمفهوم هلال شوال ضرورة أن المراد عدة
شهر جمل رؤية الهلال الذي بعده غاية للنهي عن الصوم والافطار وهو
شعبان ورمضان ليس إلا وليس هذا لأنه لا يعرف بغير هذا الطريق بل
لأمثال أمر الشارع فانه علق هذا الحكم بذلك اشفاقاً للامة وتيسيراً لهم فان
الحساب وغيره لا يعرفه إلا الأفراد والشرع إنما يعرف الناس بما يعرفه
جماهيرهم وقد عرف أيضاً ببيانات من الشارع وردت في مواضعها مثل
الحديث السابق وهو في الصحيحين وغيرهما وما في صحيح مسلم الشهر
يكون تسعاً وعشرين وفيه أيضاً الشهر هكذا وهكذا عشرة أو تسعة مرة وفي

*والذي عن شرح
مختصر الطحاوي رحمه
الله والاختيار من أن
سائر الأشهر لا يقبل
فيه إلا شهادة رجلين
أو رجل وامرأتين عد
ول وأحرار لا دلالة فيه
على أنه يجب ذلك
لدخول رمضان وأداء
صومه الجواز أن يكون
المراد منه في إثبات
ما يتعلق به من حقوق
الناس كطلاق وعنا
ق وإجارة ووكاله بل
يجب حمله عليه بل
ليل أن ما لا يتعلق
به حقوق

*مطلب ما في المحيط
العباد غير مشروط
بالشهادة ولا العدد
والحرية بل يكفي
فيه خبر الواحد وما
في حواش الاشباه
من أن المصنف طرد
ذلك في رجب وغيره
خلاف الواقع فانه لم
يذكر فيه شيئاً سوى
ما نقله عن شرح
الطحاوي وقد عرفت
أنه لا دلالة على ذلك
منه سلمه الله

رواية اخرى له هكذا وهكذا وعقد الابهام في الثانية والشهر هكذا وهكذا
 يعني تمام ثلاثين انتهى وفي صحيح البخاري الشهر هكذا وهكذا يعني مرة تسعاً وعشرين
 ومرة ثلاثين انتهى واتحاد المعنى مع التفاوت في اللفظ وتعدد الطرق وتغاير
 الروايات يدل على ان البيان صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولولم
 يثبت ذلك فهو حكاية حال او مدرج وغايته ارسال وهو صريح في اشتباك
 للعددين في شهور السنة دائماً وليس المعنى انه قد يكون كذلك فانه
 ليس معنى المرة وان قسرت الحديث الى ذلك المعنى فقد اخرجته عن
 مفاده وصرفته عن مدلوله ثم لا يكون في المعنى المقسور اليه فائدة تبليغية
 وحكمة شرعية بل معناه انه يرد على هذا العدد مرة وعلى ذلك مرة اخرى
 فاما ان يكون المراد منه انه يرد على هذا مرة وعلى ذلك اخرى في تمام
 العمر وجملة الدهر واما ان يكون انه يرد على ذلك التشابك على
 الاستمرار والدوام ولما انتفى الاول بالضرورة تعين الثاني مراداً من الحديث
 وثبت المدعى بلاريب فان قيل كيف حصر في الحديث عدد ايام الشهر
 على تسع وعشرين تارة وردد بينه وبين ثلاثين تارة اخرى قلت في
 الاول اخبر عن عدد ليال شهر واحد وعدد ليال شهر واحد لا يزيد على تسع
 وعشرين ليلة البتة وفي الثاني اخبر عن عدة ليال شهور عديدة والزائد
 على تسع وعشرين في كل شهر هلالى نحو نصف يوم فاذا اعتبر عدد الجميع
 فلا بد ان يتردد بين العددين على التشابك وقد ثبت ذلك عند الحساب
 ثبوتنا لا مرد له وعدم اعتبار الحساب في هلال رمضان وشوال ليس لانه باطل
 بل لان الشرع الغاه في هذا الحكم تيسير الامة مع مراعات جانب الاعتياد بتعليق الصوم
 والقطر على امر ظاهر يعرفه الامم ويمكن منه العامة وهو الاكمال او الرؤية والالغاء غير
 الابطال كانه الغى اصابة القبلة من غير تحرر عند الاشتباه والعلم الحاصل من مشاهدة الامام
 في الحدود واعتبر جهة التعري وما يفيد الشهود مع ظنيته واحتمال غلطائه فكيف وقد

مطلب الحديث صريح في اشتباك العددين

كما في حديث الشهر تسع وعشرون ليلة وحديث مسلم الشهر يكون تسعاً وعشرين منه سلمه الله

كما في حديث الشهر هكذا وهكذا في الصحيحين وحديث شهر اعيد لا ينقصان يعني شوال وذو الحجة وذلك بين منه سلمه الله

مطلب الالغاء غير الابطال

قال الله تعالى وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب على انه قد اعتمد عليه جماعة من اجله الامة في هذا الحكم ايضا لدليل لاح لهم في محله واجتهاد صدر من اهله وسبحى ولا يمكن حمل الحديث على انه قد يكون كذلك فانه مع بعده عن اللفظ ونبوه عنه وابائه عن الحمل عليه يوجب فوات الفائدة التبليغية وغلوه عن الحكم الشرعي القى هي الحكمة في بعثة الانبياء وارسال الرسل وانزال الكتب اذ لم يبعثوا لبيان الحقايق والطبايع بل ببعثوا لبيان الاحكام والشرائع على ما صرح به الفقهاء في قوله صلى الله عليه وسلم الاذنان من الرأس وقوله الهرة سبع وانها من الطوافين عليكم والطوافات وقد قال الله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوه عن الحكمة في اختلاف حال القمر بتفاوت ظهوره وتعاكس نوره فاجابهم بالحكمة الظاهرة في ذلك بانها معالم للناس في معاملاتهم المحمود وعباداتهم الموقوتة تنبيههم على ان ما سألوه لا يتعلق بحكمة البعثة وقوله عليه السلام انا امة امية لانكتب ولا نحسب آه لم يرد في معرض انكار الحساب والكتاب بل في معرض اظهار المعجزة بان معارفه وعلومه الهية حاصلة له بوهي من عند الله تعالى واخباره واقعة على طبق الحق ونهج الصواب بدون تعاطي الحساب وتناول الكتاب حتى لا يرتاب انها حصلت له بالتعلم والاخذ عن غيره او بمباشرة الاسباب على محاذات قوله تعالى وما كنت تتلوا من قبله من كتاب ولا تخطه يمينك اذ الارتاب المبتلون بل هو ايات بينات في صدور الذين اوتوا العلم وما يجحد باياننا الا الظالمون وقد عرف ايضا مما ذكره في باب الحيض من انه اذا احتيج الى نصب العادة للمستحاضة لبلوغها كذلك اونسيمان عاداتها او غير ذلك بقدر حيضها في كل شهر بعشرة ايام ويكون طهر شهر عشرين يوما وطهر شهر اخر تسعة عشر يوما وهلم جرا على ما في فتح القدير والمعيط وغيرهما ومما بينوه في باب العنين من عدد ايام السنة القمرية

*طلب ما ذكروا
في باب الحيض

والشمسية ومقدار التفاوت بينهما من انه عشرة ايام وثلاث يوم وربع عشر يوم بها يزيد
الشمسية على القمرية ويتقدم القمرية عليها على اختلاف عباراتهم بعد
اتفاقهم في قدر التفاوت وحد الزيادة بالتقريب وما يقال ان الذي يعرفه
العرب واهل الشرع من معنى الحول والسنة ما هو بالاهلة وهو الذي نوارده
عليه العرفان وما سواه كله محض لا يعرفه اهل اللغة ولم يأت به الشرعية
ممنوع فقد قال الله تعالى في كتابه في قصة اصحاب الكهف ولبثوا في كهفهم ثلاث
مائة سنين وازدادوا تسعا وقال المفسرون في تفسير الاسلوب ووجه العدول
عن الاصر المتبادر الظاهر وهو ثلاثمائة وتسع سنين انه للاشارة الى بيان
التفاوت بين السنة القمرية والسنة الشمسية والدلالة على انها ثلاثمائة
بحسب اهل الكتاب اعتبارا للشمسية ويزيد عليه تسع سنين بحسب العرب
اعتبارا للقمرية وروى ان عليا رضي الله عنه سأل اليهودي عن مدة لبثهم
فاخبر بها في القرآن فقال اليهودي انا نجد في كتابنا ثلاثمائة سنة فاجاب
رضي الله عنه على البديهة بان ذلك بسنن الشمس وذلك بسنن القمر وقال
العلامة الخفاجي رحمه الله وجه الدلالة على ذلك ظاهر والتفاوت مذكور
كما بينوه ولكنه تقريبي كما بين في محله وعلى الحقيقة تسع سنين وشهران
وتسعة عشر يوما والرواية مذكورة في شرح خواهر زاده وغيرها ايضا
ثم السنة ههنا ابو حنيفة رحمه الله في رواية الحسن عنه وهو محمد بن الحسن رحمه الله في رواية
محمد بن سماعة عنه على الشمسية في مسألة العنين واختاره جمع من كبار العلماء
واعيان المشايخ كالامام ابي العباس الناطقي وشمس الائمة الحارثي والسرغسي
وشيوخ الاسلام خواهر زاده وظهر الدين المرغيناني وفخر الدين قاضي بخان
وصاحب الخلاصة الذي هو صنوه وفي تحصيل الكمالات تلوه وغير اولئك
ورحموه على مقابله وصحوه وفي اعتبار السنة العرفية في العدة ومدة الاجارة فيما وقع
العدة والعقد في اثناء الشهر وروى عن علي رضي الله عنه انه سأل يهودي

*
مطلب قول المفسر
ين

*
مطلب سئل على
رضي الله عنه

*
مطلب يقع اسم
السنة على معان

عن مخرج الكسور التسعة كلها اى عددها فقال اضرب ايام اسبوعك في ايام
سنتك يحصل مطلوبك فان مراده السنة العرفية لان الكسور التسعة لا تخرج
من غيرها مما يقع عليه اسم السنة لاهماله وما كان مثل ابي حنيفة الامام
رحمه الله وهو استاذ فقهاء الامة وقادة الامة وصاحب المذهب يخفى عليه
مواقع الوضع العربى في معنى السنة وغيرها ولا كان اختلاف الرواية عنه في
حادثة واحدة وموضع كثيرة للجهل به عارضه او فصل من العلم استفاده بل
وانما كان ذلك لان اسم السنة يقع بالاشتراك على القمرية والشمسية والعرفية
لا يمتنعين الواحد منها الا بمرجح يقوم عند المجتهد ويميل به رايه اليه من
اقتضاء مقام او غيره من قراين حالية او مقالية لا ينتهى الى حد اليقين على
ما هو شان جملة المجتهدات وهو متفاوت بحسب اختلاف الازمان والاشخاص
والاحوال فيتمارض الظنون ففي باب العنين حملها على القمرية تارة
ترجيحا لها بان التعارف عند العرب في اكثر معاملاتهم وتوارىخهم على
ذلك والشمسية وردت على عرفهم ولسانهم وحملها على الشمسية اخرى
ترجيحا لها بان ضرب المدة في الباب المتوصل الى اصلاح الطبائيم ودفع الموانع
من سوء المزاج وغلبة الاغلاط وغير ذلك فان طباع الفصول الاربعة مختلفة
ولا تنقضى الا بانقضاء السنة الشمسية فلعل طبعه يوافقه مدة زيادتها على
القمرية فيجب حمل الاخبار الواردة في الباب عليها وحملها على السنة
العرفية حيث اعتبرها بالعدد فيما وقع عند الاجارة والموت والطلاق
في اثناء الشهر قال في الهداية ان كان العقد حين يهل الهلال فشهري
السنة كلها بالاهلة لانها هي الاصل وان كان في اثناء الشهر فالكل بالايام
عند ابي حنيفة رحمه الله وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله وعند محمد
وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله الاول بالايام والثاني بالاهلة
وقال ابن الهمام رحمه الله وهيئ وجب الاعتماد بالاشهر فاما ان يكون

*
يعنى يعتبر الشهر
العرفى لا الهلال ولا
الحسابى منه سلمه
الله

الطلاق او الموت في غرة الشهر او في اثنا عشر في الاول يعتبر ثلاثة اشهر في الطلاق واربعة اشهر في الوفات بالاهلة وفي الثاني قال ابو حنيفة رحمه الله يعتبر الايام تسعين في الطلاق ومائة وعشرين في الوفات وقال محمد رحمه الله تعتد بقية الشهر بالايام وعن ابي يوسف رحمه الله روايتان وقد اعترض صدر الشريعة رحمه الله عليهما في اعتبارهما السنة القمرية في الاجارة لو وقع العقد في عشر ذي الحجة وتم على تسعة وعشرين يوما يلزم تكرر عيد الاضحى في سنة واحدة قمرية لوجوب تمامها على الحادى عشر من ذى الحجة في السنة الثانية على هذا التقدير والحق ان العيد لا يتكرر في سنة واحدة قمرية وان تمامها لا يكون الا على عشر ذي الحجة على كل حال يعنى سواء تم على تسع وعشرين او ثلاثين ولهذا لم يعتبر الامام ابو حنيفة رحمه الله السنة القمرية فيه بل اعتبر العرفية بالعدد هذا حاصل ما ذكره ولكن في وروده عليهما نظروا في شرح المشارف ومن نذر صوم شهر بعينه فكان تسعا وعشرين لم يلزم اكثر من ذلك ومن نذر شهرا من غير تعيين فعليه اكمال ثلاثين ذهابا الى العرفي وبالجمله كل واحد من هذه المعانى والتفاوت بين القمرية والشمسية والعرفية على النحو المذكور معروف من اللغة ويقع اسم السنة والحول والعام عليها على السوية على ما يظهر من تتبع محاوراتهم وموارد استعمالهم ومن ادعى خلاف ذلك فعليه البيان نعم انهم وضعوا نواربهم على السنة القمرية واعتبروها في عامة معاملاتهم واين هذا من اختصاص اسم السنة بالقمرية واختصاره عليها عندهم ثم لانسلم ان السنة القمرية بالاهلة فحسب وجهها يكون ذلك يكون في حكم تعلق به من الاحكام الشرعية بخصوصه بل الاحاديث السابقة تدل انها بالعد فعلم من هذا البيان ان مقادير الشهور والسنين معلومة من الشريعة ومعروفة عند اهلها فيجوز بناء الاحكام عليها في مظانها وانما اعتبر الشرع

الاهلة في خصوص اشهر الصوم والقطر والاضحى والاجال حيث اعتبروا كل
 عدة شعبان ورمضان فيما لم ير الهلال تسهيلا وتيسيرا للامة واحتياطيا في باب
 العبادة فيومئذ به ويعمل بما امر في محله وآما اكمال رجب وغيره من
 الاشهر لصوم رمضان فليس بمأمور شرعا ولا صحيح عقلا ولا تمس اليه الحاجة
 ولا تنفع عليه الضرورة وان وجب اكمال شعبان مع اتفاق كمال رجب
 في بعض الاحيان امثالا للامر على ما عرفت والشهادة برؤية سائر الاهلة
 لهذا الغرض باطل بحقيقةها لانه لا تدخل تحت الحكم اصلا ولا طالب لها قط
 شرعا بل هي مع عدم مساس الحاجة اليها وعدم وقوع الضرورة عليها لظهور
 حولان الحول وورود الوقت لم يتعلق بها حكم شرعي اصلا لا من حقوق
 العباد كالمعاملات وهو ظاهر ولا من حقوق الله تعالى كالعبادات كيف فانه
 لا يجب طلب الهلال والتراثي الا في ليلة الثلاثين من شعبان او عشية اليوم
 التاسع والعشرين قال في النافع لانه معلوم وجوب الصوم وفي المستصفى
 عن المستوفى اي اليوم التاسع والعشرون موضع يعلم الهلال فيه انتهى
 وقال في الهداية وينبغي للناس ان يلمسوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين
 من شعبان فان رأوه صاموا وان غم عليهم اكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما
 ثم صاموا لقوله عليه السلام الحديث وقال في فتح القدير اي يجب عليهم
 وهو واجب على الكفاية والتراثي انما يجب ليلة الثلاثين وقال في الكافي
 ويصام برؤية الهلال او اكمال شعبان لقوله عليه السلام صوموا آه ولم يذكر
 احد من الفقهاء وجوب رؤية هلال شعبان او اكمال رجب وغيره ولا طلب
 اهلتها ولم يأت منهم في ذلك رواية لا صحيحة ولا ضعيفة وما ذكره ابن
 النجيم في كتابه البحر الرائق شرح كنز الدقائق من قوله ولم يتعرض
 لحكم باقي الاهلة التسعة وذكر الامام الاسي جاني في شرح مختصر الطحاوي
 الكبير واما في هلال القطر والاضحى وغيرهما من الاهلة فانه لا يقبل فيه الاشهادة رجلين
 كالجميع والشراة

مطلب اكمال رجب
 وغيره للصوم ليس
 بمأمور شرعا

* قوله شهادة الواحد
 العدل اي اخبار
 الواحد لانه لا الزام
 فيه بوجه اذ كل من
 التزم جميع الشرايع
 فلا يشترط فيه العدد
 ولقطة الشهادة والذ
 كورة وهذا معنى
 قوله لانه شهادة على
 نفسه قصدا اي يجزى
 على نفسه ثم يتعدى
 الى غيره فصار
 كالأخبار في الاخبار
 بخلاف الارامات
 مستصفا من نفسه

اعلم انهم يريدون
 من الامور الدينية
 والديانات ما لا
 يكون من العبادات
 كالصلوة والصوم ولا
 من العقوبات
 كالحدود والقصاص
 ولا من المعاملات
 كالبيع والشراة

او رجل وامرأتين عدول وامرار كما في سائر الاحكام لوصح فمحمول على انه لا يثبت هذه الاهلة الا بذلك في حكم يتعلق بها من طلاق او عتاق او غير ذلك بقرينة ان الامور الدينية يقبل فيها خبر الواحد ولا يشترط فيها الشهادة ولا العدد ولا الدعوى ولا الحكم ولا سيما في ما لا الزام فيه على ما هو المشهور به ككتب الاصول والفروع الثابت بالدلالة من المقول والمسموع وبقرينة قوله كما في سائر الاحكام فان المراد منه هو احكام غير الرؤية من المهمات التي يتعلق بها حقوق العباد لا محالة والا فهو غير صحيح مردود على القائل به او الناقل عنه من قبله لمخالفته النصوص والمعنى وشذوذه فيما يعم به البلوى فانه لم يوجد الا في كتب المتأخرين الذين اخذوه من ابن النجيم اعتمادا على ما نقله عن الاسيحاوي رحمه الله لا غير كالرملی والحصكفی والحموي ومن دونهم من المتأخرين من لا يميز الشمال واليمين ويستوي عنده الغث والسمين ومن ظن خلاف ذلك فليأت بنقل عن كتاب من هو متقدم عليه بالزمان او سابق عليه في مساق البرهان ولا تفترن بما وقع في بعض النسخ من كتاب الميزان للشيخ عبد الوهاب بن احمد الشعراني رحمه الله فانه من غلط الناسخ لاهماله والصواب اتفق الاثمة على انه لا يثبت هلال شوال بواحد وقال ابو ثور يقبل انتهى اعني شوال لاشعبان لان خلاف ابو ثور ليس الا في شوال على ما ذكره النووي وغيره بل هو معارض لعموم ما ذكره القدوري وصاحب الهداية والنافع وغيرها اذا كان بالسما علة قبل الامام شهادة العدل الواحد في رؤية الهلال رجلا كان او امرأة هرا كان او عبدا لانه امر ديني فاشبه رواية الاخبار وهذا لا يختص بلفظ الشهادة وفي هلال الفطر لابد من شهادة رجلين او ما في الوقاية وغيرها من قولهم وقبل بلاد دعوى ولفظ اشهد للصوم مع غيم خبر فرد ولا خفاء في عموم المراد منه فانه نظير عموم قوله تعالى علمت نفس ما قدمت واخرت وقول عمر

وغيرها مما هو من حقوق العبد ولكن يتعلق به الحل والحرمة كحل الطعام وحرمة ونجاسة الماء وطهارته وليس المراد منه كل ما يتعلق بالدين كما زعمه من لا علم عنده منه سلمه الله ^بمطالب ما في بعض نسخ الميزان غلط ^باي كلام ابن النجيم معارض لعموم ما في القدوري والهداية والنافع والوقاية وغيرها لولم يحمل على ما يتعلق بها من الاحكام منه سلمه الله

وفات ابن النجيم
٩٧٥
سنة
والشعراني
٩٧٣
سنة

رضى الله عنه ثمرة خير من جرادة يعام منه معنى الكثرة والعموم على الصحة واليقين على ما صرح به مذاق المحققين ومخالف لما اجمعوا عليه من جعل يوم الشك يوما واحدا قال في الكفاية يوم الشك هو اليوم الآخر من شعبان الذي يحتمل ان يكون اول رمضان واخر شعبان وفي المبسوط انما يقع الشك من وجهين اما ان يفهم هلال رمضان فوقع الشك في اليوم الثلاثين انه من شعبان او من رمضان واما ان يفهم هلال شعبان فوقع الشك انه اليوم الثلاثون او الحادي والثلاثون وفي الفوائد يوم الشك هو اليوم الذي يتم ثلاثون من المستهل ولم يهل الهلال ليله لاستئثار السماء بالغمام فان هذه العبارات كلها صريحة في الدلالة على الحصر على يوم واحد هو اخر شعبان فان كلمة هو وكلمة اما كل منهما موضوعة للحصر ودالة عليه على القطع ولو وجب اكمال اشهر لم يراهله ما بعدها لدخول رمضان فاجتماع ايام الشك قبله على عدد اشهر لم يراهلها ظاهر اذ لو فرض غوم اهله شهر رمضان وشعبان ورجب والجماديين وغيرها واكمل كلها لعدم رؤية اهله ما بعدها فليكن دخول رمضان على هذا الفرض يوم الاثنين مثلا على ما وقع عليه الامر في سنة ثمان وثمانين بعد الف ومائتين ولما لم يرهلاله احتمل ان يكون اوله يوم الاحد لاحتمال نقصان شعبان ويوم السبت لاحتمال نقصان رجب معه ويوم الجمعة لاحتمال نقصان جمادى الآخرة ايضا ويوم الخميس لاحتمال نقصان جمادى الاولى وهلم جرا يتكرر عدد يوم الشك ويتزايد على عدد الاشهر المغموم اهله ما بعدها الى اثني عشر يوما يتم بها السنة ويكون كلها يوم الشك لان يوم الشك هو اليوم الذي يشك انه من شعبان او من رمضان وهو قائم في جميعها بل ارب بناء على اعتبارك هذه الاشهر كاملا ونحو يرك نتمى شهرين واكثر في النقصان فيجب اجراء احكام يوم الشك فيها ومن البين المكشوف انه لم يقل به احد من فقهاء الامة وائمة الدين قط بل

اي ما ذكره ابن النجيم لوام يحتمل على ما حملناه منه سلمه الله

* مطلب يوم الشك

* مطلب اروم تعدد يوم الشك

اي كلام ابن النجيم منه سلمه الله

صرحوا بخلافه وما أجرى واحد منهم حكم يوم الشك على مذهبه من وجوب
 الصوم أو التلوم أو الإفطار وصور النية ما يوجب الصحة أو الكراهة أو الفساد
 وغير ذلك إلا في يوم واحد وهو الثلاثون من أول شعبان وعليه عمل
 فرق الأمة عن آخرهم واتفاقهم عن بكرة أبيهم ومخالف لما صرحوا به في تصدير
 يوم الشك من حصره على صورتين وعدم اعتبار الصورة الثالثة التي
 ذكرها غير أصحابنا قال ابن الهمام الشك استواء طرفي الإدراك من
 النفس والاثبات وموجبه هذان يغم الهلال ليلة الثلاثين من شعبان فيشك
 في اليوم الثلاثين أمن رمضان هو أم من شعبان أو يغم من رجب هلال شعبان
 فأكملت حديثه ولم يكن روعى هلال رمضان فيقع الشك في الثلاثين من
 شعبان أم الثلاثون أو الحادي والثلاثون انتهى ومحصل ذلك أن الشك
 والتردد إنما يقع باعتبار خفاء زمان مفارقة الفجر ووقوعه في درج الروية
 وحد المشاهدة وتفاوت وقتها تقب ما وتأخر فانه أن تقدم مفارقتها
 زمانا يمكن فيه روعيته من ليلته يكون اليوم المقبل من الشهر الآتي وإن
 تأخرت عن ذلك القدر يكون من الشهر الماضي ولما كان الواجب علينا بحكم
 الشرع أحد الأمرين إما روعية هلال رمضان وإما إكمال شعبان فإذا لم
 ير هلاله وقع ذلك الخفاء والفوم أولا فيه فأخر أوله عن مظانه يوما واحدا
 وإذا روعى هلاله ارتفع ذلك الخفاء والفوم عن أوله وانتقل إلى أول رمضان
 إن لم ير هلاله في ميقاته وعلى المنتهيين يكون الشك في تمام السنة
 وجملة العام في يوم واحد على التمين في أنه أول رمضان أو آخر شعبان
 وذلك اليوم هو اليوم الآخر من السنة في اعتبارك مثلاً بالنظر إلى ما صرح من
 صومك في العام المنقضى ولكن ذلك الشك يكون على وجهين الأول نظراً
 إلى احتمال ورود شعبان ناقصاً وذلك فيما روعى هلاله في ميقاته فيكون
 التردد في كونه ثلاثين من شعبان أو غرة رمضان والثاني نظراً إلى مجيء

*
مطلب تصدير يوم
الشك
*
أي كلام ابن النجيم
منه صلوات الله

*
مطلب الفرق بين
الصورتين

شعبان كاملا بناء على فرض نقصان رجب وتقديره فيما لم ير هلال شعبان
 فيكون التردد في كونه ثلاثين من اوله او الحادى والثلاثين منه فقط في
 الواقع وبما انه ان في الصورة الاولى لما كان هلال شعبان مرثيا في ميعاده
 انقطع الاحتمال في رجب بالكيفية وارتفع عنه الشك في كماله ونقصانه البتة
 وانما بقي التردد والاحتمال في شعبان في انه ناقص فيكون هذا اليوم من
 رمضان او كما ملى فيكون اخر يوم من شعبان ^{واما} في الصورة الثانية فلما
 لم ير هلال شعبان ولم يعرف اوله بالرؤية وقع التردد والاحتمال في نقصان
 رجب و كماله واعتبر كاملا لعدم الرؤية في ميعاده وكان الشك مبنيا على احتمال
 نقصانه في الواقع مع اعتباره كاملا واذا فرض رجب ناقصا فلا يكون شعبان
 الا كاملا فام يكن الشك الا في انه الحادى والثلاثون من اول شعبان
 لنقصان رجب او الثلاثون منه لكماله فحسب فعلم من هذا ان الفقهاء العظام
 لا يجوزون توالي شهرين بالكمال او النقصان والالجرى الشك ووقع التردد
 في الصورة الثانية في اليوم الثلاثين في كونه اخر شعبان او غرة رمضان
 ايضا ويكون الشك في يومين لاحتمال نقصان الشهر من معا وهو خلاف
 مقتضى التصوير بل هو خلى من الرأى ولم يقل به احد على ما مر
 انفا ثم ان عدد شهر واحد وان لم يزد على ثلاثين البتة لافى السنة القمرية
 ولا في العرفية لكن لما كان هذا الحكم على الاحتمال ولم يثبت بعد كونه
 من رمضان قالوا الحادى والثلاثون من شعبان نظرا الى عدم ثبوت رمضان
 فهذا وان عن عنه او هام الجهال العجائين فسيف عن اليه افهام ارباب
 البصيرة واليقين ثم اعتبار كلام ابن النجيم بوجوب الزيادة على النص
 وابطال مدلوله القطعى الخاص فان قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته
 وافطروا لرؤيته فان غم عليكم الهلال فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما جعل
 اكمال عدة شعبان على تقدير الغمة تمام الجزاء وكل الواجب والراد غموم

* فيكون من رمضان
 منه ما هو الله

* فيكون من شعبان
 منه سلمه الله

معنى الحادى
 والثلاثين من شعبان

هلال رمضان ضرورة انه لا يجب اكمال شعبان بفهم سائر الاهلة اذا روى
هلال رمضان لتسع وعشرين منه فانجاب اكمال عدة سائر الاشهر او شهادة
اثنين بالرؤية ابطال للدليل الشرعي وزيادة عليه من غير دليل وهو
باطل فكيف مع قيام الأدلة والبراهين على خلافه ولا يتوهم ان وجوب
اكمال عدة رجب وجمادى الآخرة والاولى وغيرها ان لم يراهلها بعدها
هو بدلالة نص ورد باكمال شعبان فيما غم هلال رمضان باستنباط العلة
المشتركة وهي غموم الهلال واثبت الحكم وهو وجوب الاكمال في الفرع
وهو عدة سائر الاشهر واصله عدة شعبان لان هذا ليس من دلالة النص
في شيء بل هو زيادة على النص وابطال لمداولة القطعي الخاص فان
ما شرط الشارع لصوم رمضان انه هورومية هلاله او اكمال شعبان وانت تزيد
عليه رومية اهلة سائر الاشهر او اكمال ما قبلها وتزعم ان هذا اخذ بدلالة
النص وليس كذلك قطعا فان دلالة النص ليست الا اثبات حكم ورد في
حادثة منطوق بها في حادثة اخرى مسكوت عنها بعلة مشتركة كاثبات حرمة
الضرب بدلالة نص ورد في حرمة التافيف بعلة الايزاء المشترك بينهما
لا اثبات امر اخر في محل النص زيادة على ما اثبتته النص ثم من شروط
اثبات الحكم في الفرع بدلالة نص او قياس بقاء اصله على حكمه من غير
تغيير وانت تبطله كيف فان في النص جعل جزاء الشرط وتمام الواجب
اكمال شعبان لا غير فكما ان زيادة وجوب الكفارة في قتل العم بدلالة
نص ورد في قتل الخطاء وتغريب الزاني سنة بعد يث عبادة بن الصامت
وغيره على ما هو مذهب الشافعية على قوله تعالى ومن قتل موءمنا منهم
فجزاؤه جهنم وقوله تعالى الزانية والزاني فاجابوا كل واحد منهما مائة
جلدة ابطال للنص القطعي وعمل بالظني او بمادونه فكذلك اشتراط
اكمال سائر الاشهر لصوم رمضان زيادة على النص وابطال لمداولة القطعي

مطلب ان اكمال
رجب لا يدل عليه
النص

مطلب من شروط
اثبات الحكم في
الفرع بقاء اصله

* مطلب لا خلاف في
ورود حكم شرعي

الخاص بما هو دونه وهو غير جائز أصلاً عند الإمام أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله بل
هذا من زيادة من غير دليل وهو باطل قطعاً (اعلم) أنه لا خلاف في جواز ورود حكم شرعي
مستقل كوجوب الزكاة بعد ورود حكم شرعي كالصلاة وغير ذلك ولا في
ورود حكم شرعي كحرمة الأخوات وغيرها بعد حكم علق كالبرأة الأصلية وأنه
ليس بنسخ ولا إبطال للأول وإنما الخلاف في ورود الزيادة بحكم غير مستقل
على حكم شرعي كزيادة شرط أو صفة فجوزها الشافعي وأبطلها أبو حنيفة
رحمهما الله إلا إذا كان دليل الزيادة بحيث يجوز أن يكون ناسخاً للدليل
الحكم على ما بين في كتب الأصول والفروع وقوله صلى الله عليه وسلم
فإن غم عليكم الهلال فأكملوا عدة شعبان عبارة في إكمال شعبان فقط
فإن كان المقصود من الاستدلال بدلالة النص من هذا الحديث هو وجوب
إكمال سائر الأشهر لصوم رمضان يكون الحكم الثابت به حكماً وضعياً
تعليمياً غير مستقل وهو اشتراط دخول صوم رمضان بإكمال سائر الأشهر
زيادة على إكمال شعبان فيكون زيادة على النص وهو خلف من القول
وابتغال للأصل كما قد عرفت وأما إذا كان المقصود من هذا الاستدلال
هو إثبات وجوب إكمال شهر ما فيما لم ير هلال ما بعده لحادثة تتعلق
بها حكم شرعي بدلالة نص ورد في إكمال شعبان مثلاً إكمال رمضان فيما
لم ير هلال شوال وذى القعدة فيما لم ير هلال ذى الحجة أو فيما يتعلق
به حكم ما من المعاملات يكون الحكم الثابت به حكماً اقتضائياً تكليفاً
مستقلاً فربما ينرا أي منه المصلحة وجه ما وفيه تأمل بعد يحتاج إلى لطف
القرينة وسلامة الفهم وخلاصة البيان وما اقتضاه قاييم البرهان قياماً لا مرد له
في هذه المسئلة أنه متى تم عدة السنة القمرية من أول شعبان من السنة
الماضية ثلاثمائة وأربعة وخمسين يوماً يكون الخامسة والخمسون أول شعبان
من هذه السنة فإن ثبت رؤية هلال رمضان ليلة الثلاثين من أول يوم

شعبان هذه السنة الثانية فيها والا فيكمل شعبان ثلاثين يوما ويكون
اليوم المو في الثلاثين يوم الشك ويراعى فيه ما يجب رعايته من الاحكام
ولا يحتاج الى رؤية اهله الاشهر الماضية ولا الى اكمال الثلاثين بل الواجب
اكمال شعبان فقط لولم ير هلال رمضان بدونه وذلك ما جاءت به الشريعة
المطهرة المحمدية وثبت عليه فقه الامام ابي حنيفة واصحابه الائمة الهدى
الاجلة شكر الله مساعيهم

(المبحث الخامس في اختلاف المطالع بحسب كل قطر وقطر وعدم اعتباره
شرعا في احكام الصوم والفطر) اعلم ان المطالع مختلفة باختلاف الامكنة
والبقاع ولا اعتبار في هذه المسئلة لاختلافها فيما قرب من البلدان
والقرى بالا جماع واما اذا بعثت المسافة بين البلدين فكذا عند الائمة
الحنفية وكبار الفقهاء في ظاهر الرواية وعليه فتوى الاعلام وهو مختار اكثر
المشايع ومذهب جمهور السلف والخلف وقول الليث بن سعد ومالك والشافعي
والمرزبي وغيرهم ففي فتاوى قاضيخان والخلصة ومجمع البحرين والكا في
والكنز وغيرها من كتب المذهب لا عبرة لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية
وعليه فتوى الفقيه ابن الليث وبه كان يغنى شمس الائمة الحلواني
وغيره فارادى اهل المغرب هلال رمضان بحسب الصوم على اهل المشرق
وفي فتح القدير واذا ثبت في مصر لزوم سائر الناس فيلزم اهل المشرق
برؤية اهل المغرب في ظاهر المذهب وهو الاموط وكذا في مجمع البحرين
وغيره ومختار صاحب التجريد والايضاح ومفخرات النوازل في جماعة من
مناصري اصحابنا الحنفية اعتبار اختلاف المطالع في هذا الحكم وقال
الزيلعي وهو الاشبه لان كل قوم مخاطبون بما عند هم ونقصان الهلال
من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار حتى اذا زالت الشمس في
الشرق لا يلزم منه ان تزول في الغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس

مطلب دليل اعتبار
اختلاف المطالع

بل كلما تحركت الشمس درجة فذلك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس لآخرين وغروب
لبعض ونصف ليل لغيرهم وروى ان ابا موسى الضريبر الفقيه صاحب
المختصر قدم الاسكندرية فسئل عن صعود المنارة الاسكندرية فيرى
الشمس بزمان طويل بعد ما غربت عندهم في البلد ايحل له ان يفطر
فقال لا ويحل لاهل البلد لان كلا مخاطب بما عنده والدليل على اعتبار
اختلاف المطالع ما روى عن كريب ان ام الفضل بعثته الى معاوية بالشام
قال فقدمت الشام فقضيت حاجتها واستهل على شهر رمضان وانا بالشام
فرايت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني عبد الله
بن عباس ثم ذكر الهلال فقال رايتم الهلال فقلت رأيناه ليلة الجمعة فقال
انت رايتنه فقلت نعم وراه الناس وصاموا وصام معاوية فقال لكن رايناه
ليلة السبت فلانزال نصوم حتى نكمل ثلاثين او نراه فقلت اولانكتفى برؤية
معاوية وصيامه قال لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في
المنتقى رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه انتهى كلام الرياسي وهكذا
في فتح القدير ثم قال ابن الهمام شك احد رواه في نكتفى بالنون او التاء
ولا شك ان هذا اولى لانه نص وذلك محتمل لكون المراد اهل كل مطلع
بالصوم لرؤيتهم رواه مسلم وابوداود والترمذي والنسائي وقال ابو عبد الله
القرطبي في تفسيره روى هذا عن ابن عباس والقاسم وسالم وعكرمة وبه
قال اسحاق وآلوه اشار البخاري حيث يوب لاهل كل بلد رؤيتهم وهو
منه ب اكثر اصحاب الشافعي وجهه وهم وصححه النووي وغيره منهم
وهكئ ابو عمر وابن عبد البر ان الاجماع على انه لا تراعى الرؤية فيما بعد من
البلد ان كالاندلس من خراسان وفيه نظر وذكر ابو الحسن علي بن محمد
بن علي الطبري الشافعي المعروف بالكيا في اشكام القرآن واجمع اصحاب
اب حنيفة رحمه الله على انه اذا صام اهل بلد ثلاثين يوما للرؤية واهل

*
مطلب من ذهب
الى اعتبار اختلاف
المطالع

ببلد تسعة وعشرين يوما ان الذي صام تسعة وعشرين يوما قضى يوما
 وأصحاب الشافعي رحمه الله لا يرون ذلك اذا كانت المطالع في البلد ان
 يجوز ان تختلفي وحجة اصحاب ابي حنيفة رحمه الله قوله تعالى ولم تكملوا العدد
 وثبت برؤية اهل بلد ان العدد ثلاثون فوجب على هؤلاء اكمالها
 ومخالفتهم يخرج بقوله عليه السلام صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وذلك يوجب اعتبار
 رؤية كل قوم في بلد هم انتهى وقال ابن الهمام وجه الاول عموم الخطاب
 في قوله صوموا مطلقا بمطلق الرؤية في قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته
 وبرؤية قوم يصدق اسم الرؤية فيثبت ما يتعلق به من عموم الحكم فيعم
 الوجوب بخلاف الزوال واخيه فانه لم يثبت ما يتعلق بعموم الوجوب بمطلق
 مسماه في خطاب من الشارع هذا ثم انما يلزم متأخرى الرؤية اذا ثبت
 عندهم رؤية اولئك بطريق موجب هذا كلامه وفي المحيط قال نجم
 الدين رحمه الله اهل سمرقند رأوا هلال رمضان سنة احدى وثلاثين
 وخمسمائة بسمرقند ليلة الاثنين وصاموا كذلك ثم شهد جماعة عند قاضي
 القضاة يوم الاثنين وهو التاسع والعشرون ان اهل كاش رأوا الهلال
 ليلة الاحد وهذا اليوم اخر الشهر ونادى المنادى في الناس ان هذا اخر
 يوم رمضان وغدا يوم العيد فاما امسوا لم ير احد من اهل سمرقند الهلال
 والسماء مصحبة لاعلة بها اصلا ومع هذا عيوا يوم الثلاثاء قال نجم الدين
 وانا افقيمت بان لا يترك التراويح في هذه الليلة ولا يجوز الافطار يوم الثلاثاء
 ولا صاوة العيد قال فالصحيح هذا وكأنه مال الى ان حكم احدى البلدتين
 لا يلزم البلدة الاخرى اصلا عند اختلاف المطالع وعلم ان المطالع مختلفة
 الآن تلك المسئلة مختلفة وقد قضى بقول البعض فارتفع الخلاف فلم يصح
 لنا وجه جواب نجم الدين انتهى وَاَعْتَرَضَ عَلَى اسْتِدْلَالِهِمْ بِحَدِيثِ كَرِيبٍ
 رَحِمَهُ اللَّهُ بَانَ الْإِشَارَةَ فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

*مطلب قول ابن
 الهمام

*فتوى نجم الدين
 صرح بالنسفي ولا يظهر
 وجه صحته

*مطلب الاعتراض
 على الاستدلال
 بالحديث

عليه وسلم يحتمل ان تكون الى نحو ما جرى بينه وبين رسول ام الفضل
فحينئذ لا دليل فيه ويكون عدم قبوله لانه اعتبر اختلاف المطالع بل لانه لم
يشهد على شهادة غيره ولا على حكم الحاكم به ولو سلم فلانه لم يأت بلفظ
الشهادة ثم هو واحد لا يثبت بشهادته وجوب القضاء على القاضى وانه كان
من موالى عبد الله بن عباس فلعلمه كان على رقه بعد وكان هو يرى عدم
قبول شهادة العبد كما هو مذهب بعض العلماء وفيه نظر لان هذا صرف
للإكلام عن الظاهر المتبادر لانه يشهد برومية نفسه وغيره وعلى حكم الحاكم
وعمل الناس به ولا حاجة في ذلك الى اشهاد الحاكم او المشهود عليه وما كان ابن
عباس يهمل منه لفظ الشهادة والاستخبار عن يشهد معه حين وقعت حاجته
اليها اذا كان رايه عدم اعتبار اختلاف المطالع ولا كريب يفوت عنه الشهادة
الواجبة عليه بحكم الشرع ولا الاستفسار عن صومه وافتاره في المدينة
بعد ما كمل ثلاثين يوما من حين روميته وقد ترك ذلك وليس
الا لتناول قوله لاهكذا ثم قوله فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين او نراه معناه
حتى يراه هو واهل المدينة او من يقارب في المطلع منهم ريشما يثبت هذا
الحكم به شرعا والا فالظاهر ان يقول حتى يثبت الرومية عندنا او كلاما في
هذا المعنى ومعنى عدم الاكتفاء برومية معاوية انه لا يكتفى بروميته وعمله
في هذه الحادثة بما هو حاكم الشرع فيما ثبت عنه بطريق شرعى عنده
فان قوله لا متوجه الى هذه الروية المعهودة والعمل بها وصريح في عدم
الاكتفاء بما وقع من الامر لا الى العمل بخبر كريب حتى يقال ان عدم قبوله
لعدم تحقق شرط صحة النقل ووجوب الاخذ به فليس ذلك الا لكون روميته
وعمله في مطلع غير مطلع وقطر غير قطره ولا سيما اذا كان عبارة الحديث
بالتون على مامر فان السلب يرد على ما يرد عليه الايجاب والآفلا يتصور
الاكتفاء فيما لم يثبت عنه صومه وفيما ثبت وهو ليس بحاكم الشرع وفيما

*
مطلب رد
الاعتراض

كان عمله غير شرعي ولكن ظهور دليل الجمهور يوجب تأويل حديث كريب
 بهذا التأويل او مثله وسيأتي في محله وأما الذي ذكره الزيلعي في ترجيح
 قول البعض من اختلاف المطالع وتفاوت ازمان الطلوع والزوال والغروب
 وقياسه على اوقات الصلوات والامساك والافطار فمما لا يمس محل النزاع
 لان من ذهب الى عدم اعتبار اختلاف المطالع في دخول رمضان وخروجه
 عنه لا يتكرر اختلاف المطالع ولا تفاوت ازمان مفارقة القمر ونزوله في درج
 الرؤية بحسب اختلاف الاقطار ولا يقول ان الهلال متى طلع ورعى في قطر
 طلع في غيره من الاقطار وامكن رؤيته فيه بل انما يقول ان الاعتبار في وجوب الصوم
 بشهود الشهر مطلق الرؤية لان الشارع علقه على مطلق الرؤية في خطابه العام حيث قال
 صوموا لرؤيته بخلاف وجوب الصلوات والامساك والاكل والشرب فانها متعلقة
 بعلامات الاوقات بخصوصها والحكمة في ذلك ان اعتبار مطلق الاوقات فيها
 يبطل تعلقها بالاوقات لانه لا يتخلو زمان قط عن طلوع ما وغروب ما وزوال
 ما وغيبه ما على ما اعترف به الزيلعي وغيره فلا يتصور اقامتها وادائها واعتبار
 خصوص الرؤية في الصوم يوجب فوات صوم يوم وجب بشهود الشهر
 وعدم اكمال العدة ولذلك علق الصوم ودخول شهر رمضان بمطلق
 الرؤية والامساك والفطر بخصوص الاوقات وتحقيق المقام وتوضيح
 حجة الجمهور على القول الاول المشهور وهو وجوب الصوم ولزومه
 على اهل المشرق برؤية اهل المغرب وعدم اعتبار اختلاف المطالع
 فضلا عن عكسه ان الدليل الموجب لصوم رمضان الدال على فرضيته
 عند شهود الشهر هو قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن
 هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومعنى
 شهود الشهر على ما في كتب الاصول والتفاسير الحضور فيه والاقامة
 اي كونه حاضرا مقيما في وطنه غير مسافر في شهر رمضان في الكشف

*
 مطلب رد كلام
 الزيلعي
 قوله وقياسه عطف
 على قوله الذي
 ذكره الزيلعي رحمه
 الله منه سلمه الله

*
 مطلب الحكمة في
 عدم الاعتبار

تحقيق المقام

والمدارك وغيرها الشهر منصوب على الطرف وكذلك الهاء في فليصمه
ولا يدون مفعولا به كقولك شهدت الجمعة لان المقيم والمسافر كلاهما
شاهدان والتقدير خلاف الاصل واللام في الشهر للمعهد الذكرى والشهر
عبارة عن مدة معينة تقع بين التحاكين يكون فيها القمر في منازل
ويجري في درج رؤيته ومعرفة ذلك تستند شرعا الى رؤية هلاله
او تمام شعبان وكما له لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا
لرؤيته فان عم هاكم الهلال فاكموا عدة شعبان وصرح به اعيان
العلماء وهذا المصنفين كالقدوري وصاحب الهداية والتجميع والتختار والنافع
والكافي والكنز وغيرها وسيأتي عباراتهم والمراد منه مطلق
الرؤية الواقع من اهلها في قطرها للقطع بعدم اشتراط رؤية كل احد
ولا اهل كل قطر او بلد بل الشرط رؤية بعضهم من واحد واثنين
واكثر بحسب افتضاء مورد الحادثة فاذا ثبت الرؤية في موضع فقد ثبت
ووجب شهود الشهر لاهل الاقطار كلها على السواء لعموم الخطاب في قوله
صلى الله عليه وسلم صوموا معا بمطلق الرؤية وبرؤية قوم بصدق اسم الرؤية فيثبت به
ما يتعلق به من عموم الحكم فيعم الوجوب لما توان من دينه صلى الله عليه وسلم ان مقتضى
خطابه واحكامه متناول لجميع الامة شامل لهم ماض الى قيام الساعة الا ما خصه
الدليل فانهم الشهر ليس مما يقع على الاختلاف وينبذ بحسب البلدان
والاقطار ويتفاوت باختلاف القرى والامصار ولذلك اطلق الشارع
الشهر في قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر والرؤية في قوله صلى الله عليه
وسلم صوموا لرؤيته وليس المراد منها حقيقة الرؤية بل قيام الدليل على
شهود الشهر بالاجماع لوجوبه على المحبوس في المطمورة باعتماد القرابين
والعلامات والاخذ بالامارات وصحة صوم من اشتبه عليه رمضان فصام شهرا
فوقع صومه فيه او بعده على ما نص عليه شمس الاثمة السرخسي والشبخي

*
مطلب معنى شهود
الشهر

إذا اشتبه على
الاسير المسلم في دار
الحرب شهر رمضان
فتحرى شهر او صامه
ان وافق صومه
رمضان جاز ان
كان هذا الشهر قدام
رمضان لا يجوز ان
الادأ لا يسهق
الوجوب وان صبل
شهرا بعد شهر
رمضان جاز
تاضيخان من نفسه

وجه عدم اخذ الامام
بحديث كريب

تقى الدين وغيرهما ولأن مراعات حقيقة الرواية توجب الزيادة على
النص وتقديم الظنى على القطعى وتؤدى الى فوات صوم يوم من رمضان
وجب بشهود الشهر وقد امر الله تعالى باكمال العدة وبهذا ظهر ان عدم
اخذ الامام ابى حنيفة واصحابه الاقنمين وانباعه المحققين الاكملين بحديث
كريب ليس لانه لم يصح اسناده ولا لانه لا يدل على اعتبار اختلاف
المطالع بل لانه يخالف الآية واحاديث اقوى منه وعن هذا ذهب ابن
الشخير ومحمد بن مقاتل الرازى وابو العباس بن سريج وابن قتيبة
واخرون الى اعتماد قول الحساب والاخذ به فى هذا الحكم والله اعلم
بالصواب * (المقصد السادس فى نقل الخبر والشهادة واعتماد الخط والكتابة) *
واذ قد ثبت فيما سلف من البيان بلاثنياب ان حكم بلدة يتعدى الى
اهل بلدة اخرى فى هذا الباب فلا بد من معرفة ان هذا الحكم بماذا
يثبت عند اولئك وماذا طريقه الموجب الشرعى عليهم وهو اما الاستفاضة
او الشهادة بالرواية او على الشهادة او على قضاء القاضى بها فى المحيط والذخيرة
والمغنى والمجتبى والمضمرات والبرازية وغيرها من كتب الاصحاب قال
شمس الائمة الحلوانى رحمه الله ان الصحيح من مذهب اصحابنا رحمه الله
ان الخبر اذا استفاض وتحقق فيما بين اهل البلدة الاخرى يلزمهم حكم هذه
البلدة يعنى لا يشترط الشهادة اصلاً وفى فتح القدير والخلاصة وغيرهما
ويلزم متأخرى الرواية اذا ثبت عندهم رواية اولئك بطريق موجب حتى
اوشهد جماعة ان اهل بلد كذا رأوا هلال رمضان قبلكم بيوم فصاموا
وهذا اليوم ثلاثون بحسابهم ولم يرهوا لاء لا يباح فطرد ولا تترك
التراويح لان هذه الجماعة لم يشهدوا بالرواية ولا على شهادة غيرهم وانما
حكوا رواية غيرهم ولو شهدوا ان قاضى بلد كذا شهد عنده اثنان
برؤية الهلال فى ليلة كذا وقضى بشهادتهما اجاز لهذا القاضى ان يحكم بشهادتهما

لان قضاء القاضى حجة وقد شهدوا به وهذا محمول على انه اذا لم ير
 هلال شوال مع صحر الهواء وكثرة الناظرين على ما هو المذكور في
 المحيط وقتاوى قاضى بخان والخلاصة والا فلا يشترط ذلك فان المراد من
 الشهادة في هذا الباب هو الخبر ولو من واحد على ما في المستصفا وغيره ولان الم يشترط
 في رؤية الهلال لفظ الشهادة بل كلام صاحب المحيط ومن وافقه يدل على عدم
 اشتراط الشهادة بالرؤية او على الشهادة او على القضاء بل يكفى الشهادة
 على رؤية اهل تلك البلدة وصومهم بها كائنة ما كانت وكيف لا فانه لو
 كان ذلك شرطا لما صح منه الحكم بعدم ظهور صحة جواب نجم الدين على ما
 مر آنفا ويؤيده كونه خبرا في امر ديني لا الزام به و حال ثابت على
 مقتضى حكم الشرع لدخول في حق لا منازعة فيه وعدم اشتراط لفظ الشهادة
 فيها والا شاهد عاينها الا ترى انه اذا ثبت عند قاضى بلى بشهادة الشهود
 يثبت عند كل احد من اهل هذا البلد وكلهم اجمعين بخبر يصل اليهم
 ولو بواسطة واحد ويلزمه الحكم بوصول الخبر على اى وجه كان فان هذا
 الخبر بعد ثبوت الحكم بقضاء القاضى وقد اسس محمد بن الحسن رحمه الله
 في او اخر كتاب الاستحسان اصلا وهو ان خبر الواحد يقبل في مواضع
 المسالمة لا في مواقع المنازعة وفرع عليه فرعا منها لو ان رجلا رأى جارية
 ارجل يديها ثم رأيتها في يداخر يبيعهها فان قال كان ظلمي وغصبي
 ثم رجع عن ظلمي فاقربى بها ودفعها الى فان كان ثقة عنده فلا بأس
 بشرائها منه لانه اخبر عن حال مسالمة وهى اقراره له بها ودفعها اليه وكذلك
 لو قال قضى لي بها فاخذتها منه او دفعها القاضى اليه وهو بمنزلة بخلاف
 ما لو قال قضى لي بها فبعت في قضائه فاخذتها لا يسعه شراؤها لانه اخبر
 بالاخذ في حال المنازعة والحكم بتغيير بتغيير العبارة مع اتحاد المقصود كن
 قصد قتله بالحشب فقال اقتلوني بالسيف او مع ابنه فقال قدموا ابني

كلام المحيط يدل
 على عدم اشتراط
 الشهادة

بل قالوا بر جوبه
 على من سمع
 المدافع تطلق ورأى
 القناديل تعلق
 والمساجد تزهو
 والعلامات تظهر
 لحصول غلبة الظن
 بحكم ثبت ووقت
 ورد وكيف لا بشهادة
 الشهود منه سلمه
 الله

مطلب ما اسسه محمد
 في الاستحسان

لاحتساب بالصبر فانه يأثم ولو قال لا تقبلوني بالخشب اولا تقبلوني على
ابني لا يأثم وقال في المنقذ ولو شهد على نصراني انه اسلم قبل موته وتبرأ
من دينه قبلت شهادته حتى يصلي عليه ولو شهد مسلم عدل على مسلم
انه ارتد والعياذ بالله لا تقبل شهادته ولا يترك الصلوة عليه لان في الاول
دخولا في فريضة وحق وفي الثاني خروجا عن فريضة وحق وهكذا الامر
في قبول الشهادة على رؤية الهلال ثم كفاية الواحد في النقل عن الواحد
مذكورة في فتح القدير والمحيط البرهاني وفتاوى قاضيخان وشرح المجموع
وغيرها من كتب الحنفية رحمهم الله واما الاستفاضة التي هي او ثق
اغبار الاحاد فيها على ما صرح به ائمة الفن من الاصوليين والفقهاء
والمحدثين فهو ان يزيد عد الناقل على اثنين قال الحافظ شهاب الدين
ابو الفضل احمد بن علي العسقلاني في شرح كتابه نخبة الفكر في مصطلح
اهل الاثر اول اقسام الاحاد ماله طرق محصورة باكثر من اثنين وهو
المشهور عند المحدثين وهو المستفيض على رأي جماعة من الفقهاء سمي
بذلك لا لتشاره من فاض الماء يفيض فيضا ومنهم من غاير بين المستفيض
والمشهور بان المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء والمشهور اعم من
ذلك والمراد ان لا يرد باقل منها فان ورد باكثر في بعض المواضع من
السند الواحد لا يضر اذ الاقل في هذا يقضى على الاكثر وعبرة بعضهم
ان المنقول ان كان خبر جماعة يفيده العلم بنفسه فمتواتر والا فان رواه
واحد فغريب او اثنان فعزيب او ثلاثة او اكثر فمشهور ومستفيض وفي
مختصر الحسامي في الاصول المشهور هو ما كان من الاحاد في الاعل ثم
انتشر فصار ينقله قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب وقال العلامة علاء الدين
عبد العزيز بن احمد المايرغني في شرحه التحقيق هو اسم الخبر كان من
الاحاد في الاصل اي في الابتداء ثم انتشر ويسمى مشهورا ومستفيضا من

مطلب كفاية الواحد
في النقل عن الواحد
مطلب معنى
الاستفاضة

اقسام طرق النقل

شهره يشهره شهرا وشهره فاشتهر اى وضع ومنه شهر سيفه اذا سله واستفاض
 الخبر اى شاع وخبر مستفيض اى منتشر بين الناس واما حكمه فقد اختلف
 فيه فذهب بعض اصحاب الشافعى الى انه ملحق بخبر الواحد فلا يفيد
 الا الظن وذهب ابو بكر الجصاص رحمه الله وجماعة من اصحابنا الى انه
 مثل المتواتر فيثبت به علم اليقين لكن بطريق الاستدلال لا بطريق الضرورة وذهب
 عيسى بن ابان من اصحابنا الى انه يوجب علم طمأنينة فكان دون المتواتر فوق
 خبر الواحد انتهى ومثله في الكشف الكبير شرح اصول فخر الاسلام وغيره
 من كتب الفقه والحديث والاصول والحاصل ان حد الاستفاضة وشروط الخبر
 به ان يزيد عدد النقلة على الاثنين من غير ان يبلغ حد التواتر وما
 قيل معنى الاستفاضة ان تأتى من تلك البلدة جماعات متعددة دون كل
 منهم يخبر عن اهل تلك البلدة انهم صاموا عن رؤية لا مجرد الشيوع من
 غير علم بمن اشاعه كما قد تشيع اخبار يتحدث بها سائر اهل البلدة
 ولا يعلم من اشاعها على ما يشير اليه كلام صاحب المحيط حيث قال اذا
 استفاض وتحقق فان التحقق لا يوجد بمجرد الشيوع المراد منه اشتراط
 الاتصال في الاخبار وباروغ عدد الخبرين في كل مرتبة الى الثلاث ولو
 بواسطة الرسائل والكتب على ما هو المعتبر في الاستفاضة عند ارباب
 الفن وائمة الشان بان يخبر ثلاثة او اكثر رؤوهم صاموا بالرؤية
 او يخبروا بالسمع من الذين رؤوهم صاموا عن رؤية وهكذا الى ان
 يبلغ الخبر ويتصل الى اهل هذه البلدة الاخرى ويدل على ذلك قوله
 لا مجرد الشيوع من غير علم بمن اشاعه وليس المراد منه اشتراط كون
 نفس الخبرين طوائف كل منهم جماعات متعددة فانه لا يشترط ذلك في
 الخبر المتواتر فضلا عن المشهور والمستفيض ولا يشترط في المشهور والمستفيض
 اكثر من ثلاثة ولا جماعة فضلا عن الجماعات المتعددين بل لو اخبر

وما قيل
 معنى الاستفاضة

بذلك ثلاثة متفرقة راوهم صاموا بالرؤية او سمعوا عن ثلاثة راوهم لكفى
وثبت الامر ونجى لا محالة وهو مراد صاحب المحيط وغيره والا فهو غير
صحيح اصلا كيف واي خبر متواتر حصل عندك باخبار جماعات متعديين
اخبارك به وانت تعلم قطعاً بوجود البلاد النائية والرجال الخالية كابي
حنيفة وبغداد وغير ذلك من اوائل الرجال واقاصى البلاد بمجرد تعدد
المخبرين وتكثرهم كثرة بها يفيد خبرهم اليقين وما اخبرك بها قط لا
ثلاثة ولا اثنان على الاجتماع وذلك امر ليس فيه شقاق ولا نزاع بل هل
تواتر خبر او استفاض واشتهر امر الا بنقل الاحاد وتعاقب الاخبار وتعاقب
الاقوال وتوارد الكتب والرسائل وتساور الاحوال (ثم اعلم) ان الخبر
يثبت بالكتاب ويلزم ما فيه كما يثبت بالخطاب ويحصل به علم لا يحوم
حوله شك وارتباب وكيف لا فان الله تعالى امرنا بالكتابة في اية المداينة
ثم قال ذلك افسط عند الله واقوم للشهادة وادنى ان لا ترتابوا في
التفا سير لانه او ثقى والأمن من النسيان وابعث من الجحود وا دفع للنزاع
واثبت للشهادة واعون على اقامتها واقرب من انتفاء الشك والريبة للشاهد
والحاكم وصاحب الحق في جنس الدين وقدره ووصفه واجله وغير ذلك
وقال الامام ابو عبد الله محمد بن علي الترميذي الحكيم رحمه الله في
نوادير الاصول قد ادب الله تعالى العباد وحثهم على مصالحهم بتقريب الامانات
الموجلة بالكتابة التي هي افسط عند الله واعل واقوم للشهادة وابعث
من الشك والريبة لئلا تندرس ليؤدوها كلها في مواقيتها فاحرى ان
يقرب والامانات التي اخذ الله الميثاق فيها عليهم ان يؤدوها بالحافظة
عليها والمداومة على اثباتها وتقييم رسومها لئلا تندرس ليؤدوها عند
حاجة الخلق اليها في فوازله فان امانة الدين اعظم شأنا من امانة الدنيا
ومن هناك اخذ طاوس رحمه الله فقال يسعه ان يشهد على خطه وهو

باب ان الخبر
يثبت بالكتاب

لا يذكر وان النبي صلى الله عليه وسلم قد كتب الى ملوك الافاق
 وارسل به الى اليمن ومصر والروم والعراق في تبليغ الرسالة واداء
 الامانة واقامة حجة الله عليهم وايصال واجب الدعوة اليهم وكانت الخلفاء
 يقلدون القضاء والامارة والنيابة بالكتاب ويلزمون العمل بها والقيام
 بموجبها ويرون القعود عنها مخالفة للامر وربما كان الكتاب لا يصل الى
 المكتوب اليه الا بواسطة اشخاص لا يعرفون ما فيه ولا يفهمون معانيه فقد
 كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى قيصر يدعو الى الاسلام وبعث
 بكتابه اليه خليفة بن دحية الكلبي وامره ان يدفعه الى عظيم بصرى
 لي دفعه الى قيصر وبعث عبد الله بن حذافة السهمي بكتابه الى كسرى
 وامره ان يدفعه الى عظيم البحر بن لي دفعه اليه وكتب الى اقبال اليمن والى
 معاذ بن جبل وعمر بن حزم وغيرهما وكتب ابو بكر الصديق بعثه لعمر
 بن الخطاب وكتب عمر الى ابي موسى الاشعري ومغيرة بن شعبه بالعراق
 والى خالد بن الوليد وابي عبيدة بن الجراح بالشام والى عمرو بن العاص
 رضى الله عنهم بمصر وكتب على بن ابي طالب رضى الله عنه الى
 عمر بن ابي سلمة باليمن فكان في ما كتب اما بعد فاني وليت النعمان
 بن عجلان اليمن ونزعت يدك عنها بلازم لك ولا تثرىب عليك فقد
 ادبت الامانة واحسنت الولاية فاقبل غير طنين ولا ملوم ولا متهم ولا
 مأثوم وكتبوا الى غيرهم من عمالهم في الاطراف والنواحي في حوادث
 ووقائع شتى وكانت الصحابة والتابعون يعملون به ويحتجون بما فيه وعلى ذلك
 جرت سنة الائمة في الدين والاعلام الفقهاء ورؤس المجتهدين وانفقوا على اثبات ولاية
 تزويج الايتام والاستخلاف في الاحكام للمقاضي الذي كتب في منشوره ذلك
 واخرج احمد وغيره عن ابي جمعة الانصاري رضى الله عنه قلنا يا رسول
 الله هل من قوم اعظم اجرامنا آمنا بك واتبعناك قال ما يمتكم من ذلك
 ورسول الله بين اظهركم يأتيتكم بالوحى من السماء بل قوم من بعدكم يأتيتهم

دليل جواز العمل
بالوجادة

قد عقد في المحيط
وغيره فصلا في ايقاع
الطلاق بالكتاب

كتاب بين لوجهين يؤمنون به ويعملون بما فيه اولئك اعظم منكم اجرا
مرتين قال الحافظ عماد الدين ابو الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي فيه
دلالة على العمل بالوجادة لانه مدحهم على ذلك وذكر انهم اعظم اجرا من
هذه الحثيثة وقد اورد ابن الصلاح في كتابه العمل بالكتاب المجرى وذكره
عن كثير من المتقدمين والمتأخرين منهم السخيتاني ومنصور والليث وصار
اليه غير واحد من الاصوليين وانه المذهب الصحيح المشهور بين المحدثين
وذكر الامام ابو بكر الرازي الفقيه المعروف بالخصاص رحمه الله في كتابه
في اصول الفقه من كتب اليه بحديث او خبر فانه اذا صح عنده انه كتابه
اما بقول نفسه او بعلامات منه وخط يغلب معها في النفس انه كتابه فانه
يسع المكتوب اليه العمل به والاعتماد عليه وفي الهداية وغيرها الكتاب
عن نائى بمنزلة الخطاب من دنا الا يرى ان النبي صلى الله عليه وسلم
اذا ادى واجب التبليغ مرة بالعبارة وتارة بالكتابة الى الغائب وقد عقد في
المحيط وغيره فصلا في ايقاع الطلاق بالكتاب وقال فيه يجب ان يعلم
ان الكتابة نوعان مرسومة وغير مرسومة فالمرسومة ان يكتب على صحيفة
مصدرا معنونا وانها على وجهين الاول ان يكتب هذا كتاب فلان بن
فلان الى فلانة اما بعد فانت طالق وفي هذا الوجه يقع الطلاق عليها في
الحال وان قال لم اعن به الطلاق لم يصدق في الحكم وهذا لان الكتابة
المرسومة بمنزلة المقال ولو قال لها يا فلانة انت طالق ولم يذكر شرطا يقع
الطلاق عليها في الحال واذا قال لم انو الطلاق لم يصدق في الحكم كذا
ههنا وهل يدين فيما بينه وبين الله تعالى ذكر هذه المسئلة في المنتقى في
موضعين وذكر في احد الموضعين انه لا يدين وذكر في الموضع الاخر يدين
الوجه الثاني ان يكتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق وفي هذا الوجه
لا يقع الطلاق الا بعد مجيء الكتاب لانه على الطلاق بالشرط وهو مجيء

كتابيه ولو علق بالشرط مقاله لا يقع الطلاق قبل وجود الشرط كذا هذا
 فان كتب اول الكتاب اما بعد اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ثم
 كتب الحوايج ثم بداله فمضى الحوايج وترك قوله اذا جاءك كتابي هذا
 فانت طالق فوصل اليها هذا القدر يقع الطلاق ولو نحي قوله اذا جاءك
 كتابي هذا فانت طالق وترك الحوايج لا يقع الطلاق عليها وان وصل اليها
 الكتاب هكذا ذكر شيخ الاسلام لان الكتاب من الغايب بمنزلة التلفظ من
 الحاضر وهكذا ذكر القدوري والفقهاء ابو الليث السمرقندي وشمس الائمة
 السرخسي والصدر الشهيد وغيرهم وقال ابن الهمام في تحرير الاصول الكتابة
 والرسالة كالخطاب شرعا النبليغة عليه السلام بهما وعرفا ويكفي معرفة خطه ولا
 يلزم كتاب القاضى للاختلاف في المدعية وفي شرحه التقرير والتخيير
 فاذا ثبت ان الكتاب كتابه صار كانه سمعه بل الكتابة اقوى فانها من
 قبيل العزيمة وروى بشر بن الوليد الكندي عن ابي يوسف رحمهما الله جواز
 الرواية والعمل واعتماد السجل بمجرد الخط المعروف اذا كان مأمونا عن التغير
 وان لم يتذكر الحادثة لان حفظ القاضى جميع جزئيات الوقائع كالمتعذر
 فلولم يجز اعتماده على الخط ادى الى تعطيل اكثر الاحكام والخرج العظيم
 وهو منتفى في الاسلام بنص الكتاب ولهذا كان من آداب القضاء كتابة القاضى
 الوقائع وايداعها قطره وختمه بخاتمه وعليه جرت سنة القرون الفاضلة في
 الاسلام ولولم تجزله الرجوع اليها عند النسيان لم يكن للكتاب والحفظ
 فائدة بخلاف الصك لان مبنى الشهادات على اليقين بالمشهود به وروى
 ابن القاسم عن محمد رحمهما الله جواز الرواية والشهادة والقضاء بمجرد رؤية الشاهد
 خطه في الصك والقاضى في السجل وان كان الصك بيد الخصم تيسيرا للناس
 لان التغير فيه بعيد والتصرف فيه عسير لانه لو ثبت ثبت بالخط ومشابهة الخط
 بالخط على وجه يخفى التمييز بينهما نادر لاهكم له وقد عمل الصحابة بكتبه

الكتابة اقوى

* مطلب
 العمل بالصحابة بكتابه عليه
 السلام

صلى الله عليه وسلم والعمال بكتب الخلفاء بلا رواية ما فيه بل بمعرفة الخط
 وانه منسوب اليه وفي شرح المنار وعن محمد يعمل بالخط في الفصول كلها
 وفي التوضيح ما نجده بخط رجل معروف في كتاب معروف يجوز ان يقول
 وجدت بخط فلان كذا وكذا وأما الخط المجهول فان ضم اليه خط جماعة
 لا يمتوهم التزوير في مثله والنسبة تامة يقبل وغير مضموم لا والمراد من
 تمام النسبة ان يذكر الأب والجد وأما كتاب القاضي الى القاضي فهو
 في نقل نفس هذه الشهادة الثابتة عنده واقامتها عند قاضي بلد اخر
 ليحكم به لا في الشهادة على الحادثة مثلاً على الرؤية او على الشهادة او قضاء
 القاضي بها او ايصال خبر الحادثة الواقعة في موضع اخر ثم مع قلة الابتلاء
 به وعدم المخرج فيه وكون الشروط المذكورة في كتب الفقه عزيمة انما
 هو بناء على ما تفرد به ابو حنيفة رحمه الله من التضييق في الرواية على
 الغاية حيث شرط فيها الحفظ من وقت السماع الى الاداء حتى لم يجوزها
 بعد علمه انه خطه الامع دوام الحفظ والتذكر سواء كان في يده او يد امينه
 وحرم روايتها والعمل بها على ما عرف من دينه واستفاض من غاية
 الزهد والورع والثبات على حدود الشرع والصيانة في الدين وفرط الخوف
 من الله تعالى وحكي الشيخ عبد القادر القرشي عن شيخه زين الدين السبكي
 انه كان يذهب مذهب ابي حنيفة رحمه الله في رأيه هذا ويقول لا يعمل
 لي ان اروي الا قوله صلى الله عليه وسلم انا النبي لا كذب انا ابن
 عبد المطلب فاني حفظته من حين سمعته الى الان واسند الحافظ المزي
 في تهذيب الكمال الى يحيى بن معين انه قال كان ابو حنيفة رحمه الله ثقة
 لا يحدث الا بما حفظ ولا يحدث بما لا يحفظ وقال شمس الائمة السر خسي
 وغيره ولهذا قلت روايته لا لعله اخبري زعمها المتعاملون عليه وقال ابن
 الهمام وباطل ما ذكره بعض المتعصبين من تضعيفه في الرواية مع ما

وجه قلة الرواية
 عن ابي حنيفة رحمه
 الله

حرف منه من الورع والزهد وفرط الخوف من الله تعالى والصيانة في الدين وبالجملة تشديده في هذا الباب ينحصر منحي تجنبه من الاعمال السلطانية وولاية القضاء وقبول العطايا وهو لا يمكن في ما يتعلق بحقوق الناس وما يتوفر اليه الحاجة وبعم به الابتلاء ولذلك اوجب ابو موسى ومحمد واكثر العلماء صحة الرواية والعمل بالكتاب وان لم يتذكر الحادثة به ولا استفاد العلم به وجبه واعتماد الخطوط والصكوك والعهود في الفصول كلها والذي يوثق به في هذه البلاد وما يقع عليه كل الاعتماد والاعتبار في كل باب في تعامل الناس وتعارفهم في هذا العهد هو الكتاب بصحة ما فيه وثبوت ما اندرج في مطاويه لشدة اعتنائهم به واهتمامهم بشائنه مع مساس الحاجة وقيام الضرورة على ذلك وكيف لا والزمان في فترة من الثقات والعدول والتواني في أمور الدين وقد قال ابن الهمام وغيره الكتابة لقوى من الخطاب شرعا وعرفا فانها من قبيل العزيمة * شعر * لست بالسبب الضعيف وانما * نجح الامور بقوة الاسباب * فاليوم حاجتنا اليك وانما * يدعى الطبيب لشدة الاوصاب * والله عنده حسن الثواب واليه المرجع والمآب

المقصد السابع في ما يتعلق بالحساب وبيان مذاهب العلماء وشئونهم في هذا الباب (اعلم) انه ليس علم النجوم ولا شيء من سائر العلوم بما هي علوم امرا باطلا في نفسه ولا بمستنكر مذموم وان كان ربما يقع فيها الخطاء من جهة اربابها الناظرين فيها المشتغلين بها فذلك لا يوجب فسادا في صناعته وقنه ولا وهنا وقصورا فيه اذ هو ليس بداخل في حقيقته بل انما يكون مردودا على صاحبه ومعدودا من هفواته * كما قد يقع الخطاء ونسبته الى الشريعة من المتكفلين بها القيمين بعلومها وهو لا يوجب فيها بطلانا ولا يارزم عليها نقصانا والجمال على هذه الشاكلة في سائر العلوم فخطاء الفقيه فيها استنبطه وقاسه والمحدث فيها رواه وحديثه والمفوق

وسائر اهل العربية فيما نقلوه في نسبتهم الى هذا الفن وفيما نسبوه لا يوجب
 قدما في علمهم ولا يستصح طعنا في فقههم كما صح عن ابن مسعود رضي
 الله عنه في افتائه من قوله فان يك صوابا فمن الله وان يك خطأ فمنى
 ومن الشيطان وفي رواية من ابن ام عبد الله ورسوله بريئان مع انه في
 هذا سئل عن حكم الشريعة في الحادثة وما شرع الله لعباده في هذه الواقعة
 فاجاب فيها بما اجاب بظنه انه ما وجب عليه في شرع نبيه وكيف والعلم
 كمال مطلق ومن صفات الملك الحق سبحانه والصنایع وسيلة الى تحصيله
 وطريق الى بغيته لا يجوز معاداتها ولا طعن شيء منها وانما يجترأ على
 الذم والقدح فيها والانكار عليها القح الذي لا خبرة له ولا معرفة
 به ممن له نظر في صناعة ما وبضاعة مزجاة فيها كالعربية او الاخبار او الفقه
 او المنطق والكلام ممن لا وثوق له في صناعته ولا اعتماد فيها على معرفته
 جهلا لغيره وحسدا لاهله لما جبل عليه الانسان من انكار ما جهل به ومعادات
 اصحابه كما نراه مشحونا به تصانيف المتأخرين من اهل القرون النازلة
 في الفنون وليس كل احد يصلح للتعلم ولا كل من يصلح لعلم يصلح لسائر
 العلوم لتفاوتها وتباين مقاصدها ومذايقها واختلاف الطبائع في مداركها
 وما خدتها ولئن فرض ان فيها ما يذم كما قد يزعم الزاعم فليس يخلو
 تحصيله عن فائدة ما اقلها الرد على القائلين بها كما قد ثبت عن حذيفة بن
 اليمان رضي الله عنهما صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
 سئل فقل له نراك تتكلم بكلام لا نسمعه من غيرك من الصحابة فمن اين
 اخذته فقال خصني به رسول الله صلى الله عليه وسلم كان الناس يسئلونه
 عن الخير وكنت اسأله عن الشر مخافة ان اقع فيه وعلمت ان الخير
 لا يغنيني وان من لا يعرف الشر لا يعرف الخير فلما رأني اسال عن افات
 الاعمال خصني بهذا العلم وكان اكابر الصحابة رضي الله عنهم يسئلونه

لا يقبح في العلم
 الا القح

عن الفتن والنفاق وكان يجيب بأعداد من بقى من المنافقين لا بأعيانهم
 وكان عمر رضى الله عنه يسأله عن نفسه هل يعلم به شيئا من النفاق
 فبرأه من ذلك وكان اذا دعى الى جنازة فان حضر حذيفة صلى عليه واو لا
 ترك وكان الحسن البصرى رحمه الله اكثر كلامه في خواطر القلب وفساد
 الاعمال ودسايس النفوس والصفات الخفية من شهوات النفس فستل عن ذلك
 من ابن اخذته يا ابا سعيد فقال من حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما
 والرد على شين قبل فهمه والاطلاع على كنهه والوقوف على حقيقة رمى
 في عمالة وعن في جهالة والله يتولى الصالحين ثم ان ما يقع عليه اسم
 علم النجوم ضربان الاول حسابي يقينى المقدمات قطعى النتائج لا يشوبه
 الخطأ ولا يداخله اختلاف المذاهب واقتراق الآراء وهذا العلم فن جليل
 وصناعة شريفة لا يكاد الغلط يدخل اقيستها ويعترض ادلتها لان براهينها
 كلها جلية الترتيب بينة الانظام واضحة الاساس باهرة النظام وقد قال
 الله تعالى هو الذى جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا
 عدد السنين والحساب ما خلق الله ذلك الا بالحق يفصل الايات لقوم
 يعقلون ان في اختلاف الليل والنهار لايات لقوم يفتقرون وعن النبى
 صلى الله عليه وسلم تعلموا من النجوم ما تهتدون به في ظلمات البر
 والبحر ثم انتهوا وعن مجاهد رحمه الله يتعلم الرجل من النجوم ما يهتدى
 به في البر والبحر ويتعلم منازل القمر ويفيد هذا العلم النظر في
 اوضاع الارض والسموات وتحقيق مجارى السيارات ومقادير الحركات
 وضبط الاوقات ومناظر الكواكب من جوارى وثواب وتقاسم مدد الدهور
 والاحقاب والاعوام والشهور والاسابيع والايام على ساعات ودقائق وثوانى
 وثوالت وازمان الاجتماع والمقابلة والافتراق والمساماة مع الاحاطة باحوالها
 من تفاصيل مطالعها ومغاربها وتحقيق براهينها ودلائلها فيتمكن بذلك من

* اسم علم النجوم
 يقع على ضربين
 الاول حسابي

معرفة احوال الخسوف والكسوف والمفارقة والطلوع والغروب بأوقاتها ومقادير
 بقائها وتعيين محالها ومظاهرها وان خسوف القمر عبارة عن انحاء ضوءه
 بتوسط كرة الارض بينه وبين الشمس عند حصولهما في العقدين وان
 الكسوف وقوف جرم القمر بين الناظر وبين الشمس باجتماعهما في
 احدي العقدين على دقيقة واحدة ويخبر ان في افق كذا كسوف
 او خسوف بجرم كذا وطلوعا او غروبا لوكب كذا وان القمر قد
 فارق الشمس وتجدد الهلال وحصل في درج الرؤية في قطر كذا او
 يكون ذلك في وقت كذا وهو كمن يعرف مضي الاوقات ومقادير اليوم
 بالبنكومات والآت الساعات ويخبر بها قبل ورود الوقت وحلول الزمان
 ويقول الشمس تطلع اذا حصلت منكبوت البنكامة في رقم كذا وتغرب
 في رقم كذا او يكون في الزوال في رقم كذا او يحدث صوت الجرس
 فيها او يخرج طير من مكنها وتصبح مرة كذا ومعرفة ذلك للعالم بها
 وباعوالها امر واضح جلي بمنزلة الضروري والبدهي الاولى بخلاف من
 لاعلم لها بالبنكومات واحوالها ولا وقوف عليه بالالات وافعالها كاهل البدو
 وعامة اهل القرى فان ذلك عنده من المغيبات بيد ان هذه صناعة
 يتطرق اليها الفساد والاختلال والوهن والاضمحلال والتفاوت في افعالها
 واحوالها والافلاك وحركاتها خلقية الهية طبيعية لا يتغير مقاديرها ولا يتفاوت
 مصاديرها كما قال الله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا
 في كتاب الله يوم خلق السموات والارض وقال وما خلق الله ذلك الا
 بالحق وليس العلم بهذا والجهل به مما يتعلق به كفر وايمان
 او بترتب عليه طاعة او عصيان قال في الخلاصة وغيرها تعلم علم
 النجوم قدر ما يعلم به مواقيت الصلوة والقبلة لا باعس به وقال
 الفقيه ابوالليث واذا اخذ الانسان حظا وافرا من الفقه ينبغى ان

لا يقتصر على الفقه ولكن ينظر في علم الزهد والحكمة وفي كلام الحكماء
وفي شمائل الصالحين فان الانسان اذا تعلم الفقه ولم ينظر في علم الزهد
والحكمة قسا قلبه والقلب القاسى بعيد من الله تعالى ولو تعلم من علم
النجوم والحكمة مقدار ما يعرف به الحساب فلا بأس به ولا يزيد عليه اذا تعلم
مقدار ما يهتدى به الى امر القبلة و امر الحساب قال الله وعلامات وبالنجم
هم يهتدون وقال في آية اخرى وهو الذى جعل لكم النجوم لتهتدوا
بها فى ظلمات البر والبحر الآية وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه تعلموا
من النجوم مقدار ما تعرفون به امر قبلكم وتعلموا من الانساب ما تصلون به
ارحامكم انتهى كلامه وقال الامام حجة الاسلام الغزالى رحمه الله فى كتابه
المنقذ من الضلال ومن صديق الاسلام جاصل ظن ان الدين ينبغى ان
ينصر بانكار كل علم منسوب الى الفلاسفة فانكر جميع علومهم وادعى جهلهم
فيها حتى انكر قولهم فى الكسوف والخسوف فزعم ان ما قالوه على خلاف
الشرع فلما قرع ذلك سمع من علم ذلك بالبرهان القاطع لا يشك فى برهانه
لكن اعتقد ان الاسلام مبنى على الجهل وانكار البرهان القاطع وقد عظم
جناية من ظن ان الاسلام ينصر بانكار هذه العلوم وليس فى الشرع تعرض
لهذه العلوم بالنفى والاثبات ولا فى هذه الامور تعرض للامور الدينية
وقال بل هى امور برهانية لاسبيل الى مجادتها بعد فهمها ومعرفتها وقال
فى كتابه التهافت هذه الامور تقوم عليها براهين هندسية لا تنفى معها ريبة
ومن اطاع عليها وتحقق ادلتها اذا قيل له ان هذا على خلاف الشرع لم
يسترب فيه وانما يسترب فى الشرع وضرر الشرع ممن ينصره لا بطريقة
اكثر من يطعن فيه وهو كما قيل عد وعاقل خير من صديق جاهل وليس فى
الشرع ما ينقض ما قالوه ولو كان لكان تأويله اهون من مكابرة امور قطعية
فكم من ظواهر اولت بالادلة القطعية التى لا تنتهى فى الوضوح الى هذا

الحد واعظم ما يفرح به المسلمون ان يصرح ناصر الشرع بان هذا وامثاله
على خلاف الشرع فيسهل عليه ابطال الشرع انتهى كلامه ونعم ما قاله الشاعر
* شعر * انى لاعم من حد وعقل * واناف خلا يهتريه جنون * فالعقل
فن واحد وطريقه * ادري فارصد والجنون فتون * وقال الشيخ شهاب
الدين ابو حفص عمر بن محمد السهروردي الصوفي العارفي رحمه الله في
كتاب ادالة اليمان على البرهان مادقق الفلاسفة النظر فيه من الرياضيات
والطبيعيات المبرهنة ببراهين واضحة لاسبيل الى انكاره والحقاق من اهل
الايمان لا ينكرون العلوم المبرهنة وقال في كتابه رشف النصاب ونعرف
ان خسوف القمر لكون الارض تحجب نور الشمس عن جرمها وان كسوف
الشمس يكون بحجاب جرم القمر فاهل الايمان لا ينكرون ما دلت عليه البراهين
الهندسية ولا ينكرون القضايا التي شهد بصحتها العلوم الهندسية والرياضية والطبيعية
انتهى وقال الشيخ علام الدولة السمناني رحمه الله في كتابه العروة الوثقى
ولا يجادل لك في بيان ما هو مطابق للواقع الا احد ثلاث اما جاحد عنيد
او متكبر شديد يحب الرياسة والجاه او جاهل بليد فقل للجاحد ما يقول الله
تعالى ما يجادل في آيات الله الا الذين كفروا وقل للمتكبر ما يقول في آية
اخرى ان الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان اتيمم ان في صدورهم
الاكبر ما هم ببالغيه وقل للجاهل ما يقول في آية اخرى الذين يجادلون
في آيات الله بغير سلطان اتيمم كبر مقتا عند الله وعند الذين امنوا انتهى
(والضرب الثاني) من العلم في هذا الاسم علم احكام النجوم وهو احكام
ظنى وحسابي تخميني بالاستدلال من المناظر والاجتماعات العلوية والاتصالات
الفلكية على حوادث معينة وكوائن مخصوصة من ولادة ووفات وحصول
وفات وغير ذلك من المغيبات فيما مضى او في مستقبل الحالات فهذا علم
لا يقطع وحكم لا يجزم وان كان ربما يحصل منه الاصابة ونيل الامر على ما هو

* مطلب قول الشيخ
علام الدولة

* مطلب
الضرب الثاني

عليه وهو علم شبيه لما يراه الحالم في منامه ويناله المجرب من اختلاجاته ونحو ذلك ولكن يكثر فيه الخطاء لخفاء الإدراك وضمف الدلالة وعسر الاطاعة وقبح يد المعاني المتخيلة ومع ذلك لا يصح الحكم عليه بالبطلان والرد على الاطلاق فان الله تبارك وتعالى اودع مصنوعات حكماء ومصالح وعلوم ومعارف وربط امورا بامور باسباب ور وابط ووضعت لها آيات ودلائل وجعل فيها ضوابط ربما يقف عليها المراقبون المتجردون لها المتفرغون لتحصيل اسبابها وقد ورد في هذا الباب اخبار وحكايات لا تحصى قد ادرجها العلماء الخفا في تصانيفهم واوردوها في تاليفهم وتكذيب الجميع بعيد عن الانصاف وسوء ظن بالاسلاف وروى ان المنصور امير المؤمنين لما بنى بغداد احضر توبخت المنجم فنظر في الطالع فوجد المشتري في القوس فعلم بظهور فضلها على جملة سائر البلاد في فرط عمرائها وتناسل حضارتها وفور العلوم والمعارف والصناعات بها وانها تنزل عن حالها بكثير بعدهم ولكن لا تنتهي الى حد الخراب فسر المنصور رحمه الله وقرأ قوله تعالى ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ثم قال وخصلة اخرى يا امير المؤمنين ابشرك بها قال وما هي قال انه لا يموت بها خليفة وكذلك كان الامر قال جارا لله الز فحشرى رحمه الله في ربيع الابرار قالوا من عجيب شأنها انها دار الخلافة وموطن الخلفاء لا يموت بها خليفة وفي ذلك يقول عمارة بن عقيل (شعر) اعاينت في طول من الارض او عرض * كبغداد دارا انها جنة الارض * تضي ربها ان لا يموت خليفة * بها انه ما شاء في خلقه قضى * وروى ان المأمون لما عقد طاهر بن الحسين الخزاعي على محاربة علي بن عيسى بن ماهان في حدود سنة مائتين امر منجمه بالنظر في الطالع فنظر فقال لا يهزم هذا اللواء الى ستين سنة فكان كما قال انهزم محمد بن طاهر بن عبد الله بن طاهر عن يعقوب بن ليث الصفار وانقرضت دولتهم سنة تسع وخمسين ومائتين وروى ان الفضل بن سهل

حكايات في احكام
النجوم

مطلب ان الخلفاء لم
يموتوا ببغداد

السرخسى لما قتل في الحمام وجدوا في صندوقه بطاقة فيها هذا ما حكم
 فضل بن سهل على نفسه انه يعيش كذا وكذا ثم يقتل بين النار والماء وروى
 ان المعتصم تبسم في مسيره ومعه ابن ابى دؤاد وعبد الملك بن الزيات
 فسألاه عن ذلك فقال كان يجلس في هذا الموضع من القنطرة شيخ ويلمس
 منه الناس النظر في طالعهم فيحكم عليهم بما يريد والى في نظره من خير
 وشر فمررت به يوما في فتنة ابن المهدي ودفعته له دينارا كان معه
 لينظر في طالعي فنظر وقال انت من بنى هاشم قلت نعم فقال من اهل
 بيت الخلافة قلت نعم قال فانك ستلى الخلافة فتات له وكيف يكون امرى
 قال يكون مستقيما الا انه يغلب عليك رجلان من السفلة فلما مررت بهذا
 المكان تذكرت كلامه فتبسمت منه والرجلان انما وروى ان السلطان محمود
 الفزنوى طلب ابا ريعان البيرونى وقصص فتكته حتى ظهر به فلما تمثل بين
 يديه اراد افخامه وتعجيزه عما يدعيه قبل ان يقتله فقال تعرف النجوم قال
 نعم قال فاحكم على اخرج من اى باب من هذه الابواب الاربعة فاخذ ابا ريعان
 في التقويم فلما تم عمله كتب في ورقة وناولها السلطان فجعلها تحت فراشه
 قبل ان يغتر فيه ثم امر بالزاوية الشرقية فهدمت وخرج منها دون
 الابواب ثم طلب الورقة فاذا فيها بسم الله الرحمن الرحيم هو الله الذى
 لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم وعنده مقادير الغيب
 لا يعلمها الا هو ولكن الادلة النجومية تشهد ان جناب السلطان لا يخرج
 من شىء من الابواب الاربعة بل يخرج من الزاوية الشرقية فتعجب السلطان
 من امره وتركه وروى ان بعض الملوك غضب على بعض حاشيته فاخذ من
 الرجل وامر الملك منجمه في التفتيش عنه فنظر في الطالع واخذ في التقويم
 فوقى هنيهة وهو متعير في امره فقال الملك مالك قال اجده في موضع
 لا اعلم به في الدنيا اجده على جبل من ذهب في لجة بحر من دم فقال

فان المنصور مات
 بمكة والمهدي بما
 سبب ان والهادى
 بعبا باد والرشيد
 بطوس والامين
 في شبارته والمأمون
 بطرسوس والمعتصم
 والواثق والمنوكل
 والمنتصر بسر من
 رأى والمستعين
 بالبصرة والمستر
 شيد بمراغة والراشد
 باصفهان وكذلك
 غيرهم في اماكن
 منه سلمه الله

قصة السلطان
 محمود الفزنوى

الملك احمد عمالك فاعاد مرات وقال لا اقنى على اكثر من ذلك فامر الملك بالنداء
 بالامان للرجل فخرج فسئل عن كيفية اختفائه فقال ملئت طستمان دم
 وجعلت في وسطه هاونا وجلست فوقه وحكى ان الحجاج لما اشتد مرضه
 دعى منجمه وقال هل تجد في علمك ملكا يموت في هذه السنة قال نعم
 ولست به قال ولم قال لان اسمه كليب قال والله كنت ادعى كليباً وانا
 صبي فمات بعد بايام وحكى ان بعض المنجمين حكم بان في ليلة كذا
 يحدث ريح شديد يكون منه خراب الدنيا فجأت الليلة وليس فيها
 شيء من الريح ولكنه ولد جنكز خان في هذه الليلة قطب رعى الفساد
 والعدوان والفتنة الى غير ذلك مما لا يعد ولا يحصى وقد قال الامام ابو المنصور
 الماتريدي رحمه الله في تفسيره عند قوله تعالى ولا يظهر على غيبه احد الا من
 ارتضى من رسول قال بعضهم في هذه الآية دليل على تكذيب المنجمه
 وليس كذلك فان فيهم من يصدق خبره وكذلك المتطبعة لانهم وقفوا من
 جهة رسول انقطع اثره وبقي في الخلق علمه وعن ابن عباس رضى الله عنهما
 قال علم عجز عنه الناس وددت انى علمته وعن حميد الشامي رحمه الله
 النجوم علم ادم عليه السلام وعن عبد الله بن حفص خست العرب بحصال
 بالكهانة والقيافة والعيافة والنجوم والحساب فهم الاسلام الكهانة وثبت
 الباقي بعد ذلك انتهى قال البيضاوى رحمه الله ان ادريس عليه السلام اول من
 خط بالقلم ونظر في علم النجوم والحساب وفي فصل الخطاب وغيره وقد
 قالوا اول من اظهر علم النجوم ونبه على عجائب صنع الله في تركيب الافلاك
 وتسيير الكواكب ادريس عليه السلام وقال الشيخ العارف علاء الدولة
 السمناني رحمه الله في العروة الوثقى القائل بانه لا يعلم الغيب الا الله هو
 محقق حق والفائل بان الانبياء والاولياء والحكماء يعلمون بتعليم الله اياهم
 وحياً والهاماً وحساباً ما كان فيهما عند غيرهم بصدق كل الصدق ولا يجوز التشكيك

*مطلب قول ابي
 المنصور

*مطلب قول الشيخ
 علاء الدولة

عليه وقال في موضع آخر واذا اردت ان تعرف ان علم النجوم مما علمه الله انبياءه فاقرأ قوله تعالى فنظر نظرة في النجوم فقال انى سقيم ولو اعترض بليد جامد بان النبى عليه الصلوة والسلام قال من امن بالنجوم فقد كفر ومن قال مطرنا بنوء كذا فقد كفر وقال كذب المنجمون ورب الكعبة قل صدق الله فيما قال مسخرات بامره وصدق رسول الله فيما قال من امن بالنجوم بانها غير مسخرات بامر الله مدبرات للعالم مستقلات بانفسها فقد كفر بالله العظيم الذى خلقها وسخرها وجعلها مدبرات بامره واودع في كل واحد منها خاصية خاصة وفي اجتماعها خاصية دون ما اخص به كل واحد منها قبل الاجتماع انتهى وقال الشيخ* حافظ الدين رحمه الله في تفسيره المدارك عند قوله تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا وما تدرى نفس باى ارض تموت واما المنجم الذى يخبر بوقت الغيث والموت فانه يقول بالقياس والنظر في الطالع وما يدرك بالدليل لا يكون غيبا على انه مجرد الظن والظن غير العلم انتهى وقال العلامة البيضاوى رحمه الله في تفسيره المراد به الخفى الذى لا يدركه الحس ولا يقتضيه بديهته العقل وهو قسمان قسم لا دليل عليه وهو المعنى بتوله تعالى وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو وقسم نصب عليه دليل كالصانع وصفاته واليوم الآخر واحواله وقال الامام العلامة برهان الدين ابوالحسن على بن محمد بن عبد الجليل المرغينانى رحمه الله في كتابه مختارات التوازل ان علم النجوم في نفسه حسن غير مذموم اذ هو قسمان حسابى وانه حق وقد نطق به الكتاب قال الله تعالى الشمس والقمر يحسبان اى سيرهما بحساب واستدلالى بسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث وهو جائز كاستدلال الطبيب بالنبض على الصحة والمرض انتهى وقال الامام حجة الاسلام الغزالى رحمه الله في كتاب احياء

* قول الشيخ حافظ الدين

علوم الدين عام النجوم في نفسه غير مفهوم وهو قسمان قسم حسابي وقد
نطق القرآن بان مسير الكواكب محسوب اذ قال الله تعالى والشمس والقمر
بحسبان قال والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم والثاني الاحكام
حاصله يرجع الى الاستدلال على الحوادث بالاسباب وهو يضاهي استدلال
الطبيب بالنبض على ما سيحدث من المرض وهو معرفة مجارى سنة الله
تعالى في خلقه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وكُنَّامَت الى ما هو المقصود
في الباب بعون الله المعبود اعلم انه لا رواية قط عن ابي حنيفة ولا عن
واحد من الائمة الثلاثة ولا عن دونهم من حذاق العلماء ونقاد الفقهاء
في نفى بناء احكام الفطر والامساك على ما يدل عليه عام الحساب ويخبر
به مهرة اهل الميقات والامل به عند الحاجة والارتباب وما تضمن ذلك
كتب محمد بن الحسن اصلا ولا اشتمل عليه تصنيف احد من المتقدمين
واهل القرون الفاضلة وانما تكلم فيه شذوذة من اهل القرون النازلة
وليس لهم دليل قائم على ذلك في نفيه ولا نقل موثوق يعتد به فيه
على انه قد اخذ به جماعة من الاعلام على ما عرفت واما نحن فلا ندخل
رمضان الا برؤية هلاله او اكمال شعبان من قبله لا غير عملا بقوله تعالى
فمن شهد منكم الشهر فليصمه بقوله عليه الصلوة والسلام صوموا لرؤية
وافطروا لرؤيته فان غم عليكم الهلال فاكملوا عدة شعبان واخذوا بما
صرح به الفقهاء العظام والعلماء الاميان من ان الصوم يشبث اما برؤية
هلال رمضان او اكمال عدة شعبان ففي مختصر القدوري والهداية وغيرهما
وينبغي ان يلتزموا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان
رأوه صاموا وان غم عليهم اكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما وفي الاختيار
شرح المختار ويجب ان يلتزم الناس الهلال في التاسع والعشرين من
شعبان وقت الغروب وهو المأثور عنه صلى الله عليه وسلم وعن السلف

(شعر) ما ان سمعنا
نعمان افتى بذنا*
لا يعقوب من بعده
ومحمدا* يا اهل
الجارودة قد خالفتم*
حكم الشريعة
والدين المسددا*
منه سلمه الله
* لا رواية قط عن
الائمة في نفى الحكم
بالحساب

فان رأوه صاموا وان غم عليهم اكملوه ثلاثين يوما لقوله عليه السلام
الحديث وفي الكافي ويصام برؤية الهلال او اكمال شعبان وفي الكنز
ويثبت رمضان برؤية هلاله او بعد شعبان ثلاثين يوما وقد سكتوا عن
حكم رؤية شعبان او اكمال ما قبله ان لم ير هلال رجب وما قبله
من الاشهر لعدم تعلق احكام الصوم والفطر بها قط فان معرفة اول شعبان
لا تتوقف على رؤية هلاله ولا اكمال ما قبله لان حلول الوقت وورود
الزمان معلوم بدون ذلك قطعاً وبقينا من تمام السنة من اول شعبان
الماضي وتقدمها على الشمسية بنحو عشرة ايام حتى على العامة وقد عرف
بغير ذلك من الحجج والحساب القطعي على ما مر وانما يقع الشك في
يوم واحد فامرنا برؤية هلال رمضان او باكمال شعبان ثم انا وان
لم نعمل بالحساب ولم نأخذ بقول اهل الميقات ولكننا لا نقول ببطلان
علم الحساب ولا نكذب الثقات من حذائق اهل الميقات ولسنا ننكر ما ثبت
بالبرهان ولا نجاد ما افاده البيان وما لم يثبت فنذر في بقعة الامكان
على ما هو دين اهل الانصاف والدين ولا نبالي بصحاصح الاعتماد بين
ومجامع الجهال المجانين كل ذي زبغ وقبقاب ان الله لا يهدي من هو مسرف
كذاب ثم لا نقبح فيمن عمل به واخذ بموجبه فان الحكم في محل الاجتهاد
واختلاف العلماء فقد ذهب اليه ابو عبد الله مطرف بن عبد الله بن الشيخ
بن عوف العامري رحمه الله عليه من اعيان التابعين واعاظمهم ومحمد بن
مقاتل الرازي رحمه الله من اكابر اصحاب محمد بن الحسن رحمه الله في المذهب
الحنفي وابو العباس احمد بن عمر بن سريج بن يونس المعروف بابن سريج
رحمه الله وابن قتيبة والشيخ العارف عمن المعارف وانسان عيها هي الدين
ابن عربي رحمه الله والشيخ تقي الدين بن دقيق العيد والعلامة السبكي واليه
جنوح العلامة الصغناقي صاحب النهاية وعبد اللطيف بن ملك من متأخري

* حيث نقله في محل
البيان وسكت عليه
ولاح منه رضاه
وقال ابن ملك اي
لا نعرف الكتابة
وحساب النجوم حتى
نعتمد على علم
النجوم وسير القمر
ونعرف الشهر بذلك
وقد سبق قول
المازري فيه من
ان الحساب لا يعرفه
الا الافراد والشرع
انما يعرف الناس
بما يعرفه جماهيرهم
وسيجي ايضا
والصواب ما مر انه
ورد في محل اظهار
المعجزة وقول ابن
حجر اي منسوبون
الى الام لبقاتهم
على الحالة التي
ولدتهم عليها من
عدم احسان الكتابة
والحساب يساعده
ذلك وارادة نفس
العلم باللغة من
احسانها وكذا
الكتابة والحساب
وغيرها ذائع شائع
فلا غرابة فيه اصلا
منه سلمه الله

الخفية وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين ولهم ان يقولوا ان رؤية هلال
 رمضان او اكمال عدة شعبان ليست بمقصودة بالذات بل لكونها وسيلة
 لمعرفة شهود الشهر ودخول شهر رمضان وورود وقت الصوم فلو عرف
 بغير ذلك من الطرق فنحن في غنى عنهما اذ لا معنى لتعاطي وسيلة
 والمقصود حاصل بدونها الا ترى ان السعي الى ذكر الله يوم
 الجمعة اذا نودي للصلوة كان فرضا بحكم النص لكونه وسيلة لاقامة فرض
 الوقت وقضاء الصلوة فلو كان حاضرا في الجامع قبل وجوب الصلوة او حمل
 اليه بغير رضاه فتوضأ هناك وصلّى حصل المقصود من غير نقصان لالحالة
 ولا يكون عاصيا ولا آثما ودعوى تعليق الشارع للصوم والافطار بحقيقة
 الرؤية او الاكمال بحيث يدور ان معها شرعا ويلازمانها وجودا وعدما
 غير مسموعة وانما بناء هذه الدعوى على كون اللام في لرؤيته للتعليل
 وهو ممنوع فقد انكر المحققون كونها للتعليل او الظرفية بل الحق الثابت
 فيها من اهلها انها للتأريخ قال ابن الهمام وهو استعمال محقق في اللغة
 يقال في التأريخ باجماع اهل العربية خرج لثلاث بئين ونحوه وفي الكشف
 فان قلت فما تقول في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن والطلاق الشرعي
 انما هو في الطهر قلت معناه مستقبلات لعدتهن كما تقول لثلاث من الشهر
 تريد مستقبلات لثلاث وعدتهن الحيض الثلاث وكذلك في تفسير المدارك
 فطلقوهن مستقبلات لعدتهن ولئن سلم فيازم الزيادة على النص الموجب للصوم
 بشهود الشهر في قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه بخبر الواحد فان
 النص يدل على فرضية صوم الشهر على كل من كان شاهدا في الشهر اي
 مقيما فيه حاضرا غير مسافر ولا مريض بعد ما علم ذلك باى وجه كان والحد يثبت
 على تقدير كون اللام فيه للتعليل بوجوب اشتراط خصوص الرؤية
 او الاكمال وهو زيادة على النص ولذا لم يعتبر اختلاف المطالع في ظاهر

كون اللام للتعليل
 بوجوب الزيادة

الرواية وعند جماهير العلماء من السلف والخلف وان دل حديث قريب
على اعتباره كما اسلفناه قال الشيخ العلامة سيف الدين ابوالعين ميمون
بن محمد بن محمد بن معتمد النسفي الحنفى رحمه الله فى طريقة الخلاف ان
اللام فى قوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس وقوله عليه الصلوة والسلام
صوموا لرؤيته ليست للتعليل لانها لاتصلح لذلك اذ هى داخله على الرؤية
دون الوقت وهى ليست بعلة بالاجماع فما لم تدخل فيه اولى ان لا يكون
علة فان قلتم المراد ما ثبت بالرؤية وهو الشهر قلنا اتعنون به ان الوقت
الذى وجدت فيه الرؤية سبب لصوم جميع الشهر اتعنون ان كل يوم سبب
على حدة للصوم فان قلتم بالاول فقد اقررت بطلانه وان قلتم بالثانى
فكيف عبر بالرؤية عن هذه الاوقات وهل فى اللفظ ما ينبى وضعا ودلالة
ان يذكر الرؤية ويراد منها جزء من يوم يوجد بعد ثلاثين يوما وعشرين
يوما من وقت الرؤية فان قلتم نعم فقد ادعيت ما يعرف كل جاهل بطلانه
وان قلتم لا فقد ابطلتم الاستدلال بالخبر ثم قال ورود الحديث لبيان
ان الصوم المأمور به فى الشهر يؤدى فيه بعد ايامه فى الزيادة والنقصان
للايمان السبب ومجىء اللام للوقت كثير شائع فى الشرع واللغة قال عليه
الصلوة والسلام المستحاضة تتوضأ لكل صلوة اى لوقت كل صلوة وقالت
الخنساء (شعر) * يذكرنى طلوع الشمس صخرا * واذكره لكل مغيب شمس *
اى لوقت مغيبها هذا كلامه ولا يرد عليه ان وقت الرؤية والدلوك ليس
بوقت للصلوة والصوم لما مر ان اللام لام التأريخ بمعنى عند وهو المراد من
التوقيت لا خصوص الظرفية وقد عرفت ان المراد من الرؤية مطلقها فكذا
الاكمال عند عدمها وان الحقيقة ليست بمرادة بالاجماع بل قيام الدليل على
شهود الشهر وورود الوقت فان لم يكن القمر فارق الشمس وما حصل فى
درج الرؤية فى اخر يوم شهر حين غروبها عنك فلا محالة يفارقها وحصل

في درج الرؤية عند طلوعها في اقصى المغرب منك لان غاية التفاوت
 نصف يوم فهذا النظر افادان الاحتياط في وجوب التبادر وصوم يوم
 الشك اذا خطر فيه وانما ذلك في تأخيرهِ وعلى ذلك حمل على وعائشة
 رضى الله عنهما وهو مذهب احمد بن حنبل ومحمد بن سلمة وغيرهم
 * (تذييل فيه تفصيل) * قد عرفت انه لا كلام من الائمة واجلة فقهاء
 الامة يدل على نفى العمل بالحساب وانكاره والقول ببطلانه ولا عبرة لمن
 دونهم بل منهم جماعة ذهبوا الى اعتباره قال الشيخ محي السنة البغوى
 رحمه الله في شرح السنة قال ابن سريج رحمه الله فاقدرُوا
 خطاب لمن خصه الله تعالى بهذا العلم وقوله فأكملوا العدة خطاب
 للمعامة وقال الشيخ ابو عبد الله محمد بن على التميمي المازري رحمه
 الله جمهور الفقهاء حملوا قوله صلى الله عليه وسلم فاقدرُوا له على ان
 المراد اكمال العدة ثلاثين كما فسرهُ في حديث اخر وقالوا ولا يجوز
 ان يكون حساب المنجمين لان الناس لو كلفوا به لضاقت عليهم لانه لا يعرفه
 الا الافراد والشرع انما يعرف الناس بما يعرفه جماهيرهم انتهى وقال الشيخ
 محي الدين النووي رحمه الله في شرح صحيح مسلم اختلف العلماء في معنى
 فاقدرُوا له فقالت طائفة من العلماء ضبطوا له وقدروه تحت السحاب ومن
 قال بهذا احمد بن حنبل رحمه الله وغيره من يجوز صوم يوم ليلة الغيم
 عن رمضان وقال ابن سريج وجماعة منهم مطرف بن عبد الله وابن قتيبة
 واخرون معناه قدروه بحسب المنازل وذهب جمهور السلف والخلف ان
 معناه قدروا له تمام العدد ثلاثين يوما انتهى وقال الشيخ تقي الدين بن
 دقيق العيد رحمه الله في احكام الاحكام استدلل لمن قال بالحساب في
 الصوم بقوله فاقدرُوا له فانه امر يقتضى التقدير وتأوله غيرهم بان
 المراد بقوله عليه السلام غم عليكم اي استتر امر الهلال وغم امره وعن بعض

* مطلب نقل افعال
 من اعتبر الحساب
 * مطلب قول البغوى

* مطلب قول النووي

— قول ابن دقيق
 العيد

المتقدمين انه راي العمل به وركن اليه بعض البغداديين من المالكية
وقال به بعض اكابر الشافعية وحكى عن مطرف بن عبد الله من المتقدمين
والذي اقول به ان الحساب لا يجوز ان يعتمد عليه في الصوم بمقارنة القمر
للشمس واما اذا دل الحساب على ان الهلال قد طلع من الافق على
وجه يرى لولا وجود المانع كالغيمة مثلا فهذا يقتضى الوجوب لوجود
السبب الشرعى وليس حقيقة الرؤية بمشترطة في اللزوم لان الاتفاق على ان
المحسوس في المطمورة اذا علم باكمال العدة او بالاجتهاد بالامارات ان
اليوم من رمضان وجب عليه الصوم ولن لم ير الهلال ولا خبره من راه
وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله قوله عليه السلام صوموا لرؤيته
ليس المراد منها حقيقة الرؤية اجماعا بل ما ثبت بها وهو شهود الشهر
وقال الشيخ محي الدين بن عربي رحمه الله في الفتوحات المكية والشرع
يعبدنا في ذلك برؤية الهلال وفي الغيم باكثر المقدارين الا في شعبان
اذا غم علينا هلال رمضان فان فيه خلافا بين ان يمد شعبان الى اكثر
المقدارين وهو الذي عليه الجماعة واما ان يرد الى اقل المقدارين
وهو تسعة وعشرون يوما وهو مذهب الحنابلة ومن تابعهم ومن خالف
غير هؤلاء لم يعتبر اهل السنة خلافهم فانهم شرعوا في الدين ما لم
يأذن به الله والذي اقول ان نسال اهل الحساب عن منزل القمر فان
كان على درج الرؤية وغم علينا علينا عليه وان كان على غير درج الرؤية
كملنا العدة ثلاثين وقال ايضا اختلف العلماء اذا غم الهلال فقال الاكثرون
تكمل العدة ثلاثين فان كان الذي غم هلال اول الشهر عد الشهر الذي
قبله ثلاثين وكان اول رمضان الحادي والثلاثين وان كان الذي غم هلال
اخر الشهر اعنى شهر رمضان فصيام الناس ثلاثين ومن قائل ان كان المعنى
هلال اول الشهر صيم اليوم الثاني وهو يوم الشك ومن قائل في ذلك

يعنى دون رمضان
وذى القعدة ودون
غيرهما فيما تعلق
به الاحكام منه سلمه
الله

ممن رد الى الاقل
في شهر رمضان او ذى
القعدة او تقدم على
رمضان بصوم يوم
او ايام قبل ميعاده
على ما دل عليه قوله
والذي اقول ان
نسال الله عنه سلمه
الله

يرجع الى الحساب ثلاثين بتسيير القمر والشمس وهو مذهب ابن الشخير
وقال ايضا وحديث اقدروا ومن حملة على التضييق ابتداء بصوم رمضان
من يوم الشك ومن حملة على التقيد برحكم بالتسيير وبه اقول انتهى وبالغ
في ذلك الشيخ نقي الدين ابو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام
السبكي رحمه الله وهو جدير بذلك حتى قال لو شهد جماعة بروية
الليل ليلته الثلاثين من الشهر وقال الحساب بعدم امكان الروية تلك
الليلة عمل بقول اهل الحساب لان الحساب قطعي والشهادة ظنية انتهى حيث اوجب
رد البينة الشرعية لمعارضة الحساب لكونها ظنية وكيف لا يعتبر اذا خلا
الحساب عن معارضة الشهادة ويؤيده كون التفرّد في الصحيح يومه الغلط ويرد به
الشهادة مع انه ظني بل وهو محض وقد تقرر في مقره ان النصوص
يجب تأويلها اجمالاً او تفصيلاً اذا قام عليها المعارض العقلي القطعي وبهذا
تبين فضاغة دعوى الاجماع في نفي العمل بالحساب ويتوب الله على من تاب
(* خاتمة) في ذكر احوال طائفة من المنمسين بالعلم في هذه الاعصار
ببلادنا وبيان اعمالهم بالنسبي واختلافهم في الدين اختلافاً الى يهود والنصارى
وقد قال الله تعالى انما النسبي زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا يعلمونه
عما ما ويحرمونه عا ما ليواطؤا عدة ما حرم الله فيعلموا ما حرم الله زين لهم
سوء اعمالهم وقال واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا فانهم يتها لكون
في تاخير الامساك والافطار فيؤخرون الصوم والفطر عن ميعاده بتعللات
زايدة فاسدة ساقطة وياً كاون في ايام من شهر رمضان ويهتكون حرمة
الشهر ثم يكملون عدة ما اكلوها بصوم يوم الفطر وما بعده ليواطؤا عدة
ما فرض الله ويتمسكون في ذلك بما لا يدل قط على مدعاهم ولا يكشف عن
همهم وعما هم يعدلون عن الجادة ويهجرون هدى القادة يقلدون سخايف
الجهال ويرفضون صحايف الرجال وذلك لانهم يوقفون معرفة ورود الوقت وشهود

* مطلب قول السبكي

خاتمة في احوال
المنمسين بالعلم

الشهر على رؤية الهلال واستقصاء الاكمال وقد علمت ان ورود الزمان وشهود شهر رمضان معلوم بالضرورة حتى العامة وانما الشبهة والشك في يوم واحد لخفاء حين المفارقة فامرنا الشرع برؤية شهر رمضان او اكمال شعبان فحسب وذلك امر ليس دونه حجاب ان الله لا يهدي من هو مسرف كذاب وهو لا يختلفون اختلافا كثيرا فر بما يرى الهلال اهل محلة ويصومون بها او باكمال شعبان ويفطر اخرون ويمسك اهل محلة ويعيد غيرهم من اهل بلدة واحدة او قرية وربما يختلف امامان لمسجد واحد فيصوم واحد منهما في جماعة ويفطر اخرون بل يكون ذلك في اهل بيت واحد يصوم بعضهم ويعيد بعضهم وقع ذلك في عهدنا غير مرة وقد علمت انه اذا ثبت عند قوم مسندا الى حجة ولحق به القبول والعمل به من اجتهاد في محله واعتقاد لصحته ثبت عند اخرين بلا دفاع ويعمل محل الاجماع وكان بعض اولئك الاعتماد في حدثان امره من قوم مسجد وكان امامه اذ ذاك يخالف الغير ويتاخر عن الناس في صومه وافطاره فكان هذا يترك مسجده وامامه ويحضر مسجدا اخر ويصلي التراويح ويصوم من غده على مخالفة امامه ثم يفطر ويعيد حيث يصوم امام مسجده ويقول انه اذا صام واحد من ائمة بلد او افطر فلا يسع لغيره الخلاف ومضى على ذلك احوام ثم انه ولي امامة هذا المسجد بعد ارحال الامام الاول فسلك مسلكه وذهب مذهبه هن والنقطة بالنقطة في مخالفة غيره والعمل بالنسبي ورفض رأيه الاول وفهمه المعول وليس ذلك الامن كبر في صدره وعناد على الحق واهله ووقع مرات ان بعضهم صلى التراويح بشهادة قوم شهدوا عنده فصام من غده ثم لما لم ير الهلال في الليلة الثانية ترك التراويح وصوم اليوم الثاني وافطر فيه وبيع الشهود وسبهم واذيهم بانهم كذبوا فيما شهدوا وقد ثبت ان كذب الشاهد لا يعرف قطعاً ورجوعه غير معتبر اصلاً والفاسيق اهل للشهادة عندنا وانه لا يصح نقض الحكم الثابت ورد الشهادة

المقرونة بالقبول بمجرد عدم الروؤية كما في عدم رؤية هلال شوال بعد صوم ثلاثين بقول رجلين على ما بيناه في المقصد الرابع والآسيما والمسئلة فيها مساع الاجتهاد والقياس وداخلها اراء الناس وفي الاهوية والابصار ما يمنع من التساوى في الروؤية والابصار من الصفو والكدر والغلظة والرقّة وتفاوت الناظرين في الممارسة وعدمها وعيونهم في الضعف والحدة ومذهب احمد بن حنبل رحمه الله قبول خبر الواحد في الصوم والفطر ولو في صحو الهواء وصفاء الجو ووجوب صوم يوم الشك فكيف يصح رد البينة الشرعية ونقض الحكم الثابت والعمل المشروع فيه باجتهاد في محله وحكم منوط بليله بمجرد انتفاء الروؤية في اليوم الثاني وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون وعرفتكم يوم تعرفون واضحا كم يوم نضحون بصيغ الخطاب اى اوقات هذه الاعمال عند الله تعالى اليوم الذى يأتى بها فيه العباد عن دليل واجتهاد ورأى واعتقاد هذا ورأى بانكسفت الشمس ويشاهد ذلك الكل في ضحوة اخر يوم من شعبان فلا يصومون من غده لعدم رؤية الهلال وقد افطروا وعيدوا سنة باخبار واهية ظاهرة الكذب فانكسفت الشمس في غده فقلت لبعضهم في ذلك كيف كان حال عيدنا هذا والامر كما ترون فقال اى دخل للكسوف في الصوم والافطار ولا يذهب عليك ان العلم الحاصل بهذا ضرورى مستند الى المشاهدة والخبر القطعى الثبوت يجب تأويله اذا عارض برهان العقل وان لم يبلغ هذا الحد من الظهور والوضوح فما بال الخبر الظنى الضعيف الظاهر السقوط وليس يعرف هذه البلاء والفتنة العوراء الا في هذه البلاد وذلك لعدم رعيهم لهم يطاع فيردهم عن الشقاق ويرفع من بينهم النزاع ثم ان الذى يتمسكون به في هذه الخطبة انها هو اقوال المجاهيل الاحداث الواهية وكتب صنفها ضعاف الناس في القرون النازلة ممن حظه من العلم في دينه ما ابقاه

* مطلب الذى
يتمسكون به

ابوهاشم لابنه ولما الاعتماد على كبره وقعت من بعضهم شذباها عن
صوب المواب اوتقا صر عبارته في افادة المراد اوتساهل في الباب وما
يقول امثلهم طريقة ما ذكره في شرح حديث ابن عمر رضى
الله عنهما انا امة امة لانكتب ولا نحسب آه انه يدل على ان معرفة
الشهر ليست الى الكتاب والحساب كما يزعم اهل النجوم والاجماع
على عدم الاعتماد بقول المنجمين ولو اتفقوا على انه يرى ولقوله تعالى
كنتم خيرة اخرجت للناس خطابا عاما فمن شهد منكم الشهر فليصمه
ولقوله عليه السلام بالخطاب العام صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وقوله لا تصوموا حتى تروه
ولما في حديث ابي داود والترمذي الصوم يوم يصومون والفطر يوم
يفطرون بل لوصام المنجم عن رمضان قبل رؤيته بناء على معرفته يكون
عاصيا في صومه ولا يحسب عن صوم رمضان الا اذا ثبت الهلال على خلاف
فيه ولو جعل غير الفطر على زعمه الفاسد يكون فاسقا يجب عليه الكفارة
في قول وهو الصحيح وان استعمل افطاره فرضا من غده او واجبا صار كافرا
انتهى أقول لا مخالفة لشي من هذه الاحاديث لما نقول ان الشارع انما امرنا برؤية
هلال رمضان او اكمال شعبان فقط للصوم وما عدا ذلك معلوم بالضرورة
وقد ابليناها في محله بوجوه ثم لا يدل اصلا على القبح في الكتاب
والحساب لاعبارة ولا اشارة ولا دلالة ولا اقتضاء ولا بغيرها من وجوه
الدلالة بل انما هو في وزان قوله تعالى وما كنت تتلوا من قبله من كتاب
ولا تخطه بيمينك اذا لارتاب المبطون على ما مر وكيف يمكن دعوى الاجماع
مع خلاف ابن الشخير وغيره من حذاق العلماء قديما وحديثا بلا دفاع
وهذا مما ليس دونه حجاب كذلك يضل الله من هو مسرف مرتاب ولما
الاية فلا مناسبة لا يرادها دليلا لهذا المطلب بل يدل ذلك على عدم علمه
بمعنى شهود الشهر فانه ليس معناه رؤية الهلال بل المراد منه الاقامة

الحديث لا يدل
على القبح في
الحساب

* مطلب لا يصح دعوى
الاجماع مع خلاف
الحذاق

والحضور وكونه غير مسافر في الشهر على ما مر في المقصد الخامس وأما الحديث الثاني والثالث وما في معناه من الأحاديث فقد عرفت ان المراد رؤية هلال رمضان وشوال واكمال شعبان لا غير وان حقيقة الرؤية ليست بمراعاة بالأجماع بل قيام الدليل على شهود الشهر وحضور الموعد على ان تتمم الحديث فان غم عليكم الهلال فاقدروا له ولعلماء الأمة في تأويله وتفسيره اراء ومذاهب فذهب احمد ومن وافقه ان معناه التضييق والتقصير كما في قوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر اى قدره تحت السحاب وذهب ابن الشخير وابن قتيبة وابن سريج وآخرون ان معناه قدره بحسب المنازل بالحساب وبعضهم على ان معناه اذا استتر امر الهلال وغم بالكلية والجمهور على ان معناه قدروا له تمام العدد ثلاثين يوما والمراد اكمال شعبان وايجابيه فحسب لدخول رمضان ان لم ير هلاله وما زاد احد منهم على ذلك كيف فانه اذا اكمل جميع الاشهر لهذا فيما لم يراها لم يكن من التقدير في شيء على قول احد من هؤلاء العلماء الا كابر الخذاق الفقهاء وأما الحديث الرابع فانما محمله ان وقت الصوم عند الله تعالى يوم يصومون والفطر يوم يفطرون اذا كان صوم الناس وفطرهم بعد تأدى اجتهادهم وتعلق ظنهم بذلك واعتقادهم من دليل شرعى ريثما يستدل به عليه لاعتن مجرد مكابرة وعناد وجهالة وتشبث بما لا يقوم بهجة ولا ينتج بمراد ثم قوله في حق المنجم ومراده منه الحساب الراصد انه لو صام عن رمضان قبل رؤيته اه فمجرد تعصب منه على ما ليس من علمه وانكار لما يتضييق عنه دائرة فهمه ومجازفة بلاريب ورجم بالغيب من غير رواية ولا دراية واقفهم قوله ولو اتفقوا على انه يرى عدوانا وظلما ليفيد ان علم الحساب قد يتطرق اليه اختلاف الاراء كلا وانما يجوز له ذلك جهله به وحرمانه منه وكيف يصح حكمه بكفر المستحل والحديث خبر واحد ومذهب ابي حنيفة

قوله في حق
الحساب محض
تعصب

واصحابه الاعلام ان خبر الواحد لا يوجب العلم ولا يكفر منكروه وانما يفيد الظن
 والعمل به وان الاجماع الساذج اى الذى لا يصحبه النقل المتواتر فى الدلالة
 على ما يدل عليه مصاحبة الاركان الخمسة لا يكفر منكروه فى الصحيح من مذهب
 اصحابنا والمنصوص عليه من ائمتنا ومن خالفه فانما ذلك فى انكار ما اجمع
 عليه الصحابة بصريح القول عن كلهم فى حكم لم يسبق فيه خلاف ثم ثبت
 بالتواتر اذا لم يكن هن تأويل لافيهما سوى ذلك قط والذى يدعيه فى
 هذا المقام من القسم الذى قال فيه احمد بن حنبل وغيره من ادعى الاجماع
 فقد كذب كيف وقد علمت اقوال جماعة فيه على خلاف ذلك ومن لم ياخذ
 بالحساب فى الصوم والافطار ذهب الى انه مما لا يعرفه الا الا فراد من الناس
 والشرع انما يكلفهم بما يعرفه جماهيرهم ومنه ما روى عن ابي البختري قال خرجنا
 للعمرة فلما نزلنا ببطن نحلة رأينا الهلال فقال بعض القوم هو ابن ثلاث وقال بعض القوم
 هو ابن ليلتين فقال اى ليلة رأيتوه قلنا ليلة كذا وكذا فقال ان رسول الله صلى
 عليه وسلم مده للرؤية فهو لليلة رأيتوه وفى رواية عنه قال اهللنا ونحن
 بنات عرق فارسنا رجلا الى ابن عباس يسأله فقال ابن عباس قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان الله قد مده لرؤيته فان اغشى عليكم فاكموا العدة اخرجه مسلم
 قلت المراد منه رؤية الهلال فى ميقاته وحلول ميقاته واغماؤه فيه ولا عبرة
 بها بعد انقضاء يوم او يومين او اكثر ومجمله كبر يتحمل ان يكون على
 ذلك ابن ليلة لا اذا قام على سمت الرأس والهلال يتفاوت فى الكبر
 والصغر فى اوقات بحسب كونه فى اوجه وحضيضه وغير ذلك والحديث
 لا يدل قط على اكمال جميع الاشهر لولم يراهمها ومنه النهى عن التقدم
 بصيام يوم او يومين الا ان يوافق صوما كان يصومه احدكم قلنا المراد منه
 التقدم بصوم رمضان يعنى صوم يوم او يومين من ايام شعبان بنية رمضان
 لانه زيادة فى الدين وتصرف فيه بلا دليل ومنه ما روى انه عليه السلام

ما روى عن ابي
 البختري

النهى عن التقدم

قال لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان على ما في الهداية قلنا
لم يعرف هذا الحديث بل قيل لا اصل له صرح به ابن الهمام وغيره وروى
بلفظ من صام يوم الشك فقد حصى ابا القاسم وهو انما يثبت موقوفا على
عمار بن ياسر بلفظ من صام هذا اليوم الحديث ثم هو معارض بقوله عليه
السلام صم يوما وافطر يوما وانه صوم داود عليه السلام وبما في الصحيحين
ان النبي عليه السلام قال لرجل هل صمت من سرر شعبان قال لا قال
فاذا افطرت فصم يوما مكانه وسرر الشهر اخره يطلق على الثلاث الاخيرة
من ايام الشهر ولكن الحديث قد تضمن ما يصرفه عنها والمراد اخرها لا كلها
بدلالة من التبويض في قوله من سرر الشهر وقوله صم يوما دون ان
يقول صم ثلاثة ايام ومخصوص ببعض متنا ولانه بالاجماع وهو غير النفل
وواجب اخر عند اصحابنا وغير صوم رمضان عند احمد وغير الاعتماد عند
الشافعي والمستقبل عند مالك وانك ذهاب اصحابنا الى عدم كراهة
النفل وواجب اخر على الاوجه وبهذا استدلل الامام احمد رحمه الله على
وجوب صوم يوم الشك وحمل حديث النهي عن التقدم على النفل
لكونه سببا للاخلال بصوم يوم الشك عن رمضان الواجب بحديث
سرر الشهر عنه ويمكن حمل حديث عمار على صومه من رمضان مترددا فيه
ثم صوم هذا اليوم يكون صوم يوم الشك المنهي عنه لو لم يعرف كونه
من رمضان او وجوب صومه وقد زال بالمعرفة بدليله والقول بانه بصوم
مخفيا عن العوام حسما لاعتقاد الزيادة والانتهاك بالمعصية لاشتتار حديثه
بينهم لا يقوى فانه لما ادى الدليل الى وجوبه فلاضير في اعتقاد ذلك
على ان يوم الشك لا يستمر في كل سنة بل قلما يتفق لانه انما يكون
فيما لم ير هلال رمضان مع الغيم في ليلة الثلاثين من اول شعبان واما
اذا لم ير في الصبح ورؤي فلا وهذا يتخلف يحفظ العوام عن اعتقاد

الزيادة ويردهم عنه وكم من اعتقاد للعوام صادر عن الجهل لا يبالي به ولا يبنى عليه شيء من الأحكام فانهم منذ قدم يتقدمون بالصوم ولا يأخذون بفتوى العالم وبالجمللة لادلالة شيء من هذه الاحاديث ولا غيرها قط على وجوب اكمال جميع الاشهر اذا لم ير اهلتها ولا على ابطال حكم العقل والحساب وما قيل ان من ضرورة اكمال شعبان اذا لم ير هلاله اكمال رجب وهلم جرا ظاهر الفساد وان صدر ممن يعقد عليه الخناصر بالاعتقاد فان اكمال رجب انما يكون ضروريا على هذا التقدير اذا لم يعلم اوله بالضرورة من دوران السنة وغيره من الأدلة قال الفقيه ابو الليث رحمه الله في كتاب البستان وغيره ان السنة القمرية تنقص في كل سنة عشرة ايام وربما تنقص احد عشر يوما ستة منها بنقصان الشهور والاربعة هي الايام المستترقة وقد سمعت كلام المحيط في المقصد الرابع وقال المسعودي وغيره ان السنة القمرية ثلاثمائة واربع وخمسون يوما وما قيل اذا كان نصفها كل شهر ثلاثين يوما ونصفها تسعة وعشرين وزاد يوم بكمال سبعة منها وينقص بنقصانها وان الشهر يتوالى خمسة اشهر على الكمال واربع على النقص ليس بشيء فانه كلام من ليس له خبرة من احداث المجاهيل بذلك نعم يجب اكمال شعبان وان اتفق كمال رجب بحكم الشرع وما قيل ان من قال يرجع الى قول اهل النجوم فقد خالف الشرع لان النبي عليه السلام قال من اتى كاهنا او منجما فصدقه بما قال فهو كافر بما انزل على محمد لايمس مانحن فيه ومحل الخلاف فان العلم بدوران السنة من قسم الضروري وليس بنجوى ولا حسابي والحديث ضعيف وليس فيه ذكر المنجم ولو ثبت فلا يفيد العلم لكونه خبر واحد ومصر وفا عن ظاهره بالاجماع لانه لم يكفر احد من الفقهاء من اتى ما يضا اوفى دبرها ومخصوص ببعض متنا ولاته بنص القران قال الله تعالى واكثرهم الكاذبون وبالا حاديث الصحيحة الدالة صريحا على

وبالجمللة لادلالة
لشيء من
الاحاديث على
وجوب اكمال ما سوى
شعبان وذى القعدة
قول الفقيه ابي
الليث

مطلب العلم
بدوران السنة
ضروري

ب
قد شحن الحافظ
ابو العباس كتابه
باخبار الكهنة

ان النبي صلى الله عليه وسلم صدق بعض اخبارهم وقد شحن الحافظ
ابو العباس المستغفرى رحمه الله كتابه دلائل النبوة وغيره باخبار الكهنة
الدالة على البهثة من اقوال سطيج وعبد المسيح وسواد بن قارب وغيرهم
وكتب العلماء الكبار طائفة بذكرها ولعل المراد من الحديث كفر ان النعمة
لكونه طلب الادنى مع حصول الا على او تصديقه في اخباره بما يناقض ما
اعتبر في عقول الدين من تكذيب النبوة ورد الشريعة وغير ذلك والافك يفسح
تكذيبه فيما اخبره بما عرف بالمشاهدة او بالضرورة العقلية او بصحيح الدلالة
فان التكذيب هو النسبة الى الكذب وخلاف الواقع قولا او اعتقادا فيما اخبره
فلو اخبر بامر واقع على ما هو عليه وانت تعلم ذلك كما اخبر ببعض الوجوه
الثلاثة استحالة عليك تكذيبه بدون الكذب عليه والكابرة ومن المعلوم بالضرورة
اليقينية ان الشريعة لا ترد قطعا بامثال ذلك والقول بان المكذب وما في
تصديقه الخطر هو ما يقوله بطريق التكهن ليس بشئ فان رسول الله
صلى الله عليه وسلم سئل عما يقوله الكاهن بطريق الكهانة فقال ليسوا
بشئ يعتد به ويعتمد على خبره فاعاد السائل وقال انهم يحدثون احيانا
فيكون حقا فاجاب عليه الصلوة والسلام بقوله تلك الكلمة من الحق يخطفها
الجنى فيقر بها في اذن وليه قر البجاجة فيخطون فيها اكثر من مائة كذبة
كما في الحديث الصحيح فصدق الصحابي السائل اولا بقوله فيكون حقا واقره
الرسول عليه السلام فيه ولم يرده عليه بل بين وجه حقيقته وسبب صدقه
اليس هذا تصديقا لبعض اخبار الكاهن منه صلى الله عليه وسلم * (اعلم) *
ان الكاهن اصله الكوهان كلمة عبرية بمعنى العالم مطلقا والقائم بامر ثم شاع في
لغة العرب استعماله في من يتعاطى حرفة الكهانة بالقضاء بالغيب والاخبار به تلقيا
باستراق السمع وخطفان كلام الملائكة فما اتى به على وجهه فهو حق ولكنهم يخطون
مع مائة كذبة كما في الحديث الصحيح فلم يبق على كلامه الاعتماد ولا لخبره الا عند اد
وكان كالراوى الكذاب والشاهد الفاسق في سقوط روايته ورد شهادته فلماذا

ب
معنى الكاهن

منع الشارع من اتيانه وتصديق مقاله لانه لا يخبر الا كذبا قال الخطابي
 للكهنة قوم لهم اذهان حادة ونفوس شريرة وطباع ناريتة فالفقههم الشيطاني
 لما بينهم من التناسب في هذه الأمور وساعدتهم بكل ما اتصل اليه قدرتهم
 وقال القاضي عياض في الشفاء ابطال القرآن الكهانة التي تصدق مرة وتكذب
 عشرة ثم اجتثها من اصلها برجم الشهاب ورصد النجوم وكثيرا ما يمتشبهون
 بقول الاسبيجاني والاختيار بان هذا الحكم في كل شهر وقد سبق ان المراد منه
 فيما يتعلق به حكم شرعي من طلاق او عتاق او اجارة او غير ذلك لا لدخول
 شهر رمضان ولذا لم يتعرض عليه الجمهور وقصروا الحكم على اكمال شعبان
 فقط وقد قالوا لو لم يعمل في زماننا بما عن ابي حنيفة من الكفاية بشهادة
 اثنين مع عدم العلة في الصوم والفطر لزم ان لا يصوم الناس الا بعد لياليتين
 او ثلاث وكذا الفطر وفيه اعتراف بعدم جواز اكمال غير شعبان مما قبله
 والا فلا يلزم من ماذكر التأخر عن ميعاده شرعا فلا يكون ارتكاب منهى عنه
 بل انيانا بالمشروع فافهم وربما يمتشبهون بقول النجم النسفي في صوم يوم
 العيد ورد الشهود وهو قول تفرد به النسفي ورده غيره على انه في صحوالهواء
 فحسب وقد سبق ما يتعلق به في المقصد الخامس وربما يذهبون الى
 اعتبار اختلاف المطالع وقد سبق انه غير ظاهر الرواية ومخالف للمدراية
 ثم الخلاف فيه اذا كان الرؤية في بلد غربي منا لانه لا يلزم من طلوع الهلال
 في جهة الغرب منا طلوعه في جهة الشرق منها واما اذا روى في جهة الشرق
 منا فيعمل بها بالطريق الاولى لما ان المفارقة في الغرب قبل المفارقة في
 الشرق هذا وما يتخبطون فيه معنى الاستفاضة يشترطون فيها اخبار
 جماعات متعددين لما وقع ذلك في عبارة بعضهم من الغفلة او التساهل
 وقد سبق في المقصد الخامس ان المراد منه اشتراط الانصال والانتهاء الى
 المشاهدة ثم ينزلون عن هذا ويقولون ان الهلال قد روى في صباح اليوم

القول في كفاية
 الاثنين

وما يتخبطون فيه
 معنى الاستفاضة

قد اخبر ان فلاناراه فلا يمكن رؤيته من ليلته لان في التفسير ان الهلال
يستمر يوما اذا كان الشهر تسعا وعشرين ويومين اذا كان ثلاثين ولا يخفى
عليك انه مخالف لما ذكره الفقهاء من انه لو رأى قبل الزوال يكون من الليلة
الآتية على قول ومن الماضية على قول آخر ولم يذهب احد منهم انه يكون
من الشهر الماضي وما ذكره من امر الاستتار كلام تقريبي تخميني لا دليل على
ذلك عقلا ولا نفلا بل خلاف الواقع ولهذا لم يذكره البيضاوي رحمه الله وغيره
ومن ادعى ذلك فعليه البيان برواية حديث او تلاوة قران او من طريق
العقل باقامة برهان * ومن يدعى ما ليس فيه * كذبته شواهد الامتحان *
وليس كل ما يورد في التفسير مما يدل عليه الآية وسير القمر يتفاوت سرعة
وبطء وظهوره هلالا في برج دون برج ودرجة غير درجة وبحسب تفاوت المطالع
والسموات وما يعترضه من اختلاف الاحوال وما يعزى الى ائمة المعقول والحساب
من امتناع رؤية الهلال في صباح يوم ثم في مساءه مردود والعزوة غير
صحيحة فانهم لا يقولون بذلك بل صرحوا بخلافه وانفقوا على عدم امكان
التحديق في ذلك وضرب الغاية ثم انهم لا يبحثون عن حال هذا المخبر
بالرؤية في الصباح بل يسمعون قوله بلاترو ولا تردد ويقطعون بصحته
بخلاف من يخبر ويشهد بالرؤية في ميقاته بعد ما يتعلق به حكم شرعي وكيف
يرد البيينة الشرعية بقول كذاب يدعى الرؤية في صباح الليلة ولم يثبت
بعد وليس مما يتعلق به الحكم والقبول وقد صرحوا بان الرؤية قبل الزوال
لا تعتبر ولا يكون الهلال من الليلة الماضية بل من الليلة الآتية وربما يقولون
ان الشاهد رجع عن شهادته وانه كذب فيها لانه كذاب اضعف اوفاسق
وربما يهتدون في شاهد يأتي من خارج ويشهد ثم يرجع ان فلانا لقيه فلم
يذكر له انه رأى الهلال وان فلانا قد ذهب الى هذه القرية فلم يسمع فيها
بخبر الرؤية وقد عرفت ان رجوع الشاهد لا يصح بعد القبول والحكم به

ليس كل ما يورد في
التفسير مما يدل
عليه الآية

* مطلب ما يقال ان
الهلال روى صباحا

وما يعزى الى ائمة
المعقول

ولا يعتبر الا عند الفاضى وان شاهد الزور لا يعرف بشيء حتى باقراره
لجواز كذبه فى اقراره وان الفاسق اهل للشهادة والقضاء عندنا على ما سبق
فى المقصد الاول وكان السلف وقضاة القرون الفاضلة لا يقولون فيمن
يردون شهادته انه كذاب او غير ثقة او غير عدل او غير مقبول شهادته بل
انما يقولون زيدونى فى الشهود على ما هو المذكور فى كتاب اداب القضاء
ومما تصنع به بعضهم انه غير قاض ولا ولاية له فى قبول الشهادات والحكم
بالامساك والافطار وانما يفتى بصحة ذلك او بعدمها وكذلك سائر ائمة
المساجد وهو كذب من القول وزور وقد سبق ان ائمة المساجد فى هذه
البلاد قضاة فى احكام معينة ولايتهم ثابتة فى امور معلومة يتعاطونها من
اقامة الصلوات واداء الجمع والاعباد ولا يمكن لغيرهم ان يداخلهم فيها ويزاخمهم
عليها بل يجازى من يداخله او يمتنع اذا رفع امره الى الحكم ولهذا يوم اخذ
عليه ائمة المساجد دون غيرهم فيما نسبوا الى التقصير فى ثبوت الهلال او قضية
الاكمال وحديث الافتاء باطل لامحالة فان امثال ذلك البطلان وقرناءه
السور بما يفوت عنه صوم يوم او يومين بعد ثبوت رمضان عند غيره ويمنع
قومه عن الصوم ويهدد ويخوف برفع امر من يخالفه الى المحكمة ويؤذيه بشتمه وسبه
بل ربما يتعدى الى غير قومه يقول زورا ويوهن اليه زخرف القول غورا وما ذلك
الا من تمرنهم فى العناد ولوع نفوسهم بفراط الحسد للمعباد والغفلة عن التعقب والانتقاد حتى
لا يحاسبون انفسهم على خطأ الزور ولا اعماد ولا يرجعونها الى انصاف واشهاد
فيرسلون عنانهم ويسميون فى مراتع الكذب لسانهم ولكن الحق لا يقاوم
سلطانه والباطل يقذف بشهاب النظر شيطانه وبعضهم يزعم ان فى التاخير
اخذنا بالاحتياط وليت شعري اى احتياط فى ترك صوم الفرض وهتك حرمة
الشهر وصوم يوم العيد وكان يمتحن الشهود بقراءة جمل مجموعة بعبارة
ركيكة يسمونها الفرض العين حفظا بالشدة والغفلة وتام العبوة وتخشين

* كفاية الاستبصار

القول ولا يخفى عليك انه ظلم وعد وان لان ما تقرر في الاصول ان
الاستبصار* كاف اذا مست الحاجة الى ذلك قال الامام فخر الاسلام في
اصوله وغيره ان الاسلام ظاهر بنشوه بين المسلمين وثابت بالبيان بان
بصفه كما هو الا ان في اعتباره على سبيل التفصيل حرجا فاكتمى بالاجمال
ولهذا قلنا الواجب ان يستوصف المؤمن به وقال في الكشف الكبير
الاستبصار انما يجب في حق من لم يوجد منه الدلالة الظاهرة على اسلامه
واما في حق من وجدت منه نحو اقامة الصلوة وايتاء الزكاة فانه يحكم
باسلامه ويكون ذلك مقام الوصف منه في الحكم بايمانه والاستبصار ان يقال
انهم من بان الله تعالى واحد لا شريك له قادر عالم حي سميع بصير مريد
خالق الى اخر اوصافه التي يجب ذكرها في الايمان او يقال انهم من بان
الله تعالى موصوف بصفات الكمال وان ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم
حق فاذا قال نعم حكم بصحة اسلامه ولا يطلب منه حقيقة الوصف وقد قال
النبى عليه الصلوة والسلام لا اعرابى الذى شهد بروية الهلال اتشهد ان
لا اله الا الله وانى رسول الله فقال نعم فقال الله اكبر يكفى المسلمين احدهم
وفي التحقيق شرح المختصر الحسامى اذا اراد الزوج ان يستوصفها الاسلام
لا ينبغي ان يقول لها صفى الاسلام فانها تعجز عن ذلك وان كانت تحسنه
حياء من زوجها ولكن يصف بين يديها ويقول هذا اعتقادى وظنى انك
تعتقدين هذا فان قالت نعم كفى ذلك وفي التوضيح وليس المراد بالاستبصار
ان يسأله عن صفات الله تعالى او يسأله عن الايمان ماهو وما صفاته بل
المراد ان يذكر صفات الله التى يجب ان يعرفها المؤمنون او يسأله هو
كذلك اى اتشهد ان الله تعالى موصوف بالصفات المذكورة فيقول نعم
فيكمل ايمانه* (فائدة) * الظاهر من عبارات الفقهاء وعمومها ان اختلاف
المطالع غير معتبر في الاضحية كما انه غير معتبر في غيره وهو مقتضى

* فائدة الظاهر عدم
اعتبار اختلاف
المطالع في الاضحية

دلالة النص وما ذكروا في كتاب الحج من أنه إذا شهد قوم أنهم وقفوا يوم
النحر اجزأهم ولا يسمع هذه الشهادة الحاكم ويقول قد تم حج الناس فانصرفوا
وكذا إذا شهدوا عشيبة عرفة برؤية الهلال ولا يمكنه الوقوف في بقية الليل مع الناس
أو أكثر هم لم يعمل بتلك الشهادة ليس لأن اختلاف المطالع معتبر بل لأن
ذلك على ما في الهداية وغيرها شهادة قامت على النفس وعلى أمر لم يدخل
تحت الحكم لأن المقصود منها نفى حجهم والحج لا يدخل تحت الحكم فلا تقبل
ولأن فيه بلوى عاما لتعذر الاحتراز عنه والتدارك غير ممكن وفي الأمر
بالإعادة حرجا بينا فوجب أن يكتفى به عند الاشتباه ولأنه يؤدي إلى الفتنة
وتشويش الناس وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صومكم
يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون وعرفتكم يوم تعرفون واضحاكم يوم
تضحون أي وقت الوقوف بعرفة عند الله تعالى اليوم الذي يقف فيه الناس
عن اجتهاد ورأى أنه يوم عرفة وذلك لأن شهادتهم وإن كانت مقبولة لكن
وقوفهم جاهل لأن هذا النوع من الاشتباه مما يغلب ولا يمكن التحرز عنه
فلو لم يحكم بالجواز لزم الحرج الشديد وقد نفاه بفضل الغنى عن العالمين
وإذا كانت هذه الشهادة لا يترتب عليها عدم الوقوف فلا فائدة في سماعها
للإمام فلا يسمعها لأن سماعها يشهرها بين عامة الناس من أهل الموقف فيكثر
القبيل والقتال فيها ويثور الفتنة ويتكبر قلوب المسلمين بالشك في حجهم
بعد طول عنائهم فإذا جاءوا ليشهدوا يقول لهم انصرفوا لأنسمع هذه الشهادة
فقد تم حج الناس كذا في فتح القدير والهداية* (فائدة)* حديث أبي
هريرة في الصحيحين وغيرها شهر عید لا ينتصان رمضان وذو الحجة يومهم
ظاهرة كون شهر رمضان أحد شهرى العيد وليس كذلك بل هو شوال
ولذا اختلفوا في تأويله وصرفه عنه إلى أقوال كثيرة كلها بعيد عن الواقع
والصواب أن قوله رمضان على حذف المضاف لظهوره وسبق ذكره وإقامة

المضاف اليه مقامه على انه بدل من العيد وبيان له فان العيد يضاف اليه وان
وقع في شوال كيف وقد وقع عبارة الحديث في صحيح مسلم وغيره شهر اعيد رمضان وذو الحجة
ومعناه انهما لا ينفصلان عدداً روى ذلك عن احمد بن حنبل وغيره ومقتضى ذلك نقصان
شهر رمضان وذى القعدة في الواقع وقد صح عن جماعة من الصحابة صمنامع رسول الله
صلى الله عليه وسلم تسعاً وعشرين اكثر مما صمنامعه ثلاثين وقال بعض الحفاظ عام رسول
الله صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات منها رمضان فقط ثلاثون يوماً ولعل اكماله حيث
اكمل كان لعدم رؤية هلال الفطر لما منع هذا وفيه اشعار بتشابهك الشهور بالكمال
والنقصان فافهم * (تمة الخاتمة) * في تراجم رجال ذهبوا الى اعتبار العمل
بالحساب والاعتماد عليه في هذا الباب فمنهم ابو عبد الله مطرف بن عبد الله
بن الشخير بن عوف بن كعب بن وقد ان العامري الحريشي البصري
رضي الله عنه من كبار التابعين واجلائهم مات سنة خمس وتسعين من الهجرة
صلى خلفه على بن ابي طالب رضي الله عنه وادرك كبار الصحابة وروى
عنهم كعلي وعمر بن الحارث بن الحارث بن عثمان بن ابي العاص
وابيه عبد الله بن الشخير وغيرهم من الصحابة وروى عنه اخوه يزيد بن
عبد الله وعلي بن زيد وقتادة وغيرهم قال الشيخ تقي الدين بن دقيق
العيد هو من رجال الصحيحين متفق على اخراج حديثه فيهما وكان قولاً
بالحق صاحب كرامات مجاب الدعوة وذكر الحكيم الترميذي في كتاب نوادر
الاصول ان مطرف بن عبد الله سار ليلة مع صاحب له فاضاء له عصاه كالسراج
معه فقال له صاحبه لو حدثنا بهذا كذبنا فقال مطرف المكذب بنعم الله
يكذب بهذا انتهى وقال القاضي ابو العباس بن خلكان في وفيات الاعيان
كان مطرف من اعبد الناس وانسكهم فذكروا انه وقع بينه وبين رجل
منازعة فرفع يديه وقال اللهم اني اسالك ان لا يقوم من مجلسه حتى تكفيني
اياه فلم يفرغ مطرف من كلامه حتى صرع الرجل فمات فاخذ مطرف فقدموه

*
تمة الخاتمة
*
ذكر ابن الشخير

الى القاضي فقال القاضي لم يقتله وانما دعا عليه فاجاب الله دعوته فكان
بعد ذلك تنقضى دعوته ونظر يوما الى يزيد بن المهلب امير العراقيين وخراسان
وهو يمشى وعليه حلة بسحبها فقال له ما هذه المشية التى يبغضها الله ورسوله
فقال يزيد اما تعرفنى قال بلى اولك نطفة مذره واخرك جيفة قنره وانت
بين ذلك حامل عذرة وقد نظم هذا المعنى بعضهم فقال * (شعر) * عجب
من معجب بصورته * وكان من قبله نطفة مذره * وفى غد بعد هشن صورته *
يصبر فى الارض جيفة قنره * وهو على عجبه ونخوته * ما بين جنبيه
يحمل العذرة * ومنهم ابو عبد الله محمد بن مقاتل الرازى الحنفى الفقيه القاضى
الجليل الامام العلامة رحمه الله قاضى الرى من اصحاب محمد بن الحسن رحمه
الله من طبقة على بن معبد وسليمان بن شعيب رحمه الله توفى فى حدود
سنة عشرين ومائتين وكان اما فى الفقه والحديث كبير الرتبة عظيم المنزلة
سمع وحدث وروى وافتنى ذكره الحافظ شمس الدين الذهبى وغيره تفقه
على محمد بن الحسن وحدث عن وكيع بن الجراح وابى مطيع البلخى وروى
عنه ابو عمر محمد بن عبد الوهاب القزوينى المرزى الحنفى وغيره وابو العباس
احمد بن عمر بن سريج بن يونس بن ابراهيم البغدادى الشافعى المعروف
بابن سريج رحمه الله مات يوم الاثنين لخمس بقين من جمادى الاولى سنة
ست وثلاثمائة وقيل فى شهر ربيع الاول منها ببغداد ودفن بالجانب الغربى
عن سبع وخمسين سنة وهو احد اعيان الشافعية واكابر ائمتهم ومن انتهت
اليه رياستهم ومن بعد من المجتهدين على راس هذه المائة وفى ذلك
يقول الحافظ السيوطى رحمه الله * (شعر) * وابن سريج ثالث الائمة *
والاشعري حده من امة * وكان يفضل على جميع اصحاب الشافعى حتى
المزنى ويلقب بالبازى الاشهب قام بنصرة مذهبه والرد على مخالفيه وصنف
فى ذلك تصانيف بلغت اربعمائة مؤلف فيما يقال وولى قضاء شيراز وبه

* ذكر محمد بن مقاتل

* ذكر ابن سريج

* ذكر الشيخ
الدين ابن عربي

انتشر مذهب الشافعي تفقه على ابي القاسم الانماطي وروى عن ابي داود
السجستاني وغيره وتفقه عليه سلامة بن عاصم الغبيري وابوبكر محمد بن اسماعيل
الشاشي القفال الكبير وغيرهما وابو عبدالله محمد بن علي بن محمد بن احمد
الطائي الحاتمي الاندلسي المرسى الشيخ العارف بالله في الدين المعروف بابن عربي
رحمه الله وقد سهره من ذرية حاتم بن عبد الله الطائي الذي يضرب به المثل في
الكرم والسخاء والجود ولد ليلة الاثنين لسبع خلون من شهر رمضان سنة ستين
وخمسمائة بهرانية من بلاد الاندلس ومات ليلة الجمعة لاثنتي عشرة خلت
من شهر ربيع الاخر سنة ثمان وثلاثين وستمائة بدمشق الشام وقبره معروف
بها يتصد للزيارة من الاماكن البعيدة وهو رحمه الله عين اعيان الشهود
وانسان عين الوجود واحد الائمة الربانيين الراسخين في العلم ذوالقدم الراسخ
في العلوم العقلية والنقلية عامة والكعب الشامخ في المكاشفات والاحوال كافة
وصاحب التصانيف الفاتحة منها الفتوحات المكية وفصوص الحكم ومواقع النجوم
وغيرها وكان لا يقلل احدا من الائمة الماضين في المسائل الاجتهادية بل
كان يأخذ بما قام الدليل عليه ويعمل بما ادى اجتهاده اليه مع اعتقاد
عظيم ومحبة زائدة في الامام الاعظم ابي حنيفة رحمه الله وابوالفتح علي
بن محمد بن علي بن وهب القشيري المصري الصعيدي المنغلوطي الشافعي العلامة تقي
الدين بن دقيق العيد رحمه الله ولد بمدينة ينبع على ساحل البحر في شعبان
سنة خمس وعشرين وستمائة ونشأ بمصر ومات بالقاهرة في صفر سنة
اثننتين وسبعمائة وهو احد الاعلام واعيان العلماء في الاسلام برع في كثير
من العلوم لاسيما في علم الحديث قد بلغ فيه الغاية وفاق على اقرانه
وتقدم على امثاله ورهل اليه الطلبة من الافاق قال اليافعي فيه كان
راسا في العلم والعمل عديم النظير اجل علماء وقته واكبرهم قدرا
واكثرهم دينيا وعالما وورعا واجتهادا وصنف تصانيف منها كتاب الامام

* ذكر ابن دقيق العيد

* ذكر صاحب النهاية

* ذكر السبكي

وشرح العمدة وشرح مختصر ابن الحاجب واحكام الاحكام وغيرها ثم هو
 احد المحدثين من المحدثين في هذه المائة وآياه عنى الحافظ السيوطي
 في قصيدته بقوله * (شعر) * والسابع الراقي الى المراقى * ابن دقيق العيد
 بالاتفاق وقال ابن الرفعة لا يختلف اثنان ان ابن عبد السلام وابن دقيق
 العيد بلغا رتبة الاجتهاد و أبو علي حسين بن علي بن حجاج بن علي
 الصفناقي الحنفى العلامة الفقيه حسام الدين رحمه الله احد اعلام المناشرين
 واعيانهم المتبحرين كان اماما عالما فقيها فاضلا قدوة علامة نحويًا اصوليا
 جدليا فوض اليه الفتوى وهو شاب وطاف في البلاد وصنف تصانيف فائقة
 ودخل بغداد ولقى الشيوخ ودرس بمشهد الامام ابي حنيفة رحمه الله ثم
 توجه الى دمشق فدخلها في سنة عشر وسبعمائة وقدم حلب وانصل بقاضى
 القضاة ناصر الدين بن العديم ومات في سنة اربع عشرة وسبعمائة بمدينة مرو ومن
 تصانيفه النهاية شرح الهداية والكافي شرح اصول البرزوى والتسديد شرح التمهيد
 والوافى شرح اصول الاخسيكى وشرح مختصر الطحاوى وكان تفقه على حافظ الدين
 الكبير وفخر الدين محمد بن محمد بن الياس المايه رضى وسمع خلقا كثيرًا وسمع
 منه الحافظ شمس الدين الذهبى والسيد جلال الدين الكرلاى صاحب الكفاية
 وشمس الدين عبد الله بن حجاج وغيرهم * (ومن شعره) * اذا ارسلت
 ارسل ذا وفار * كريم الطبع حلوا الاعتذار * يؤلف بين نيران وماء *
 ويصلح بين سنور وفار * و أبو الحسن علي بن عبد الكا فى بن تمام بن
 حامد المصرى السبكى الشافعى العلامة تقي الدين رحمه الله وهو احد اعيان
 الشافعية ذو فنون وتصانيف كثيرة قال الاسنوى كان انظر من رايته
 من اهل العلم واجمعهم للمعلوم واحسنهم كلاما فى الاشياء الدقيقة وقال
 شهاب الدين بن النقيب جلست بمكة بين طائفة من العلماء نقول لو قدر
 الله تعالى بعد الائمة الاربعة مجتهدا عارفا بمذاهبهم اجمعين يركب لنفسه

منها من الاربعة المختلفة كلها بعد اعتبارها الآدان الزمان به وانقاد الناس
فاتفق رأينا على ان هذه المرتبة لا تعد والشيخ تقى الدين السبكي وفيه
يقول الحافظ شمس الدين الذهبي وهو من اقرانه * (شعر) * تقى الدين
يا قاضي المالك * ومن نحن العبيد وانت مالك * وكان معين في حفظ
ونقل * وفي الفتيا كسفيان ومالك * وفخر الدين في جدل وبحث * وفي
النحو المبرد وابن مالك * وقال صلاح الدين خليل بن ابيك الصفي
الناس يقولون ما جاء بعد الغز الى مثله وعندي انهم يظلمونه بهذا وما
هو عندي الا مثل سفيان الثوري وانشد هو خطابا له * (شعر) * يا سعد هذا
الشافعي الذي * بلغه الله تعالى رضاه * يكفيه يوم الحشر ان عد في *
اصحابه السبكي فاضى القضاة * وانشد ايضا * (شعر) * ثلاثة ليس لهم رابع *
في العلم والدين والنسك * وكلهم منتسب للفق * ودافع للزيف والافك *
فقل اذا شئت ابن تيمية * وابن دقيق العيد والسبكي * وفيه يقول ولده
عبد الوهاب * (شعر) * وما على اذا ما قلت معتقدي * دع الحسود يظن
العدل عدوانا * هذا الذي يعرف الاملاك سيرته * اذا ادلهم دجى لم يلق سهرانا *
هذا الذي يسمع الرحمن صايحه * اذا بكى وافاض البمع الوانا * هذا
الذي يسمع الرحمن دعوته * اذا تقارب وقت الفجر او حانا * هذا الذي
يعرف القبراء جبهته * من السجود طول الليل عرفانا * هذا الذي لم
يفادر سيل مد معه * اركان شيبته البيضاء احيانا * والله والله العظيم
ومن * اقامه حجة في العصر برهانا * وحافظا لنظام الشرع بنصره * نصرا
يلقيه من ذي العرش فخرنا * كل الذي قلت بعض من مناقبه *
* ما زدت الا على ما زدت نقصانا * مات رحمه الله في سنة ست
 وخمسين وستمائة وكانت ولادته في شهر ربيع ثلث وثمانين وستمائة
 بسبك من اعمال المنوفة ولما كان الغالب على هذه القرون المتأخرة هو

الفقلة وعدم التذكر بايام الله المأمور به بنص ان اخرج قومك من الظلمات الى النور وذكرهم بايام الله وفق المعرفة بتواريخ العالم واحوال طبقات الامم وتفاوت مقامات الاولين ودرجاتهم في العلم والثقة والفقه في الدين فلا يميزون العلماء عن غيرهم ولا ينزلون الناس على قدر منزلتهم ولا يفرقون بين الفائم منهم وقاعد بل ينظرون اليهم بنظر واحد وربما يخفضون الاعالى ويؤخرون الاماثل ويرفعون الاداني ويقدمون الارازل حاولت انقل هذا الجمل الغفير بل الجماهير عن ذلك الداء العسير فاوردت في هذا المقام بعضا من تراجم اولئك الاعلام اعلاما للانام بجميل مفاخرهم وجليل مآثرهم وعظيم محملهم في الاسلام وكريم مقامهم في الدين وجعلته سلفا ومثلا للآخرين ومن اراد الاستقصاء فليرجع الى كتابنا وفيه الاسلاف وليكن هذا اخر ما اوردناه في هذه الرسالة وفيه كفاية لاولي النهى وهداية لاهل التقى بما تضمنته

من الاصول الفاخرة والوجوه الزاخرة ان الذين

امنوا وكانوا يتقون لهم البشري في الحياة

الدنيا وفي الآخرة ❁

(تم) *

بسم

على بنى زمن افعالهم عجب
شرا اذا عوا وان لم يسمعوا كذبوا
منى وما سمعوا من صالح دفنوا
وان ذكرت بشر عندهم اذنوا
وبئست الخلتان البخل والجبن
وفرقا فينا قولهم فرقا
وصادق ليس يدري انه صدقا
جور الزمان على اهل المروات

مستنجد بجميل الصبر مكتئب
ان يسمعوا الخير اخفوه وان سمعوا
ان يسمعوا ريبة طاروا بها فرحا
صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به
بخلا على وجبنا عن عدوهم
قد سبب الناس ازيال الظنون بنا
فكاذب قدرى بالظن غيركم
داب قديم وامر غير مبتدع

وما قبل ان الصوم لا

يتوقف على الثبوت

لانه لا يدخل تحت

الحكم امس بشي

فان مقتضى ذلك

عدم ثبوته بحكم

الحاكم وقضاء

القاضي لاعدم

ثبوته اصلا مثلا

بالرؤية وكمال

العدة او خبر المخبر

وكيف يصح نفى

الثبوت مطلقا وكيف

يجب العمل بدونه

وعبارات الفقهاء

ناطقة بقولهم واذا

ثبت في مصر لزم

سائر الناس وفي

الهداية وغيرها اذا

قبل الامام شهادة

الواحد في رؤية

هلال رمضان وصاموا

ثلاثين يوما

لا يفطرون فيما روى

الحسن عن ابي حنيفة

رحمه الله للاحتياط

ولان الفطر لا يثبت

بشهادة الواحد وعن

محمد رحمه الله انهم

يفطرون ويثبت

الفطر بناء على ثبوت

الرمضانية بشهادة

الواحد وان كان

لا يثبت بها ابتداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان من المستبان عند الفحص والبيان ان النص الصريح في الحديث الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاسناد المتصل اليه بنقل الثقة عن الثقة سالما عن الشذوذ والعلّة هو وجوب صوم رمضان على الامة برؤية هلاله ان رؤى والا فباكمال شعبان فقط من قبله وعليه عبارة المختصر المبارك للتدوير والهداية والنافع والمختار ومجمع البحرين والكافي والكنز وغيرها من تصانيف اعلام العلماء وحذاق الفقهاء فعبرة الحديث على ما في الصحيحين وغيرهما صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فاكموا عدة شعبان ثلاثين يوما وفي حديث عائشة رضى الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان ما لم يتحفظ من غيره فان غم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام اخرجه ابو داود وعبرة التدوير والهداية وينبغي للناس ان يلتمسوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان رآه صاموا وان غم عليهم الهلال اكموا عدة شعبان ثلاثين يوما لقوله عليه الصلوة والسلام صوموا لرؤيته الحديث وعبرة المختار مع شرحه لصاحبه الاختيار ويجب ان يلتمس الناس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان وقت الغروب وهو المأثور عنه صلى الله عليه وسلم وعن السلف فان رآه صاموا وان غم عليهم اكموا ثلاثين يوما لقوله عليه الصلوة والسلام الحديث وعبرة المجموع ويكمل شعبان ان غم الهلال وفي شرحه للمصنف اذا التمس الناس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان فرأوه صاموا لقوله عليه السلام صوموا لرؤيته وان غم عليهم ولم يروه اكموا عدة شعبان ثلاثين يوما لقوله عليه السلام في تمام الحديث فان غم عليكم فعدوا شعبان ثلاثين يوما وعبرة الكافي ويصام برؤية الهلال او اكمال شعبان لقوله عليه السلام صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم الهلال فاكموا عدة شعبان ثلاثين يوما وعبرة الكنز ويثبت

رمضان برؤية هلاله او بعد شعبان ثلاثين يوما هذا فلما كان المنصوص عليه
 في الحديث وعبارات هراء لاه الاثمة الكبار في وجوب صوم رمضان هو
 رؤية هلاله او بعد شعبان ثلاثين يوما فحسب في مقام الضرورة الى البيان
 والتصدي منهم على ذلك كان ذلك أدل دليل وابين شاهد على عدم الحاجة
 الى رؤية اهله سائر الاشهر ولا الى اكمالها قط وذلك لان ورود الوقت معلوم
 ظاهر قطعا ويقينا عند كل انسان ولا ريب فيه حتى العامة والنسوان فلما
 وقع في عبارات بعض الاعداء من المصنفين كالمروى والحموى
 والسيواس وابن عابدين وغير اولئك من المتأخرين ممن حظه من العلم
 في دينه ما ابقاه ابو هاشم لابنه مما يدل على وجوب اكمال رجب ان لم
 ير هلال شعبان ووجوب اكمال جمادى الآخرة ان لم ير هلال رجب وهلم
 جرا مما لا يلتفت اليه ولا يهتم عليه كما ثنا من كان في معارضة كلام هؤلاء
 الاجلة المتقدمين فانهم مع تاخر عصرهم وتكبر امرهم ما اسفوا ما ذكروه
 الى واحد من اكابر العلماء ولا الى حجة وشاهد وربما تنزل زمان بعضهم عن
 زمان هراء لاه الكبراء ما يقارب تسعمائة سنة فان القديري مات سنة ثمان
 وعشرين واربع مائة وابن عابدين مات سنة اثنتين وخمسين بعد الف ومائتين
 والنازل في رتبته لجان وشتان بين المؤمن والطحان فمن تمسك بكلام هؤلاء
 الاعداء وادعى صحته يحتاج الى احد امرين اما ان يرفع ذلك بنقل
 صحيح او وجد ان في كتاب معتبر صريح ويسنده الى من هو من اهل تلك
 الطبقة او هو فوق اولئك الاجاة وهيئات هيئات بين النيل والفرات وما
 نقله في البحر الرافق من شرح مختصر الطحاوي رحمه الله فعلى تقدير ثبوته
 وعدم سقوطه المراد منه ذلك في حكم تعلق به من طلاق او عتاق او وكالة
 ونحوها وما ان يشهد هذا القول بالحجة والبرهان ويثبت ما يدعيه بالدليل
 وحسن البيان وكلا الامرين لن يجدوا اليه سبيلا وان كان بعضهم لبعض

بناء على النسب
 الثابت بشهادة
 القابلة لا يقال
 المراد منها هو ثبوته
 ضمنيا بثبوت ما علق
 عليه الحكم كالوكالة
 فان ثبت رمضان
 ليس بشروط هذا
 ولا محتاج اليه بل
 هو قلما يتفق
 واختلاق الخيل
 عيب غير جائز شرعا
 ولان حقوق الناس
 لا يثبت بشهادة
 الواحد ابتداء منه
 * ولم يتعرض للحكم
 باقى الاهله التسعة
 وذكر الامام
 الاسيحاب في شرح
 الطحاوي الكبير
 واما في هلال الفطر
 والاضحى وغيرهما
 من الاهله فانه
 لا يقبل الاشهادة
 رجلين او جل
 وامرأتين عدول
 واحرار كما في
 سائر الاحكام بحر
 الرافق شرح كنز
 الدقايق لابن
 النجيم من نفسه
 * وما قيل اذا صام اهل
 مصر على غير رؤية بل باكمال شعبان ثمانية وعشرين يوما ثم راوا هلال

شوال ان كانوا
 اكملوا عدة شعبان
 عن رؤية هلاله اذا
 لم يروا هلال رمضان
 قضاوا يوما واحدا
 حملا على نقصان
 شعبان غير انه
 اتفق انهم لم يروه
 ليلة الثلاثين وان
 اكملوا شعبان عن
 غير رؤية قضاوا
 يومين لاحتمال
 نقصان شعبان مع
 ما قبله فانهم لما لم
 يروا شعبان كانوا
 مكملين بالضرورة
 رجب المراد منه اذا
 اتفق عملهم على
 هذا النحو على ما
 يدل عليه قوله كانوا
 مكملين دون ان
 يقول كان رجب
 كاملا لان الواجب
 في الشرع هو اكمال
 رجب ان لم ير
 هلال شعبان لانهما
 لم يرد به الشرع
 ولم يعم عليه دليل
 وحجة بل على خلافه
 نعم يكمل شعبان
 اذا لم ير هلال
 رمضان فيما اتفق
 كمال عدة رجب
 امثالا لقوله عليه السلام

ظهيرا وغاية ما يلتجئون اليه عند الاضطرار ان يقولوا ان اكمال عدة شعبان
 لا بد له من رؤية هلاله او اكمال رجب وهكذا حتى ينتهي الى الرؤية في
 اول شهر ما من قبله قلنا ممنوع لانه انما يقع الحاجة الى هذا ان لو لم يعلم
 اول شعبان من وجه اخر وقد علم بالضرورة الاولوية من حولان الحول ودور ان
 العام وتنام السنة من اول شعبان الماضي وذلك مما لا خفاء فيه اصلا
 فان تقدم السنة القمرية على الشمسية في كل عام بنحو عشرة ايام منذ خلق الله
 الارض والسموات مما يعرفه العامة ويجرى مجرى المشاهدات وانما يقع
 الاشتباه والشك في يوم واحد في انه اخر شعبان او اول شهر رمضان وذلك
 لخفاء وقت منارثة القمر من الشمس ووقوعه في درج الرؤية عند الجماهير
 من الناس وقد قال الفقيه ابو الميث رحمه الله في كتاب البستان وما كان
 من العام من الشهور العربية ينقص من الرومية في كل سنة عشرة ايام
 وربما ينقص احد عشر يوما فستة منها بنقصان الشهور والاربعة هي الايام
 المسترقة وفي المحيط البرهاني ان الشهور لا تكون كاملة كلها ولا ناقصة كلها
 بل تكون نصفها كاملة ونصفها ناقصة انتهى ومن البين المكشوف ان الشرعية الحق لم تأت
 قط بابطال الفضايا العقلية وتكذيب الامور الواقعية والافات ثمره التكليف
 وحكمة البعثة الا ترى ان النقل المتواتر اذا تعارض دليل العقل وفي الحقيقة
 لا تعارض بينهما اصلا فانها من حجج الله على العباد وهي لا تعارض ولا تتضاد
 وجب تأويله وصرفه عن ظاهره اجمالا وتفصيلا ولو جعله على بعض محتملاته
 فكيف لا اذا تعارض الضرورة الاولوية والبدئية العقلية وبناء على هذه
 المعلومات والوضوح مع وقوع التردد والشك في يوم واحد وردت الشريعة
 المطهرة المحمدية بايجاب الصوم برؤية هلال رمضان او اكمال عدة شعبان
 ليس الاى من غير حاجة الى رؤية اهله سائر الاشهر ولا اكمال عدة
 الشهور الاخر فانه ان روى هلال رمضان في مظانه والا فيكمل عدة شعبان

فاكملوا عدة شعبان
فيكون تتالى
شهرين في الكمال
من هذا الوجه فقط
وموجب قضاء يوم او
يومين هو نقصان
رمضان واكماله لا غير
وذلك لان في الصورة
الاولى لما كان الامر
مبنيا على رؤبة
هلال شعبان في
ميقانه لم يكن رجب
مكملا ومن ضرورته
كمال شعبان ونقصان
رمضان فيلزم قضاء
يوم واحد وفي الصورة
الثانية انهم لما لم
يروا هلال شعبان
في ميعاده كملوا
رجب ومن ضرورته
نقصان شعبان وكمال
رمضان لعدم
التتالى فيقضى صوم
يومين احتياطا
وقوله لاحتمال
نقصان شعبان مع
ما قبله اى بالنظر
الى اعتبارهم والا
فلا دخل لنقصان
رجب وشعبان في
التفاوت بل هو
لنقصان رمضان
وكمال الاول ان

ابتدأ من وقت انقضاء العام اعتبارا من اول شعبان من العام الماضى مثلا
اذا كان اول شعبان ثبت في العام الماضى برؤية هلاله او بغير ذلك من اليوم
الثامن عشر من تموز ففى العام الحال يكون اوله من اليوم الثامن منه وفى
العام الاتى من اليوم الثامن والعشرين من خريزان وما بعد ذلك على هذا
الفرض ما دامت السموات والارض ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ولولا
ان الامر مبني على هذا الوضوح والظهور لكان قولهم فان راوه صاموا وان غم
عليهم الهلال اكملوا عدة شعبان ناقصا في البيان وقاصرا في مقام التعليم
من حيث انهم تركوا بيان ما لو لم ير هلال شعبان مع مساس الضرورة وشدة
الحاجة اليه وعموم الابتلاء به ودوام الوقوع والسكوت في موضع البيان مع مساس
الحاجة اليه ووفور الداعية فضلا عن القصر على واحد من الكثير الواجب
على ذلك التقدير تجميل يعلم عنه كهاب هواء لاء الاثمة ولا سيما جناب
الرسالة وكيف يمكن ان يتخيل ويظن بهم انهم تركوا في اوضاع الدين
واحكام الشريعة ثلثة يسدها من بعد هم من الاخلاق وخرقا يرفوه من
يلحق بهم من الاحداث بعد الى او كذا مائة سنة من زمانهم كلاً لا والله
بل الاوائل من الامة خصوا بمزيد التوفيق ووضعوا من المسائل كل جلى
ودقيق شكر الله مساعيهم ولا يذهب عليك ان المراد من رؤبة هلال رمضان
او غيره ليس هو رؤيته مطلقا ولو بعد ايام والا لم يبق في اكمال شعبان
معنى بل المراد رؤيته في ميعاده واول زمانه ووقت ينبى ان يرى فيه
ويظن ان القمر وقع في درج رؤيته وعن هذا قالوا بوجوب التماس الهلال
على الناس في التاسع والعشرين من شعبان اه فقط لا قبله وصرحوا عن اخرهم
بانحصار يوم الشك على يوم واحد وجعلوا الشك فيه على وجهين على
ما حققناه بما لا مزيد عليه وكل ذلك طائفة يكون اول يوم شعبان معلوما
معروفا عند كل احد مع الشك في يوم واحد من اخره وقد قيل لو لم

يقول في الصورة الثانية ايضا لاحتمال انهم لم يروه ليلة الثلاثين وبعده منه سلمه الله يعمل

يعمل في زماننا بما روى عن أبي حنيفة رحمه الله من كفاية شهادة اثنين مع عدم العلة في الصوم والنفط لزم ان لا يصوم الناس ولا يفطروا الا بعد ليلتين او اكثر فان فيه اعترافا بذلك كيف فانه لو كفى الرؤية في اى يوم كان وجاز العمل بها او وجب اكمال سائر الاشهر ان لم يراها لم يكن في التأخير الذى ذكره ارتكاب منهى بل كان اتيانا بما هو واجب شرعى ولم يكن لتسهيل ترجيح العمل بهذه الرواية بذلك التعليل معنى وبالجملة اشتراط رؤية سائر الاهلة لدخول رمضان او اكمال ما قبلها لم يقل به احد من الائمة * (شعر) * ما ان سمعنا نعمان افتى بذا * ولا يعقوب من بعده ومحمدا * يا اهل الجارودة قد خالفتم * حكم الشريعة والدين المسددا * هذا مرره العبد الفقير الى الله شهاب الدين بن بهاء الدين بن سبخان بن عبد الكريم القزاني المرجاني اصالح الله احواله وختم بالسعادة اعماله * تم *

بعض تقاريط ناظورة الحق

للفاضل الحاج اقي بن بهاء الدين اغستانى الاندري رحمه الله

الحمد لله بارئ كل اكون
وفي الحديث ولا يزال طائفة
هم ينشرون علوما موضحين لهم
ويظهرون امور الدين بعد خفا
هذه المراتب في اعلى الكمال فهم
فمنهم العالم العالى مراتبه
قد حاز في العلم حظا وافرا ورعى
هارون بن بهاء الدين مشتهرا
اخون بلدة قازان ومولده
وجامع في كتاب لا عديل له
هذا لعمري كنبراس الظلام بدت
من لم يكن يحبته تلك الثمار فهم
قد افلح اليوم من ذاقوا حلاوتها
ان الصلوة لمفتاح الجنان فمن

ثم الصلوة على الهادي ببرهان
من امتى ظاهري عدل واحسان
مناهج الرشيد والتقوى ورضوان
ويجبرون كسيرا بعد امعان
شنوا منافع ارواح وابدان
برفع رايات دين ثم عرفان
مناصب العز في صدق واتقان
ذاك الفتى بشهاب بين فتيان
من صقعها قرية تدعى بمرجان
ناظورة الحق ياقوتا بمرجان
به قطوف جنان ان جنى جان
عمى البصائر من انس ومن جان
واكملوا صلوات كل اركان
ضاعت مفاتيحه باعوا بحرمان

فقد تبين من هذا
البيان ان المراد من
الرؤية في الحديث
وفي قول الفقهاء هو
الرؤية في ميعادها
وحضور ميعاتها
عند تمام السنة
وحولان الحول من
اول رمضان الماضي
فانه محل الشك
وموقع التردد في
ورود رمضان وعدمه
فان رؤى الهلال فيها
والا فيكمل شعبان
ثلثين يوما لا الرؤية
بعد مضي الوقت

وانقضاء زمان
الاستهلال ولهذا
لم يرد في الحديث
ولا في كلام الفقهاء
الرؤية هلال
رمضان او اكمال
شعبان فان زعم
الحصم ان اول
شعبان لا يعلم الا
برؤية هلاله او اكمال
رجب وهام جرافلنا
بل نعلم باكمال
السنة القمرية وانما
العام منه سلمه الله

باز فاعلم ان الله
لا يرضى عن من
لا يرضى عن الله
ولا يرضى عن
الله

الوقت شرط لها والشرط معتبر
 لكن امرنا بخمس بعد كثرتها
 وامره امر عزم لامر دله
 فواجب قطع نظر عن شرايطها
 ماذا التنازع في دين الاله وهل
 او هل اتيتك حديث النهى عنه اذا
 يارب نور سراج العلم والعلما
 لولا هم لذى الجهل قاطبة
 مهاب مسجدنا ايضا منابر
 فتحاج بينك اقاي يروم غنى
 حتى يواطى طاعات بغير رياء

كذا قواعدهم بقدر امكان
 بامر عرض عموما كل اوطان
 وما يبدل قول عند رحمن
 والالتقياد لامر بعد اذعان
 للمعبد من خلل في ذلك اخواني
 لم يوجد الوقت اوايات قران
 واجبر لكسر شريعات باعوان
 ضلوا ضلالا بعيدا بين سرهان
 تبكى بكاء عجول بين صلبان
 في العلم توجه يارب بتبجان
 والجسم عندورى والقلب ربانى

فهرس خطا يا المطبع

خطا	صواب	صفحى	سطور	خطا	صواب	صفحى	سطور
اخذ	اخذها	٧	١٦	التشجيع	التشجيع	٩١	٢٣
لوجبت	لوجب	٢٧	٣	لرؤية	لرؤية	٩٣	١٦
مضى شهر من	مضى من	—	٩	وان	وان	٩٨	٨
من	عن	٢٧	٣	من حملة	ومن حملة	٩٩	٢
الشهيسة	الشهسية	٢٩	١٦	عيد	غير	٧٢	١٢
منهم	منهم	٣٤	١	اخبر بها	اخبر بها	٧٧	٧
للكلام	للكلام	٤١	٧	ما فى الحواشى	ما فى الحواشى		
فاكملوا	فاكملوا	٣٤	٧	التقليد	التقليد	٧	٩
مقتضى	مقتضى	—	١٧	بد	بد	٩	١
نائى	نائى	٥٧	١١	ويغترض	ويغترض	٢١	١
وان	وان	١٧	٤	شرح مختصر	شرح مختصر	٢٧	١
تقاسم	تقاسم	٧٧	٢٠	الجواز	الجواز	—	١٥
ينكر	ينكرون	١٨	١١	الى	الى	٣١	١٧
الحكم	الحكم	٧٩	٣	قبل	قبام	٣٤	٩
قهررت	قهررت	٩٠	٩	صام	شلى	—	١٢
محمود	محمودا	—	١٥	فان المنصور	فان المنصور	٩٠	—
				ولا	ولا	٩٣	٢

فهرس حق المعرفة وحسن الادراك بما يلزم في وجوب الفطر والامساك

٣٧	لا خلاف في ورود حكم شرعي	٢١	كتاب المفتي	٣	مقدمة
٣٨	المقصد الخامس	٢٢	حال ائمة القرى	٤	المقصد الاول
٣٩	دليل اعتبار اختلاف المطالع	٢٣	المقصد الرابع	٥	للسلطان ان يكره من له قدرة
٤٠	من ذهب الى اعتبار اختلاف المطالع	٢٤	حصول القبول	٦	الذي له ولاية التقليد
٤١	قول ابن الهمام	٢٥	اذ اشهد في مسجد الرستاق	٧	الذي يتقلب من حاكم الكفار
٤٢	فتوى نجم النسي ولا يظهر وجهه	٢٦	قول شمس الاثمة	٨	اقسام الرشوة
٤٣	الاعتراض على الاستدلال بالحديث	٢٧	اكمال شعبان	٩	الولاية تقبل التقييد
٤٤	رد الاعتراض	٢٨	لا يرد الشرايع بابطال حكم العقل	١٠	ائمة المساجد في بلادنا
٤٥	رد كلام الزيلعي	٢٩	ما في المحيط	١١	قضاة
٤٦	الحكمة في عدم الاعتبار بتحقيق المقام	٣٠	الحديث صريح في اشتباك العددين	١٢	اذ ابد القاضى الرجوع
٤٧	معنى شهود الشهر	٣١	الالقاء غير الابطال	١٣	شروط القضاء
٤٨	وجه عدم اخذ الامام بمحدث كريب	٣٢	ما ذكر في باب الحيض	١٤	حد العدة
٤٩	المقصد السادس	٣٣	قول المفسرين	١٥	العدالة شرط الاولوية
٥٠	كلام المحيط يدل على عدم اشتراط الشهادة	٣٤	سئل على رضى الله عنه	١٦	الفاستق اهل للشهادة
٥١	ما اسسه محمد في الاستحسان	٣٥	يقع اسم السنة على معان	١٧	المقصد الثانى
٥٢	كفاية الواحد في النقل عن الواحد	٣٦	اكمال رجب وغيره للصوم	١٨	شاهد الزور
٥٣	معنى الاستفاضة	٣٧	ليس بمأمور	١٩	اعتراض صدر الشريعة
٥٤	اقسام طرق النقل وما قيل معنى	٣٨	ما في بعض نسخ	٢٠	جواب الاكمال
٥٥	الاستفاضة	٣٩	الميزان غلط	٢١	قطع على رضى الله عنه
٥٦	الخبر يثبت بالكتاب	٤٠	يوم الشك	٢٢	الشهادة على النفي
٥٧		٤١	لزوم تعدد يوم الشك	٢٣	حال بعض المعاصرين
٥٨		٤٢	تصوير يوم الشك	٢٤	في بلادنا
٥٩		٤٣	الفرق بين الصورتين	٢٥	الرجوع على ثلاثة اوجه
٦٠		٤٤	معنى الحادى والثلاثين	٢٦	المقصد الثالث
٦١		٤٥	من شعبان	٢٧	اختيار صاحب التحفة
٦٢		٤٦	ان اكمال رجب لا يدل عليه النص	٢٨	اذ اقبل الامام شهادة
٦٣		٤٧	من شروط اثبات الحكم في الفرع بقائه اصله	٢٩	الفاستق
٦٤		٤٨		٣٠	من راي الهلال بحجب ان يشهد

٧٧	قد شحن ابو العباس	٩٧	كون اللام للتعليل	١٠	دليل جواز العمل
—	كتابه باخبار الكهنة	—	يوجب الزيادة	—	بالوجادة
—	معنى الكاهن	٩٩	قول الشيخ سيف الدين	—	وقد عقب في المحيط
٧٨	القول في كفاية الاثنى عشر	٩٧	نقل اقوال من اعتبر	—	وغيره فصلا
—	ومما يتخطون فيه معنى	—	الحساب	—	في ايقاع الطلاق بالخط
—	الاستفاضة	—	قول البغوى	١١	الكتابة اقوى
٧٩	لبس كل ما يورد في	—	قول النووى	—	عمل الصحابة
—	التفسير مما يدل عليه	—	قول ابن دقيق العيد	—	بكتابه عليه السلام
—	الاية	٩٩	قول السبكي	١٢	وجه فلة الرواية عن
—	ما يقال ان الهلال رؤى	—	خاتمة في احوال المنسبين	—	ابي حنيفة
—	صباحا	—	بالعلم	١٣	المقصد السابع
٧٩	وما يعزى الى ائمة	٧١	الذى يتمسكون به	١٤	لا يقدح في العلم
—	المعقول	٧٢	الحديث لا يدل على	—	الا لفتح
٨١	كفاية الاستبصار	—	القدح في الحساب	١٥	اسم علم النجوم يقع
—	فائدة الظاهر عدم	—	لا يصح دعوى الاجماع	—	على ضربين
—	اعتبار اختلاف	—	مع خلاف الخذاق	١٦	قول الشيخ علماء الدولة
—	المطالع في الاضغى	٧٣	قوله في حق المحاسب	—	الضرب الثانى
٨٣	تتمة الخاتمة	—	محض تعصب	١٧	حكايات في احكام النجوم
—	ذكر ابن الشيخير	٧٤	ماروى عن ابي البخترى	—	ان الخلفاء لم يموتوا
٨٤	ذكر محمد بن مقاتل	—	النهي عن التقدم	—	ببغداد
—	ذكر ابن سريج	٧٢	وبالجملة لادلالة لشيىء	٩٠	قصة السلطان محمود
٨٥	ذكر الشيخ محى الدين	—	من الاحاديث على	—	الفرز نوى
—	ابن عربى	—	وجوب اكمال ما سوى	٩١	قول ابي المنصور
—	ذكر ابن دقيق العيد	—	شعبان وذى القعدة	—	قول الشيخ علماء الدولة
٨٦	ذكر صاحب النهاية	٧٦	قول الفقيه ابي الليث	٩٢	قول الشيخ حافظ الدين
—	ذكر السبكي	—	العلم بدوران السنة	٩٣	لارواية قطع الاثمة
٨٩	اول المنتخب	—	ضرورى	—	في نفى الحكم بالحساب